نحو حلول غير تقليدية لا تحتاج لتمويل جديد (إضافى)
عبد الفتاح السيسى

أخرجوها من المكتبة العلمية المصرية:

بحوث
فى رياضيات التأمينات الإجتماعية
بين الإستدامة المالية والعدالة الإجتماعية
التأمينات الإجتماعية دعماً مستمراً لموارد الدولة
وليست عبئاً عليها

الأسلوب الإكتوارى لتمويل معاشات قومية (تمتد لكافة المواطنين) **كريمة** (تتزايد مبالغها مع إرتفاع الأسعار) **ويعيد توزيع الإشتراكات الحالية** (دون أعباء تمويلية جديدة) **بما يرفع من صافى أجور العاملين.. ويتيح التوسع فى المعاشات وزياداتها .. الدورية وتفعيل التأمين الصحى الشامل وأداء تعويضات البطالة للشباب المؤهلين**

١- **فى تطور** (وتعدد) **الأساليب الإكتوارية لتمويل نظم التأمينات الإجتماعية وإستدامتها المالية.**
من رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة (قسم الرياضة والتأمين)١٩٧٦

٢- **فى أسلوب تمويل المعاشات وملاءمتها مع التغير فى مستويات الأجور والأسعار...**العدول جبراً عن أسلوب التمويل الكامل وإتباع الأسلوب العلمى الحديث عملياً بالنسبة لمعاشات بعض الفئات ومختلف أنواع التأمينات عدا تأمين الشيخوخة لمعظم العاملين **إتفاقاً والقدرة المالية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية** بحكم إجباريتها وإمتدادها القومى للإنسان أيا كان.
من دراسات أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (فريق بحثى يجمع بين الخبراء الإكتواريون ورؤساء أقسام الرياضة والتأمين بالجامعات)١٩٩٤

نوفمبر ٢٠١٥

أ.د. سامى نجيب*

* **أستاذ التأمين (كلية التجارة - جامعة بنى سويف) - رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين** (أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا) - **إستشارى التأمين بالمجلس الأعلى للجامعات - خبير تأمين إستشارى ومحكم** (سجل خبراء التأمين الإستشاريين بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣ / ١٩٨٢).

تمهيـد
حول تلازم الإستدامة المالية مع العدالة الإجتماعية

كشفت الأزمة العالمية فى الثلاثينات من القرن الماضى عن القدرة المالية الذاتية المستدامة لنظم التأمين الإجتماعى على الوفاء بإلتزاماتها(*) رغم تآكل أموالها (بسبب التضخم**) تأسيساً على تعدد وإستدامة مصادر تمويلها وتزامنها مع حالات إستحقاق الحقوق التأمينية على النحو التالى:**

١- إستدامة التأمينات الإجتماعية مستمدة من تجدد عضويتها إتفاقاً مع إجبارية النظم وقوميتها ومن تعدد مصادر تمويلها بين أطراف ثلاثة تتلاقى فيها المسئوليات مع المصالح ... فإلى جانب العاملين المؤمن عليهم يساهم فى تمويل الحقوق التأمينية أصحاب الأعمال والمجتمع ككل (ممثلاً فى الدولة**) بما لا يرهق العاملين أو أصحاب الأعمال أو الحكومات.**

٢- إستدامة التأمينات الإجتماعية مستمدة من تزامن الأجيال (وليس تتابعها**) ففى كل جيل هناك من هم فى سن العمل كمؤمن عليهم يمولون المزايا وفى ذات الجيل هناك كبار السن وغيرهم ممن يحصلون على المزايا التأمينية لمواجهة مختلف الأخطار التى يتعرض لها جميع المؤمن عليهم وأسرهم بإعتبارها حقوق أساسية مستدامة للإنسان.**

(*) ومن هنا نفهم كيف تبدأ نظم المعاشات نشاطها فى كافة دول العالم بأداء المعاشات (فور بلوغ السن المعاشى) دون الحاجة إلى توافر رأسمال أو مبالغ تأسيسية أو قروض ... ففى ذات الوقت الذى تؤدى فيه المعاشات لكبار السن (وغيرها من المزايا التأمينية) تأسيساً على مدة الخدمة (وليس مدة الإشتراك) فإن هناك العديد من المصادر إلى جانب الملايين من العاملين المؤمن عليهم ممن يمولون نفقات تلك المعاشات (والمزايا) من خلال الإشتراكات التى تستحق وتؤدى فور بدأ العمل بالنظم ... وتأسيساً على إجبارية وعمومية النظام تتجاوز إجمالى مبالغ الإشتراكات إجمالى مبالغ المعاشات والمزايا (منذ بدأ العمل بالنظام).

ومع تراكم الزيادة فى الموارد عن النفقات تتكون وتتراكم الإحتياطيات ليساهم عائد إستثمارها فى تمويل المزايا (وفقاً للوضع الحالى تتجاوز أموال التأمينات فى النظام المصرى ٦١٢ مليار جنيه يتم إستثمار أغلبها فى قروض للدولة.

ومع إدراك القدرة المالية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية وآليتها التمويلية ... وبمراعاة ظاهرة التضخم التى إحتدت مع الأزمات المالية العالمية لعام ١٩٣٠ وما تبعها من إضطرابات إقتصادية خلفتها الحرب العالمية الثانية ... تكشفت السمات المميزة لنظم التأمين الإجتماعى قومية المجال وقدرتها على إستيعاب المتغيرات الاقتصادية... ومن هنا تم العدول عن أسلوب التمويل الكامل (المتبع فى تقدير أقساط شركات التأمين التجارى**) إلى ما يعرف بأساليب التمويل الجزئى وأساليب الموازنة (**السنوية وعلى فترات**) والتى تتيح قيام نظم التأمين الإجتماعى بدورها الفريد والفعال لتحقيق العدالة الإجتماعية دون المساس بإستدامة توازنها المالى (**على النحو الذى إستخلصته رسالتنا للدكتوراه عام ١٩٧٦ والذى إنتهت إليه الدراسة المقدمة من خبراء إكتواريون وأساتذة التامين عام ١٩٩٤**) من خلال:**

١- يحقق الأسلوب الإكتوارى الملائم لتقدير إشتراكات نظام التأمين الإجتماعى إستدامة التوازن المالى عملياً ... كما يتيح تفعيل الدور الإقتصادى والإجتماعى لنظام التأمين الإجتماعى فى مجال إستدامة التنمية الإقتصادية وتحقيق العدالة الإجتماعية دون أعباء إضافية (بإعادة توزيع الإشتراكات لزيادة صافى أجور العاملين .. والتوسع فى المعاشات .. وزياداتها الدورية .. وتفعيل وتحسين مزايا التأمين الصحى ... وأداء تعويضات البطالة للشباب المؤهلين**).**

٢- ترتبط آلية القدرة التمويلية الذاتية لنظام التأمين الإجتماعى بإجبارية وقومية النظام وشموليته ومن هنا فإن الدور التنموى والإجتماعى للنظام يتأكد كلما أسرعنا فى إمتداد النظام أفقياً (لجميع فئات وأجيال القوى العاملة**) ورأسياً (**لتأمينات التعطل والمرض**) ... وبعبارة أخرى فإن التوسع فى مجال نظام التأمين الإجتماعى لا يعتبر عبئا على النظام وإنما دعما له ولدوره التنموى والتمويلى (**تلازم المزيد من الإنفاق مع المزيد من الموارد**) .**

...

ووفقا لما جاء بعاليه جاء تناولنا لرياضيات التأمينات الإجتماعية من خلال البحث فى تطور الأساليب الإكتوارية لفحص نظم التأمينات الإجتماعية ومن خلال الدراسة الإكتوارية والتأمينية لأساليب تمويل

وتكوين أموال نظم التأمينات الإجتماعية بالتطبيق على نظام التأمين الإجتماعى .

وهكذا تستهدف البحوث والدراسات حتمية وأهمية إدراك وتفهم الجانب التمويلى لنظام التأمين الإجتماعى المصرى وتأكيد إستدامته المالية وآلية قدرة النظام على الوفاء بإلتزاماته ... سعيا نحو وجوب تطوير الأساليب الإكتوارية المتبعة لينطلق نظام التأمين الإجتماعى من قيود وأوهام العبء المالى للحقوق التأمينية(*) لنكشف الدور التمويلى والإجتماعى للنظام دعما (وليس عبئا) **للتنمية** الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة **وتحقيقا للعدالة الإجتماعية بمزيد من المزايا لملاءمة المعاشات وتحسين مستويات العلاج والرعاية الطبية مع تعويضات لشباب المتعطلين** (تتلازم مع السعى نحو توفير فرص العمالة بالمشروعات التنموية كثيفة العمالة) (**).

وتؤكد البحوث تحقيق جميع ما سبق من غايات تنموية وإجتماعية **دون الحاجة لتمويل جديد ...** بل وعلى العكس **فإن الأسلوب الإكتوارى المستخلص يتيح إعادة توزيع الإشتراكات ... لدعم المزايا القائمة ... مع تخفيض ما يقتطع من أجر العامل ... ودون أعباء جديدة على الدولة للتوسع فى المعاشات وتحسينها .**

والله الموفق ،،،

تحريرا فى ٢٠١٥/١١/٢٠ أ.د. سامى نجيب

(*) نستهدف رؤية للدور الحقيقى لنظم التأمينات الإجتماعية دون الإستغراق فى تصورات وأوهام (مقصودة أو غير مقصودة) **ترى فى الدعم المالى والعدالة عبئاً.**
إن إدراك طبيعة نظام التأمين الإجتماعى ... وأساسه الفنى والأساليب الإكتوارية لتمويل الحقوق التأمينية ... يكشف الجوهر الإيجابى للنظام ... وبدون تفهم ذلك يتم تحجيم المزايا (كما حدث مؤخرا بالنسبة للمعاشات المبكرة) **بما يتعارض مع أهداف النظام وعدالة المطالب الشعبية.**

(**) يتعين تدعيم أوجه الإستثمار الإجتماعى ... التى تستهدف تعظيم المصالح الإقتصادية والإجتماعية للمؤمن عليهم وذوى المعاشات ... والتى يمكن تحقيقها من خلال توجيه أموال التأمينات المتاحة للإستثمار فى المشروعات التى توفر فرص عمل أكبر ... وتلك التى تحقق ضمانا لقيمة الإستثمارات لدعم ملاءمة المعاشات (مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة) **دون تضخيم للأعباء المترتبة على ذلك.**

١-
فى تطور (وتعدد) الأساليب الإكتوارية لفحص نظم التأمينات الإجتماعية وإستدامتها المالية

من رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة (قسم الرياضة والتأمين)١٩٧٦

تمهـــيد :
المبحث الأول : تطور أساليب تقدير اشتراكات التأمين.
المبحث الثانى : إتباع أساليب التمويل الجزئى والموازنة بالنظم القديمة والحديثة والتكميلية.
المبحث الثالث : ملاءمة أساليب التمويل الجزئى والموازنة للنمو الإقتصادى.

تمهيد:

مع تنامى مزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه في مصر ارتفعت إشتراكاته من ١٢,١ % من الأجور فى ابريل ١٩٥٦ الي ان بلغت ٢٤ % من الاجور في اول عام ١٩٧٢ ثم ٢٥ % من الاجور اعتباراً من سبتمبر ١٩٧٥. [١]

ولما كانت اراء المهتمين بالتامينات الاجتماعية قد اتفقت مع التوصيات والاتفاقيات الدولية علي وجوب تحديد مستوى الاشتراكات عند القدر الذى لا يفوق قدرة مصادرها فيرهق العاملين أو يحول دون نمو الصناعة فقد تعددت الظواهر المحلية على عدم مراعاة ذلك عند تحديد مستوى الاشتراكات فى مصر.

لذا فقد كان استخلاص الاسلوب الملائم لتقدير اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه في مصر (تبلغ حالياً ٧٥% من إشتركات نظام التامين الاجتماعى)**.**

وفى هذا الشان نبدأ بدراسة التطور في أساليب تقدير اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه والفلسفة النظرية لهذا التطور ومبرراته، ثم ننتقل لتناول انعكاس هذا التطور في العدول عن الاسلوب التقليدي للتمويل الكامل والاحتياطيات الرياضية وانتشار اساليب التمويل الجزئي والموازنة سواء بالنظم القديمة او الحديثة او التكميلية بما يؤكد مسايرة أساليب التمويل الحديثة (المتمثلة في اساليب التمويل الجزئي والموازنة) وللتطور الاقتصادى لنستخلص الاسلوب الملائم لتقدير اشتراكات التامين في مصر على النحو الحتمى لمسايرة المتغيرات الإقتصادية الحالية.

---

(١) وفقاً للوضع في يناير ١٩٧٣ فان النسبة السائدة في اغلب دول العالم لا تتجاوز ١٢% من الاجور وان هذه النسبة تقل عن ١٦%، ١٢ %، ٨% من الأجور في أغلب الدول المتقدمة والنامية والاقل نمواً علي التوالي، كما تقل عن ٢٠% من الاجور في اغلب الدول الإشتراكية (مع ملاحظة ان النسبة الاخيرة تمول نوعاً او اكثر من انواع التأمينات الاجتماعية القائمة بهذه الدول فضلاص عن تمويل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه)

المبحث الأول
تطور أساليب تقدير اشتراكات التأمين

تطور المفهوم الإكتوارى لقدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته - فلسفة الاكتواريين التقليدين فى اختيار أسلوب التمويل الكامل- دور الأكتوارى فى تحديد أسلوب التمويل الملائم – المبررات النظرية والعملية لأساليب التمويل الجزئى والموازنة.

من الطبيعى أن تهتم نظم التأمين الإجتماعى بالتحقق من كفاية أموالها لمواجهة إلتزاماتها، شأنها فى ذلك شأن أى نظام آخر، وبالتالى فانها تسعى لتقدير إشتراكاتها عند المستوى الذى يكفل لها ذلك.

ومع ذلك فقد تأثر نظام التأمين الإجتماعى عند نشأته بالفكر السائد بين أكتوارى نظم التأمين الخاص حول قدرة هذه النظم على الوفاء بالتزاماتها رغم اختلاف طبيعة هذين النوعين من النظم، مما يستلزم البحث فى اتجاهين يهتم أولهما، بالتطور فى المفهوم الإكتوارى لقدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته وفلسفة الإكتواريين التقليديين فى هذا الشأن، أما الإتجاه الثانى فيهتم بتحديد دور الإكتوارى فى تحديد أسلوب التمويل الملائم والمبررات النظرية والعملية للعدول عن أسلوب التمويل الكامل إلى الأساليب الحديثة.

ونتناول ذلك فيما يلى-:

أولا : تطور المفهوم الاكتوارى لقدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته:

اعتاد الاكتواريون على حساب ما يسمى بالاحتياطى الرياضى أو الاحتياطى الاكتوارى للالتزامات المستقبلة لنظام التأمين، والذى يمكن مقابلته بأصول معينة تمثل نسبتها الى هذا الاحتياطى درجة التمويل Degree of Funding.

ومنذ البداية تلتزم جمعيات التأمين التبادلى وشركات التأمين الخاص بالتغطية الكاملة لالتزاماتها بحيث لا تقل درجة التمويل عن ١٠٠% ونكون بصدد ما يسمى بالتمويل الكامل Full Fund ، وذلك تأسيسا على اعتبارات تاريخية ترجع الى نشأة التأمين واتفاقا مع الانضمام التعاقدى الاختيارى وفكرة العدالة الفردية، وهو ما تنص عليه عادة تشريعات الدول المختلفة الصادرة فى شأن الرقابة والاشراف على هيئات التأمين الخاص.[١]

واتفاقا مع ذلك فلنا أن نتوقع تحديد المفهوم الأكتوارى لقدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته Concept of Actuarial Soundness وبالتالى لمفهوم أسلوب التمويل الملائم، بكفاية الأموال المتاحة لديه فى تاريخ معين لمقابلة القيمة الحالية للمزايا المستقبلة للمؤمن عليهم الموجودين فى هذا التاريخ فضلا عن مقابلة كافة الحقوق القائمة لمن تم تقاعدهم فى التاريخ المشار اليه أو قبله.

على أنه نظرا لعدم التلازم الزمنى بين الوجود الفعلى للأصول وبين الإلتزامات المستقبلة فقد حدد الأكتواريين التقليديون المفهوم السابق بما يلى:-

" التأكد من النفقات المحتملة فى المستقبل ووسائل مواجهتها حتى اذا فرض وتوقف النظام فى أى وقت أمكن وقتئذ لذوى المعاشات الحصول على معاشاتهم ووجدت لدى الصندوق أصول كافية لمواجهة حقوق المؤمن عليهم الموجودين حينئذ " [٢].

---

(١) Robert J. Myers, FSA, FCAS, **Social Insurance and Allied Government Programs** (U.S.A. Richard D. Irwin, Inc. Homewood, Illnois, ١٩٦٥) , p. ٦٦.

(٢) Dorance C. Bronson, **((Pension Plans, the concept of Actuarial Soundness,))** Proceeding of Panel Meeting What is Actuarial Soundness in Pension plan? Sponsored Joinntly by the American Statistical Association, the American Economic Association, The American Association of University teachers of insurance and the industerial Relations association, Chicago, December ٢٩, ١٩٥٢.

وقد أثير هذا المفهوم فى الاجتماع المنعقد بشيكاغو فى٢٩-١٢-١٩٥٢ وضم المهتمين بتحديد مفهوم قدرة نظم المعاشات على الوفاء بالتزاماتها من أعضاء الجمعية الاحصائية الأمريكية والجمعية الاقتصادية الأمريكية والجمعية الأمريكية لأساتذة التأمين بالجامعات ومنظمة بحوث العلاقات الصناعية.

ويفترض هذا المفهوم صندوقا مغلقا أو مجموعة محدودة من المؤمن عليهم Closed Fund يستمر النظام من خلالها دون مراعة لإفتراض مؤمن عليهم جدد فى المستقبل، ومن هنا فقد أتبع هذا المفهوم بالنسبة لنظم المعاشات الخاصة مدودة المجال، خاصة مع عدم مراعاة مدد الخدمة السابقة (١).

ولعل من المفيد بيان نتيجة إتباع المفهوم المشار إليه فى تحديد الحالة الإكتوارية Actuarial Condition لنظم التأمينات الاجتماعية التى تتبع أسلوب التمويل الكامل حيث تظهر عجزاً متزايداً فى الأموال الواجب توافرها فى تاريخ الفحص عن تقديرات النفقات المستقبلة للمؤمن عليهم الموجودين عندئذ ولذوى المعاشات منهم والمستحقين عنهم وذلك مع مراعاة الأموال الموجودة فعلا والقيمة الحالية للإشتراكات المستقبلة للمؤمن عليهم المشار إليهم (٢).

ومن المفيد هنا أن نستعيد ما أوضحه الأستاذ مايرز، رئيس الخبراء الإكتواريين لقسم الصحة والتعليم والرفاهية بادارة الضمان الإجتماعى الأمريكى، من أهمية إدراك أن مثل هذا العجز ليس له سوى مغزى نظرى فقط إذ يفتقد أى مضمون حقيقى طالما أننا بصدد نظام تأمين إجتماعى ذو مدى طويل، ويضيف، فى موضع آخر، أن التأمين الإجتماعى بعكس التأمين الخاص، نظام إجبارى لا يقوم على علاقات تعاقدية بين المؤمن عليهم وهيئة التأمين (٣).

ومن ناحية أخرى فانه وفقا للمفهوم محل المناقشة تتحدد الإشتراكات بمعدل متساو Level Premium أو معدل متوسط موحد

---

(١) Robert J. Myers, Op. Cit., P. ١١٢.
(٢) Robert J. Myers, Op. Cit., P. ٦٧.
(٣) Robert J. Myers, Op. Cit., pp. ٩, ١٠, ٦٧, ١٣٤.

Uniform average Rate يحسب بحيث يحقق التوازن الإكتوارى بين النفقات والإيرادات مع مراعاة المزايا المدفوعة والمستقبلة للمؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ التقدير (مجموعة أو صندوق مغلق)، ومن هنا فان من المحتمل حصول بعض المؤمن عليهم على معاشات أفضل من غيرهم نتيجة لارتفاع أجورهم بمعدل أسرع، فضلا عن أن ذوى الأعمار الكبيرة نسبيا عند بدء النظام سيحصلون على حقوق أكبر من إشتراكاتهم وذلك فى غير صالح من هم أصغر سنا [١].

وعلى أى حال فقد تطور المفهوم الضيق لقدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته إلى مفهوم أكثر اتساعا للنظم الحكومية العامة، أثير فى ذات الإجتماع الذى نوقش فيه المفهوم الأول، وبمقتضاه تعنى قدرة نظام التأمين على الوفاء بالتزاماته ما يلى [٢]:

"أن يوضح مقدما نظاما للمزايا المقررة وللاشتراكات اللازمة لمواجهة نفقاتها بحيث تتوازن قيمة الالتزامات الحالية والمستقبلة للنظام فى لحظة ما مع قيمة الأصول الحالية والمحتملة لذات النظام فى ذات اللحظة ".

ويسمح هذا المفهوم بالتقدير الإكتوارى للإلتزامات والحقوق المستقبلة للنظام ككل بحيث يتم التوازن بين الإيرادات والنفقات ليس فقط بالنسبة إلى المؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ معين بل أيضا بالنسبة إلى المؤمن عليهم المتوقعين فى المستقبل سواء فى ذلك المستقبل البعيد حيث نكون بصدد ما يسمى بالصندوق المفتوح Open Fund أو المستقبل القريب (عدد محدود من السنوات) حيث نكون بصدد ما يسمى بالصندوق

---

(١) Lucien Féraud, Study "**From Savings to Assessment Schemes, The controversy between Old and Modern Methods**," V. International Conference of Social Security Actuaries and Statisticians, (I.S.S.A. Bern, ١٩٧١) Volume ١١, P.A. ٢٢٧.

(٢) George B. Bunk, **"Actuarial Soundness in Trusted and Government Retirment Plans,"** Proceeding of Panel Meeting What is Actuarial Soundness in a pension Plan? Op. Cit.

شبه المفتوح Semi Open Fund [١].

ولما كانت نفقات مزايا الأجيال الجديدة من المؤمن عليهم (الأصغر سنا) تكون عادة أقل منها بالنسبة للمؤمن عليهم من الجيل الأول، فإن الإشتراكات التى تتحدد وفقا لأسلوب الصندوق المفتوح والتى تسمى بالقسط العام المتوسط General Average Premium تكون منخفضة نسبيا عن تلك التى تتحدد وفقا لأسلوب الصندوق المغلق، إذ تقع بين القسط اللازم للجيل الأول والقسط الخاص بالأجيال الجديدة من المؤمن عليهم [١].

وكما لاحظ البعض بالنسبة لمفهوم الصندوق المغلق، فان أسلوب الصندوق المفتوح يعتبر، وبصورة أكثر وضوحا، فى صالح المؤمن عليهم الأكبر سنا إذ يعطيهم ميزة واضحة على حساب المؤمن عليهم الأصغر سنا ومن سيتم التأمين عليهم من الأجيال المستقبلة، ومن هنا فهو ينقل للأجيال المستقبلة إلتزامات الجيل الحالى وكأن الأب يترك دينا للأبن [١].

ومن ناحية أخرى يقال بأن من غير المنطقى محاسبيا أن تتضمن حساباتنا موارد من أشخاص لم ينضموا بعد للصندوق بل ولم يولدوا، خاصة وأن هناك شكوكا حول دقة الافتراضات الخاصة بهم [١].

وقد تم تفنيد الإعتراضات السابقة، وفقا للموضح بالبند رابعا من هذا المبحث، وأنتشر أسلوب الصندوق المفتوح واتبعته الكثير من نظم تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه [٢]، ووفقا لهذا الأسلوب تكون نسبة الأصول المتراكمة إلى الاحتياطى الرياضى أو الاكتوارى للمؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ معين أقل من الواحد الصحيح وبالتالى تكون تغطية الألتزامات جزئية Partial Liability Coverage ونعتبر بصدد تمويل جزئى Partial funding وفقا لأسلوب الصندوق المفتوح الذى يتفق مع المفهوم

---

(١) Lucien Féraud, Op. Cit., P.A. ٢٢٧.
(٢) Ibid. - Robert J. Myers, Op. Cit., p. ١١٢.

الإكتوارى الثانى لقدرة التأمين على الوفاء بالتزاماته [١].

وطالما أمكن قبول درجة تمويل أقل من ١٠٠% فإننا يمكن أن نذهب بعيدا إلى الصندوق الذى يدار وفقا لأسلوب الموازنة Assessment Fundوالذى تثور بشأنه ذات الإعتراضات التى رأيناها بالنسبة لأسلوب الصندوق المفتوح ولكن بصورة أكثر حدة، ويمكن أيضا إعتبار أسلوب الموازنة أسلوبا متفقا مع المفهوم الأكتوارى الثانى المشار اليه بعاليه طالما أن جدول الإشتراكات يتجه للإرتفاع فى المستقبل بحيث يتناسب تماما مع تقديرات النفقات سنة وراء الأخرى [٢].

وبالطبع فإنه أيا كان أسلوب التمويل فلا بد من إجراء تحليل إكتوارى وتقديرات دقيقة لنفقات التأمين وعناصر تحديد مزاياه طويلة الأجل [٢].

ثانيا : فلسفة الاكتواريين التقليديين فى اختيار اسلوب التمويل الكامل:

إهتمت إحدى الدراسات القيمة التى قدمت للمؤتمر الدولى الخامس لأكتوارى واحصائى الضمان الإجتماعى، المنعقد ببرن سنة ١٩٧١، بتقيم الطرق التقليديه والحديثه لتقدير إلتزامات صناديق الضمان الإجتماعى (منذ نظم الإدخار وحتى نظم الموازنة) [٣].

وقد أعد هذه الدراسة الأستاذ لوسيان فيرود المستشار الفنى للجمعية الدولية للضمان الإجتماعى، بعد مراجعته للمجلات الأكتوارية العالمية وتلك التى تصدر فى عديد من الدول وبعد تتبع ابحاث ودراسات المؤتمرات الأكتوارية التى تقام تحت رعاية اللجنة الدائمة للمؤتمرات

---

(١) Lucien Féraud, Op. Cit., pp. ٢٢٧-٢٢٨.
(٢) Robert J. Myers, Op. Cit., p. ٦٨.
(٣) Lucien Féraud, Op. Cit., pp. ٢١٧-٢٢٨

الإكتوارية الدولية [١] (الجمعية الدولية للأكتواريين) وابحاث ودراسات المؤتمرات الدولية لاحصائى واكتوارى الضمان الإجتماعى التى تنظمها الجمعية الدولية للضمان الإجتماعى[٢].

وفى بداية الدراسة أوضح الأستاذ لوسيان فيرود أن التمويل الكامل يعتبر إلتزام على منشئات التأمين الخاص، غالبا ما تقرره الدوله نتيجة لإعتبارات عديدة، ومن هنا يمكن أن نفهم سبب عدم سهولة تقبل بعض الأكتواريين - ممن اعتادوا على مبادىء التأمين الخاص - لدرجة تمويل تقل عن ١٠٠% [٣] وتصل احيانا الى الصفر حيث يتبع أسلوب الموازنة، ثم أورد حديثا - ذا مغزى - دار بينه وبين أحد الأكتواريين ممن زاروا فرنسا واتيحت لهم فرصة التعرف المبدئى على مختلف صناديق المعاشات بها ثم بادره متسائلا [٤].

"لا شك أن النظم الفرنسية تعتبر نظما متقدمه جدا وفريدة فى مزاياها، ولكن ألا تتفق معى فى عدم متانتها من الناحية الأكتوارية؟

---

(١) الموضوع الثانى للمؤتمر السابع عشر المنعقد بلندن (ايدنبرج) سنة ١٩٦٤ والخاص بتطور نظم المعاشات خلال العشرين سنة السابقة، والموضوع الثالث لذات المؤتمر والخاص بتمويل نظم المعاشات الخاصة والحكومية (نفقات ملاءمة المعاشات مع تغير القوة الشرائيه للنقود)، والموضوع الثانى للمؤتمر الثامن عشر المنعقد بميونخ سنة ١٩٦٨ والخاص بأسس حساب التزامات نظم تأمين الشيخوخه والعجز والوفاة الحكومية والخاصة، والموضوع الثالث لذات المؤتمر والخاص بالعلاقة المتداخله بين الاستثمار وتكوين الأموال فى شركات التأمين على الحياة، والمناقشات التى دارت بالمؤتمر التاسع عشر المنعقده بأوسلو سنة ١٩٧٢ عن النظم التكملية لنظم التأمينات الإجتماعية.

(٢) الموضوع الأول للمؤتمر الثانى المنعقد بروما سنة ١٩٥٩والخاص بنظم المعاشات فى ظل التطورات الاقتصادية والسكانية، والمضوع الثانى فى ظل التطورات الإقتصادية والسكانية، والموضوع الثانى للمؤتمر الثالث بمدريد سنة ١٩٦٢ والخاص بطرق إجراء التنبوءات الاقتصاديه والمالية فى المدى القصير والمدى الطويل، والموضوع الثانى للمؤتمر الخامس المنعقد بباريس سنة ١٩٦٦ والخاص بالتنبؤ بتغيرات الأجور التى تؤدى على أساسها الإشتراكات والمزايا، والموضوع الثالث الخاص بتمويل النظم الإضافيه لمعاشات التقاعد وفقا لأسلوب الموازنة.

(٣) وفقا لقانون صدر فى فرنسا عام ١٩٥٩ يجوز أن تقل درجة تغطية التزامات التأمين الخاص، فى حالات معينه عن ١٠٠%.

(٤) Lucien Féraud, Op Cit.,pp. A ٢٢٤-٢٢٥

وقد تمثل الرأى عندئذ فى أنه يتعين فى البداية أن نستبعد فى أذهاننا عملية التطور التى مرت بها طريقة تفكير الأكتواريين فانتقلوا بالتدرج من معارضة أسلوب الموازنة إلى اتخاذ موقف سلبى منه وأخيرا تأييده وهو ما تؤكده المؤتمرات الدولية المتخصصة والذى أوضحته تلك العبارات التى أوردها تقرير فرنسى عن خلاصة مناقشات المؤتمر الذى عقدته مؤسسة الإكتواريين الفرنسيين فى عام ١٩٦٩، وجاء به :

"يتصور بعض الاكتواريون اسلوب الموازنة مجرد اجراء ذكى ليس له أساس متين فموارد النظام الذى يدار وفقا له ليست مؤكدة بعكس التزاماته، ورغم أن بعض الزملاء الاجانب مازالوا عند موقفهم السلبى من الاسلوب المشار اليه فإن الامر ليس كذلك بين الغالبية العظمى من الإكتواريين الفرنسيين، ولنا أن نتذكر فى هذا الشأن أسباب الانتشار الكبير لنظم المعاشات التى تدار وفقا لاسلوب الموازنة منذ عام ١٩٤٧"(١).

ويضيف الاستاذ لوسيان انه يتعين تناول درجة التمويل من زاوية اوجه ادارة الاصول التى تتم من خلالها تغطيه الالتزامات، ولنا ان نتساءل عندئذ عن الفرق بين ضمان حكومى عام، كالذى تقرره الدولة فى فرنسا بالنص على اجبارية النظام مع منحة ضمانا شاملا، وبين استثمار الاموال فى سندات حكومية.

هذا وقد تناول الأستاذ لوسيان فيرود بعذ ذلك تطور عملية تغطية الإلتزامات منذ نظم بنوك الإدخار ونظم التأمين الخاص الفردى والجماعى وحتى نظم صناديق المعاشات المغلقة ثم المفتوحة وأخيرا نظم المعاشات التى تدار وفقا لأسلوب الموازنة، ثم انتقل لتصوره لفلسفة الأكتواريين التقليديين وطريقة تفكيرهم وذلك فى العبارات الآتيه (٢):-

"حتى يمكن ادراك طريقة تفكير الإكتواريين التقليديين وفلسفتهم الاساسية يجب ان نرجع الى نشأة التأمين على الحياة حيث تطورت فكرة التأمين من أفكار المراهنة والمضاربة ثم ادخلت عليها تدريجيا العلوم الرياضية، ولنا ان نستعيد أيضا بعض الكوارث وذلك حتى نفهم تردد

---

(١) النشرة الربع سنوية لمؤسسة الخبراء الإكتواريين الفرنسيين، العدد ٢٦٩، ديسمبر ١٩٦٩، ص ٢٢١.

(٢) Lucien Féraud, Op Cit., p.A - ٢٢٨

المشرعين حيال التأمين على الحياة بين منعه ثم التصريح وأخيرا تشجيعه.

لقد أدى ذلك إلى ما نلاحظه من حرص الدول على إحكام الرقابة على عمليات التأمين بحيث تتوافر فيها شروط فنيه تقليدية مع خصوعها لرقابة حكومية تهتم فى الغالب الأعم بالتحقق من التغطية الكاملة للإلتزامات التى يتم تحديدها إكتواريا.

ومن هنا يمكن أن ندرك كيف إهتزت كثيرا الطرق الأكتوارية التقليدية مع نشأة النظريات الحديثه لتبرير أسلوب التمويل الجديد والعدول عن أسلوب التمويل الكامل.

ولعلنا فى الشرق أكثر من يدرك مدى انعكاس النشأة التاريخية للتأمين على المشرعين والإكتواريين، فمازلنا حتى الآن نجد من يشك فى اتفاق نظام التأمين مع أحكام الدين ليس فقط بين فقهاء الدين بل أيضا بين من يشايعهم من رجال العلم والاقتصاد، ويكفى أن نورد فيما يلى بعض عبارات لواحد منهم لندرك - دون مناقشة - الجو الفكرى الذى يحوط بشركات التأمين الخاص والذى يمتد إلى هيئات التأمين الإجتماعى وينعكس بالتالى على فلسفة الأكتواريين فى إختيار أسلوب التمويل، إذ يقول فى مؤلف صادر سنة ١٩٧٢ [١]:-

"التأمين على الحياة رهان أساسه دراسة الاحتمالات ونسب الوفيات وفيه جهالة وغرر.. أما لماذا نجح التأمين فلأنه وسيلة سهلة لشق الجيوب وسحب النقود بالرضاء التام للغافلين عن اهداف التنظيم الخبيث من وراء هذا النشاط ومازلنا نجد فى المراجع التى تصدر حتى يومنا هذا من يصف التأمين بأنه عمل مناف للأخلاق وبأنه وسيلة لإبتزاز أموال الناس أموال الناس والاثراء بغير سبب.. ولقد قال اللورد ما نسفيلد أن عقد التأمين قائم على المجازفة ولذلك يصعب فى كثير من الحالات أن نفرق بينه وبين عمليات المراهنة على مبالغ نقدية من حيث الأصل الذى عليه العقد.. ولا شبهة فى أن التأمين التجارى حرام قطعا أما التأمين التبادلى والتعاونى

---

(١) د. عيسى عبده، **التأمين : الأصيل والبديل**، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٢، ص ٩، ١١، ٣٥، ٢٠، ٢١، ١٦ على التوالى.

والتكافلي والإجتماعي فلا يخرج في أحسن حالاته عن الزهرة الصناعية الكاذبة، وقد رأى بعض علماء الإسلام أن فيه نظر وذهب بعض آخر إلى القول بأنه لا بأس به ..".

ثالثا : دور الإكتوارى فى تحديد أسلوب التمويل الملائم:

بعد أن تناول الأستاذ لوسيان فيرود مبررات أساليب التمويل المختلفة والأسلوب المناسب لملائمة المعاشات مع التغير فى القوة الشرائية للنقود، إنتهى الى العبارات الآتيه التى تحدد دور الأكتوارى فى إختيار أسلوب التمويل الملائم لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة : (١)

"أن دراسة وجهات النظر المختلفة حول أساليب التمويل تقودنا الى أن الرغبة فى تراكم الأموال من عدمه تعتبر من اهم المشاكل التى تواجه نظم المعاشات والتى يتعين بحثها من جوانب عديدة".

إن تراكم الأموال يعتبر من الأمور الطبيعية بل والحتمية- فى الغالب - عند بداية إنشاء صندوق التأمين فستكون المعاشات عندئذ قليلة، إن لم تكن منعدمة خاصة إذا لم تراعى مدد الخدمة السابقة، مما لانحتاج معه سوى لمعدل إشتراكات منخفض جدا، إلا أن مختلف أساليب التمويل تنتهى إلى أهمية تحديده عند مستوى مرتفع نسبيا لتجنب إرتفاعا كبيرا فيه فى المستقبل أو لمراعاة مدد الخدمة السابقة جزئيا - كما هو الغالب - ومن هنا تتراكم الاحتياطيات في السنوات الاولي لبدء العمل بالصندوق دون ان يرتبط ذلك بفلسفة نظرية معينة تميل نحو اتباع أسلوب معين للتمويل بل تمليها الضرورات العملية.

على انه بعد سنوات اخرى تكون فيها بعض الإحتياطيات قد تراكمت بدرجة ملحوظة يثور التساؤل حوال ما اذا كان من المرغوب فيه تشجيع استمرار تراكمها أم الحد منه، وهو أمر يرتبط بالظروف السائدة عندئذ أكثر من ارتباطه بفلسفة معينة للخبراء الاكتواريين والاحصائيين.

أننى أعتقد أن الأكتوارى يجب أن يتخصص فى حساب التقديرات الأكتوارية لمزايا صندوق التأمين وموارده، وقد يضطر لابداء رأيه فى

---

(١) Lucien Féraud, Op Cit., pp. A.٢٣٧, ٢٣٨.

مدى مناسبة تراكم الإحتياطيات وقد ترجح توصياته فى هذا الشأن أسلوبا عن آخر، إلا أن من الضرورى تأكيد أن وجهة نظره أو توصياته ليست هى الفاصلة بمفردها إذ يجب مراعاة الإعتبارات الأخرى المرتبطة بالاقتصاد القومى والايدلوجيات الإجتماعية بل والسياسية، ويجب ألا يتحمل الإكتوارى بمفرده عبء قرار تترتب عليه العديد من النتائج رغم أنه له موضوعية فى هذا الشأن.

وهكذا فاننى لا أبادر بتأييد أى من أسلوبى الموازنة أو التمويل الكامل إيمانا بأنه يجب على أن أظل حرا فى إبداء الرأى فى كل حالة على حده وتأسيسا على أن اتباع أسلوب معين للتمويل لا يتوقف على الإعتبارات الإكتوارية فقط" .

ولعل هذا الرأى الذى إنتهى إليه الأستاذ لوسيان فيرود، فى دراسته التى اهتم بها المؤتمر الدولى الخامس لأكتوارى واحصائى الضمان الإجتماعى المنعقد سنة ١٩٧١، وتأتى تتويجا لدراسة سابقة تضمنها البند الأول من جدول أعمال المؤتمر الدولى الثانى، للمتخصصين فى المجال المشار اليه، المنعقد سنة ١٩٥٩ واهتمت بنظم المعاشات فى ظل التطورات الاقتصادية والسكانية، حيث قام الدكتور كارل هينز وولف، رئيس الخبراء الإكتواريين والاحصائيين لاتحاد التأمين الإجتماعى بالنمسا، بتلخيص البحوث الثمانيه عشر التى قدمها ممثلو تسع دول وإنتهى منها إلى ما يلى :(١)

"اننا نؤكد اهمية ما اثاره كل من الاساتذة كاريز، برانز، تراند فيلوفيك، بوكتاشيل، يونيفاسيو، واندريه الفاريه، من ضرورة إعادة النظر فى اسلوب تفكير الإكتواريين اذ ان الطرق التقليدية لاكتوارى التأمين لم تصبح قادرة على التغلب على المشاكل الجديدة التى تتجاوز هذا الحقل ويجب بالتالى ان تجد حلها بالاشتراك مع خبراء العلوم الاخرى خاصة علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع".

---

(١) Dr. Karl Heins Wolff, **Pension Schemes in the context of Economic and Demographic Trends, with special Reference to changes in the purchasing power of money and wage level,** International Review on Actuarial and Statistical problems of Social Security (I.S.S.A., No ٤, ١٩٥٩) p. ١٣٥, ١٥٨-١٦٠.

ان التعاون المنشود مع هؤلاء الخبراء لا يعتبر بأى حال تحديدا لعمل الأكتوارى بل هو الوسيلة لنتائج أكثر فاعلية، طالما أن للعلوم الاحصائيه دورها القيادى من خلال إشتراك الاحصائيين والأكتواريين مع مختلف الخبراء.

ومن هنا فإنه يجب أن نقف موقف التأييد من اقتراح الأستاذ برانز بانشاء هيئة استشاريه من إكتوارى التأمين والاحصائيين والاقتصاديين ورجال الاجتماع لإجراء بحوث أشمل وأعمق عن كافة المشاكل الجديدة سعيا وراء الحلول العملية".

وفى ذات الاتجاه أكد الأستاذ بير ثهولد هينيك فى بحثه المقدم لإحدى لجان المؤتمر الخامس عشر لمنظمة الضمان الإجتماعى الدولية، المنعقد فى ٥-١٠-١٩٦٤، أهمية إشتراك رجال الاقتصاد والإجتماع فى تحديد إشتراكات نظم التأمينات الإجتماعية وتوزيع موارد هذه النظم على مستحقى المزايا وذلك إلى جانب الإكتواريين [١].

رابعا : المبررات النظرية والعملية لأساليب التمويل الجزئى والموازنة :

على أثر انتهاء المؤتمر الدولى الثانى لأكتوارى واحصائى الضمان الإجتماعى أبدى الأستاذ فيليب عمانوئيل، نائب رئيس لجنة تنظيم المؤتمر ورئيس جماعة الأكتواريين الايطاليين بعض نتائج المؤتمر فى العبارات الآتية : [٢]

"أدت مشكلة نمو نظم المعاشات إلى اهتمام الكثير من الخبراء

---

(١) Berthold Heiniche, **Social Security and National Economy,** International Review on Actuarial and Statistical Problems of Social Security (L.S.S.A., No. ١٠ ; ١٩٦٤) p. ٥١.

(٢) Filippo Emanuelli , Vice-chairman of the organizing committe, chairman of the italian order of Actuaries, **The Second international conference of Social Security Actuaries and Statisticians**, (International Review on Actuarial and statistical problems of social security , I.S.S.A. No. ٤ , ١٩٥٩), pp. ١٢٣, ١٢٦, ١٢٧, ١٣١.

بأسلوب تمويلها حيث دارت المناقشات حول البديلين التقليديين الموازنة والتمويل الكامل.. وقد حان الوقت لتأكيد تصالح الأكتواريين على ما يعرف بالأساليب المشتركة.. وإذا كان من الواجب إدارة صندوق المعاش ذو المجال المحدود وفقا لأسلوب التمويل الكامل فيجب ألا ننسى على الأطلاق قيام نظام معاشى قومى وفقا لأسلوب الموازنة الصرف، وقد أبدى وجهة النظر هذه العديد من الكتاب والمتحدثين فى المؤتمر نتيجة لتدهور القوة الشرائية للنقود الذى يعتبر العدو الرئيسى للتمويل الكامل والذى أصبح من الظواهر التقليدية فى أغلب الدول وتم أحيانا بصورة فجائية.

.. واذا كان لاستخدام أسلوب التمويل الكامل فى بعض النظم القومية مبرراته النفسية أو الاجتماعية فقد أوضحت خبرة السنوات الاخيرة انه لا يجب تغافل نقطة الضعف الملموسة فى هذا الاسلوب والمتمثلة فى صعوبة المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات التى يجب استخدامها للحصول على الفوائد.

..

ومن هنا فقد أنتهى المشتركون فى المؤتمر إلى ملائمة أساليب التمويل المختلطة بالنسبة إلى نظم المعاشات ذات المجال العام وذلك بالقدر الذى تتلائم معه كمية الاحتياطيات المتراكمة مع الظروف الاقتصادية القومية ويتحقق الضمان الفعلى لقيمتها..."

ومن ناحية أخرى أكد الاستاذ كارل هينزوولف، فى تقريره المعد على ضوء ما انتهت اليه الابحاث المقدمة للمؤتمر [1]، ارتباط نظم المعاشات بمستويات الدخول السائدة سواء من حيث مستوى الاشتراكات أو مستوى المزايا، حتى ولو لم تتناسب الاشتراكات أو المزايا مع الدخول، باعتبار أنه لا يمكن مقابلة نفقات المزايا الا من خلال اشتراكات ذات مستوى يرتبط بقدرة الاقتصاد القومى ككل سواء تمثلت مصادر هذه الاشتراكات فى العمال أو صاحب الاعمال أو كليهما وسواء ساهمت الدولة فى التمويل أم لا... ثم خلص إلى اهتمام الكثير من أعضاء المؤتمر بالاتجاه نحو أسلوب الموازنة الذى استخدم إستخداما عمليا بعد التخلى التدريجى عن أسلوب التمويل الكامل.

---

(١) Dr. Karl-Heinz Wolf, op. cit., pp. ١٣٦, ٦٠.

هذا وقد إهتمت إحدى الدراسات التى قام بها مكتب العمل الدولى، للمؤتمر الاقليمى الأوروبى، ببيان ارتباط الاتجاه الحديث نحو أسلوب الموازنة باتساع مجال التأمين وشموله الإجبارى لكافة العاملين وبالتغيرات الإقتصادية خاصة فى مجال إنخفاض القوى الشرائية للنقود، وذلك فى العبارات الآتية : (١)

"يمكن استخدام أسلوب الموازنة لتمويل تأمين المعاش (الشيخوخة والعجز والوفاة) إذا ما كانت النفقات النهائية للمعاشات فى حدود حصيلة أقصى إشتراكات يمكن تقريرها باعتدال لتمويل هذه النفقات.

ويؤثر مجال تطبيق التأمين فى اختيار أسلوب التمويل الملائم اذ يجب أن تؤدى الفائدة على الاحتياطيات قطاعات اخرى من المجتمع، غير التى يسرى فى شأنها التأمين، وذلك حتى يمكن ان يخفف العبء فعلا عن عاتق مصادر التأمين، ولذا فانه يمكن لنظم التأمين ذات المجال المحدود تجميع احتياطيات أكبر، لكل مؤمن عليه، من تلك التى تمتد الى الغالبية العظمى من الشعب.

وقد مولت نظم التأمين الاجتماعى الأولى والتى تتناسب معاشاتها مع الأجور ومدة التأمين وفقا لأسلوب التمويل الكامل، على أن هذه النظم كانت محدودة المجال ولم تستلزم بالتالى إعانات كبيرة من السلطات العامة فقد كان من المتوقع ارتفاع نفقاتها سريعا مع الزيادة فى عدد ذوى المعاشات وفى متوسط معاشاتهم ولم تكن احتياطياتها الأكتوارية قد حققت تراكما يعتد به كما لم يكن استثمارها معرضا لخطر الخسائر الرأسمالية بينما كان العائد كافيا فى ذات الوقت للعمل على اثبات معدلات الإشتراكات باعتباره أمرا ضروريا لتجنب إتهام التأمين الإجتماعى باحداث ارتباكات أو إرتفاع فى تكاليف الانتاج طالما كانت هذه التكاليف ثابتة.

وقد تغيرت كافة تلك الظروف - أو كادت - فى نظم التأمين الإجتماعى ذات المجال القومى أو التغطية الإجبارية لكافة ذوى الأجور، خاصة اذا ما كانت مزاياها موحدة أو متناسبة فى حدود ضيقة مع

---

(١) **The Financing of Social Security, European regional conference, Report III**, (Geneva: I.L.O., ١٩٥٥), pp. ٦٦-٦٩.

الإشتراكات المدفوعة ومدة الإشتراك فى التأمين وحيث يصبح أصحاب المعاشات، عندما يرتبط استحقاقها بمدة مؤهلة قصيرة نسبيا، ثابتا فى خلال سنوات قليلة نسبيا ولا تتزايد نفقات التأمين بعد ذلك إلا بمعدلات معقولة، وهذه كلها ظروف يمكن اتباع أسلوب الموازنة خاصة إذا ما لوحظ أن التقدم فى الكفاية الإنتاجية للصناعة يرفع عن الأجيال المستقبلة عبء الوفاء باشتراكات مرتفعة الى حد ما.

وحتى اذا ما كان من المتوقع ارتفاع المعدل المتوسط للمزايا مع مرور الوقت فان تمويل نظام تأمينى يغطى الغالبية العظمى من الشعب العامل وفقا لأسلوب التمويل الكامل قد يؤدى بطريقة دائرية الى اتباع اسلوب الموازنة، وذلك اذا ما استثمرت نسبة كبيرة من الاحتياطيات الاكتوارية فى سندات حكومية تؤدى فائدتها بالضرورة من الضرائب وبالتالى تتماثل مع اعانات الدولة التى تعتبر من الملامح المألوفة فى تمويل تأمين المعاش الإجتماعى.

ونتيجة للحقائق السابقة وخاصة أنخفاض القوة الشرائية للنقود فان معظم نظم تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الأوروبية تتبع أسلوب الموازنة، ورغم أن القانون فى كل من ألمانيا والنمسا ينص على اتباع أسلوب التمويل الكامل فقد أدى اصلاح العملة - على أثرا الحرب العالمية الثانية - الى اتباع أسلوب الموازنة من الناحية العملية ولم تتجاوز قيمة الاحتياطيات بعد اصلاح العملة لأكثر من نفقات عام واحد وبذلك حلت إعانات الدولة، أو ضمانها لأى عجز، محل الاحتياطيات الرياضية ".

ومن ناحية أخرى فقد أكد الأستاذ لوسيان فيرود، فى دراسته السابق الإشارة اليها [١]، ارتباط أساليب التمويل الجزئى والموازنة بانخفاض القوة الشرائية للنقود وذلك على النحو المبين بالفقرات الآتية : [٢]

" ... يمكن تأكيد تزايد عدد صناديق المعاشات التى تدار وفقا لأسلوب الموازنة أو اساليب التمويل الجزئى فى السنوات الحديثة وفى كافة دول العالم تقريبا لسبب رئيسى يتمثل فى انخفاض القوة الشرائية

---

(١) ص ٦٥ وما بعدها...

(٢) Lucien Féroud, op. cit., pp. A.٢.

للنقود الذى حدث فى الماضى، ويخشى استمراره او حدوثه فى المستقبل، اذ وجدت العديد من الصناديق، غالبا بعد نهاية أى حرب، أن القيمة الحقيقية لأصولها المتراكمة قد أنخفقت الى المدى الذى أدى الى انخفاض درجة التمويل الكامل والتحول الى التمويل الجزئى بل والموازنة".

وبيان ذلك أن هبوط قيمة العملة يؤدى الى عدة نتائج تتداعى كما يلى :

١- إرتفاع مستوى الأجور وبالتالى حصيلة الإشتراكات مما يتيح الظروف المناسبة للاستجابة إلى الحاجة المتزايدة لملاءمة المعاشات.

٢- تؤدى ملاءمة المعاشات إلى إرتفاع كبير فى الإحتياطيات الرياضية.

٣- طالما كانت الاحتياطيات المتراكمة مستثمرة فى أصول ذات إسمية ثابتة، وهو الغالب حيث تستثمر عادة فى سندات حكومية، فان قيمتها لا تساير القيمة المقابلة فى الاحتياطى الرياضى.

٤- يؤدى ذلك فى النهاية إلى انخفاض درجة التمويل بدرجات متفاوته وقد تصل إلى الصفر فى بعض الأحيان.

وعادة ما ينشأ الوضع المتقدم فى نهاية فترات الاضطرابات الاقتصادية، غالبا بعد الحروب، حيث لا تكون الظروف مناسبة لقيام الصندوق باتخاذ تدابير حاسمة وفعالة لاعادة مستوى توازنه المالى كرفع معدل الاشتراكات او تخفيض المزايا، ويجد بالتالى نفسه وقد اتبع على غير ارادته أسلوب الموازنة نتيجة لاعتبارات اقتصادية لا دخل له فيها وليس من المتوقع أمامه، فى المستقبل القريب، أن تتاح له الوسيلة للتخلى عن هذا الأسلوب الجديد.

ولقد أدت الحقائق السابقة إلى الشك فى جدوى مبدأ التغطية الكاملة للإلتزامات فما فائدة الأصول المتراكمة وفقا لهذا المبدأ إذا كانت قيمتها الفعلية وعائد استثمارها يتجهان للتناقص عند الاستحقاق الفعلى للمزايا.

إن انخفاض القوة الشرائية للنقود يضر بالدائن صاحب الحق المتفق عليه بقيمة إسمية رقمية وبالتالى فهو يضر بذوى المعاشات والمؤمن عليهم ممن سبق لهم أداء إشتراكات قبل انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالى ستلحقهم خسارة مؤكدة من أى تخفيض فى قيمة العملة ما لم يتم تعويضهم عن ذلك.

وإلى جانب ذلك فهناك احتمال تناقص قيمة الأموال المتراكمة أو تلاشيها أما نتيجة لخطر الهبوط المتوقع فى قيمتها أو نتيجة لخطر الانخفاض المستمر فى قيمة العملة ويندر أن يتلافى صندوق المعاش الخطرين معا....".

ونشير فى النهاية إلى ما أنتهى اليه الأستاذ أداركار من تفضيل أسلوب الموازنة على أسلوب التمويل الكامل، بعد مناقشة لمزايا ومساوىء كل منهما، تأسيسا على اعتبارات عديدة أهمها: (١)

١- إن أسلوب الاحتياطيات الرياضية لا يمكن اتباعه إلا إذا توافرت كافة البيانات والإحصاءات اللازمة لتحديد المزايا والإشتراكات، فى حين أنه فى ظل أسلوب الموازنة يكفى لتقدير ميزانية السنة المقبلة ووضع سياستها توافر خبرة عن سنة واحدة ويمكن فى ظل هذا الأسلوب مراجعة مختلف الفروض أولا بأول بحيث تتوافر الحلول المناسبة والواضحة سنة وراء أخرى مما يحقق الضمان التمويلى للنظام.

٢- يتميز أسلوب الموازنة بأنه أكثر سهولة وفهما ووضوحا من أسلوب الاحتياطيات الرياضية الذى تنقصه المرونة

٣- تبين من خبرة المملكة المتحدة أن أسلوب التمويل الكامل لا يؤدى إلى نتائج مؤكدة من حيث حجم المزايا ومدى كفاية الموارد.

الخلاصة:

تأثر الاكتواريون التقليديون فى تحديدهم لمدى كفاية أموال نظم التأمينات الإجتماعية بنشأة وطبيعة نظام التأمين الخاص حيث تطورت فكرته من أفكار المراهنة والمضاربة ثم أدخلت عليه تدريجيا العلوم الرياضية، وحيث تردد المشرعون بين تجريمه وبين التصريح به مع احكام الرقابة والاشراف على الهيئات التى تقوم به ثم تشجيعه.

وهكذا أهتم الفكر الإكتوارى التقليدى بتحقيق التكافؤ بين الموارد والنفقات بالنسبة لمجموعة المؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ فحص المركز المالى لنظام التأمين دون افتراض استمراره وامتداده لاجيال جديدة من المؤمن عليهم، فاذا كان له أن يستمر فليكن ذلك من خلال مجموعة المؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ الفحص.

ووفقا لهذا المفهوم يتحدد مستوى الاشتراكات عند معدل متوسط يحقق التوازن المالى بين الاصول الموجودة فى تاريخ ما مضافا اليها القيمة الحالية للاشتراكات وبين المعاشات القائمة فى التاريخ المشار اليه مضافا اليها القيمة الحالية للالتزامات المستقبلة، وذلك كله بالنسبة لمجموعة المؤمن عليهم الموجودين فى ذات التاريخ.

ونظرا لعدم مسايرة هذا المفهوم التقليدى لطبيعة نظام التأمين الاجتماعى كنظام اجبارى ذو مجال عام يتعين معه افتراض استمراره وامتداده للاجيال الجديدة ممن يسرى فى شأنهم بقوة القانون، اتجه الاكتواريون الى الاهتمام بموارد النظام والتزاماته، ليس فقط بالنظر لمجموعة محدودة من المؤمن عليهم ولكن ايضا بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المتوقع شموله لهم فى المستقبل.

وبالطبع فان مستوى الاشتراكات الذى يتحدد وفقا للمفهوم الثانى، الذى يتفق مع طبيعة نظام التأمين الاجتماعى، يكون عند معدل منخفض نسبيا خاصة فى المراحل الأولى لهذا النظام.

وقد أنتشر هذا المفهوم منذ سنة ١٩٤٧ سواء فى نظم تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة القديمة والحديثة، حيث أتجه الاكتواريون المحدثون نحو أساليب التمويل الجزئى والموازنة وطالبوا باشتراك رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة فى اختيار أسلوب التمويل وتحديد مستوى الاشتراكات عند القدر الذى يتفق مع قدرة مصادرها وقدرة الاقتصاد القومى ككل.

وقد كان للعدول عن أسلوب التمويل الكامل، أو أسلوب الاحتياطيات الرياضية، الى أسلوب التمويل الحديثة مبرراته العملية التى نبهت اليها الاضطرابات الاقتصادية التى تتلو الحروب، خاصة الحرب العالمية الثانية، وما يصاحبها من انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالى انخفاض القيمة الحقيقية للاحتياطيات المتراكمة والتى عادة ما تستثمر فى سندات حكومية فى الوقت الذى تتزايد فيه الحاجة الى ملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الاجور ونفقات المعيشة.

وهكذا فقد تزايد الاهتمام بالاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتأخذ دورها، الى جانب الاعتبارات الاكتوارية، وذلك عند اختيار أسلوب التمويل الملائم لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، ودارت

أغلب الحلول حول أساليب التمويل الجزئى والموازنة اتفاقا مع امتداد هذا التأمين الاجبارى لمعظم فئات الشعب أو لكافة ذوى الأجور ومراعاة لأثر التغيرات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالانخفاض المستمر فى القوة الشرائية للنقود.

المبحث الثانى
إتباع أساليب التمويل الجزئى والموازنة بالنظم القديمة والحديثة والتكميلية

اتباع النظم القديمة لأساليب التمويل الجزئى والموازنة إتجاه النظم التكميلية إلى أساليب التمويل الجزئى - إتباع النظم الحديثة لأساليب التمويل الجزئى والموازنة.

تردد فى المبحث السابق انتشار أساليب التمويل الجزئى والموازنة مع التطور فى الفكر الإكتوارى الذى لم يعد يتمسك باسلوب التمويل الكامل والاحتياطيات الرياضية بالنسبة لنظم التأمين الإجتماعى الإجبارى ذات المجال العام ونتيجة لتعدد المبررات العملية التى دعت إلى الاهتمام بالاعتبارات الاقتصادية والإجتماعية فى إختيار أسلوب التمويل.

ويهتم هذا المبحث بتأكيد انتشار أساليب التمويل الجزئى والموازنة ليس فقط بالنسبة لنظم التأمين الاجتماعى التى انشئت حديثا بل أيضا بين النظم القديمة التى عدلت عن أسلوب التمويل الكامل وبين النظم التكميلية لنظم التأمين الاجتماعى ذات المجال الشامل لمختلف فئات الشعب.

وقد روعى عند دراسة نماذج النظم القديمة والتكميلية التى اتبعت أساليب التمويل الحديثة، إستخلاص المبررات العملية للعدول عن الأسلوب التقليدى.

ونتناول ذلك فيما يلى-:

أولا : اتباع النظم القديمة لأساليب التمويل الجزئى والموازنة:

نورد فيما يلى نماذج ثلاثة لإتجاه النظم القديمة إلى أساليب التمويل الجزئى والموازنة عدل أولها عن أسلوب الاحتياطيات الرياضية اختيارا وأجبر الثانى على إتباع أسلوب الموازنة أما الثالث فرغم إتباعه منذ البداية لأحد أساليب التمويل الجزئى فقد أقترب فى بعض الفترات من أسلوب الموازنة.

١- تطور النظام الانجليزى الى اسلوب الموازنة [١]:

إهتم قانون التأمين القومى لسنة ١٩٦٤ بتأكيد مبدأ الإشتراكات الموحدة التى تتحدد كاشتراكات أكتوارية Actuarial Contribution [٢] أى بحيث تكفى حصيلتها للوفاء بالمزايا المقررة - بفرض ثباتها – لمن يسري في شانه التأمين منذ بلوغه السادسة عشر.

ورغم ان النظام قد بدأ عمله وقد توافرت لديه احتياطيات تقدر بحوالي ٧٨٣ مليون جنيه، تمثل رصيد الصناديق السابقة والتي تمت تصفيتها مع بدء العمل به، كما وافقت الحكومة من حيث المبدأ علي ما ذهب إليه تقرير بيفريدج من أهمية قيام صندوق احتياطي قوي، إلا أنه قد واجه مشكلتان أدتا به إلي إتباع أسلوب الموازنة[٣].

ففي البداية نشأت مشكلة معاشات المسنين الذين لم يستوفوا المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش، وإقترح البعض تمويلها برفع إشتراكات من يسري في شأنهم النظام في سن متأخرة عن السن الدنيا ولكن هذا االاقتراح رفض لانه معقداً وللعبء الكبير الذ يفرضه علي ذوي الأعمار الكبيرة، كما رفضت الحكومة أيضاً ما رآه بيفريدج من تحملها لنفقات معاشاتهم من خلال المساعدات العامة حرصاً علي كرامتهم وقررت فقط تقديم منحة سنوية للمساهمة في نفقات معاشاتهم.

وهكذا التزم صندوق التأمين القومي – منذ بدء عمله – بمعاشات المسنين مع مراعاة مدد خدمتهم السابقة مما أدي لانفاقه أغلب حصيلة إشتراكاته بمجرد تحصيلها ووجد نفسه بالتالي متجهاً نحو أسلوب الموازنة Pay –as-you-go بدلاً من العمل كنظام إدخار مدفوع مقدماً Save-in-advance.

---

(١) V.N. George (lecturer in applied social science at the univer-sity of Nottingham) **social security, Beveridge and after**, (London, routledge &Kegan PaulLimited, ١٩٦٨), pp. ٥٢-٦١.

(٢) استخدام هذا التعبير لأول مرة مرة بقانون التأمين القومي لسنة ١٩١٥.

(٣) V.N. George, op. cit., p.٥٨.

أما المشكلة الثانية فقد نشأت نتيجة لآثار الحرب حيث تبين عدم مناسبة مستوي المزايا الموحدة مع أرتفاع مستويات الأجور والأسعار وتبين أنه من غير الميسور رفعها من خلال رفع الأشتراكات الموحدة مراعاة لذوي الأجور المنخفضة، اتفاقا مع القول بأن سرعة القافلة تتحدد بسرعة أبطأ سفينة بها، ومن هنا بدأ التفكير في تناسب الإشتراكات والمزايا مع الأجور وشهدت الخمسينات عدداً من التعديلات في هذا الاتجاه.

وفي ذات الوقت تبين في نهاية سنة ١٩٥٨ أن صندوق التأمين يعاني عجزا قدره ١٤ مليون جنيه قدر إرتفاعه إلي ٢٦٠ مليون جنيه سنوياً خلال العشر سنوات التالية ثم الي حوالي ٤٠٠ مليون سنوياً بعد حوالي عشرون عام.(١)

ونتيجة لذلك تقرر أتباع مبدأ تناسب الإشتراكات مع الأجور حتى تأتي المزايا بدورها متناسبة مع الأجور في ذات الوقت لا يقع عبء العجز الذي بدأ ظهوره علي عاتق دافعي الضرائب، وهكذا صدر قانون التأمين القومي لسنة ١٩٥٩ مقرراً للمرة الأولي إشتراكات متناسبة مع الأجور (حددت وقتئذ بواقع ٤,٥% من الأجور) وتخلي القانون عن أسلوب تكوين الاحتياطياتونص صراحة علي اتباع أسلوب الموازنة.

وقد قيل في هذا الشأن (٢) أن الأكتواريين والاقتصاديين لم يتفقوا علي ملاءمة تراكم الأحتياطيات، فأذا كان تراكم الأموال واستثمارها لتدر عائداً يعتبرمن أهم مصادر تمويل النظم الخاصة فان ذلك من غير اليسير بالنسبة للنظم الحكومية ليس فقط لإعتبارات الضمان وإنما لتأثيراتها التضخمية المحتملة علي الاقتصاد القومي، وقد كان إلغاء المنحة الحكومية السنوية وتخفيض مساهمتها في الاشتراكات في سنة ١٩٥٢ ضرورة لتقليل فائض صندوق التأمين، وقيل في هذا الشأن (٣) أن ذلك لا يعدو وأن

---

(١) V.N. George, op.cit.,p.٥٢.
(٢) V.N. George, op.cit.,p.٥٨.
(٣) H. Gaitskell, Chancellor of the Echequer, Budget Speech, House of commons, ١٠ April, ١٩٥١.

يكون عملية دفترية لن تغير من إلتزام الحكومة بأداء أي عجز مستقبل من حصيلة الضرائب.

ومن ناحية أخري فقد تبين أن من الصعب علي الحكومة تجنيب الاحتياطيات المتراكمة بعيدا عن أوجه النشاط الحكومي الآخري مما يعني عدم وجودها الا في سجلات الايرادات [١] ولا تصبح كما يتبادر للذهن أموالا متاحة للاستخدام عند الضرورة بل هي، وكما قرر أحد الخبراء، مجرد خيال وان كانت أمرا مناسبا في بعض الاحيان[٢].

وبغض النظر عن وجهات نظر المتخصصين فان عامة المؤمن عليهم يميلون الي المطالبة بزيادة المزايا عندما يلاحظون زيادة موارد النظام عن نفقاته، دون الأهتمام بالحكمة التي وراء ذلك، وقد انعكس ذلك فعلاً في مجلس العموم عند مناقشة مشروع التأمين القومي لسنة ١٩٥١ عندما تبين ضخامة الاحتياطيات، كما عكست ذلك العديد من الظواهر في السنوات التالية [٣].

ولتفهم الأوضاع السابقة بصورة رقمية فمن المفيد الإشارة الي أن موارد نظام التأمين القومي بلغت في السنوات ٤٨-١٩٤٩، ٤٩-١٩٥٠، ٥٠-١٩٥١، ٥١-١٩٥٢ حوالي ٣٥٨، ٥٢٢، ٥٣١، ٥١٢ مليون جنيه علي التوالي بزيادة علي النفقات بلغت حوالي ٨٥، ١٣٦، ١٤٤، ١٠١ مليون جنيه مما ادي ترحيل ٢٨٦ مليون جنيه لصندوق الاحتياطي في نهاية عام ٥١-١٩٥٢ والي تخفيض مساهمة الحكومة وإلغاء اعانتها السنوية عام ١٩٥٢ كما سبقت الإشارة [٤].

وقد حققت السنوات من ٥٢-١٩٥٣ وحتي ٥٧ -١٩٥٨ فائضاً في الموارد علي النفقات لم يتجاوز ٨، ٣٨، ٤٥، ٣٥، ٣٥، ٢ مليون جنيه على التوالي ثم تغير الوضع منذ عام ٥٨-١٩٥٩ حيث تحقق عجز في الموارد عن النفقات بلغ حتي عام ٦٤-١٩٦٥ ١٦، ٣٢، ٤١، ١٣، ١٢،

---

(١) V.N. George, op. cit., p. ٥٩.
(٢) A. Peacock, **The Economics of National Insurance**, (Hodge & Co., ١٩٥٢) p.٥٠
(٣) V.N. George op. cit., p. ٥٩.
(٤) V.N. George op. cit., p. ٦٠, ٦١.

٤٩، ٢١ مليون جنيه وهو قدر أعتبر أقل مما لو كان سيتحقق لولا تعديلات سنة ١٩٥٩ ويرجع إلي إرتفاع نفقات معاشات التقاعد.[١]

٢- التحول من التمويل الكامل الي اسلوب الموازنة بالبرازيل[٢]:

يعتبر تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة أول أنواع التأمينات الاجتماعية بالبرازيل، وترجع نشأته إلى صندوق التقاعد والمعاشات لعمال السكك الحديدية في سنة ١٩٢٣، وقد أدير في البداية وفقا لأسلوب التمويل الكامل حيث روعي تكوين احتياطيات رياضية إذا ما استثمرت استثمارا سليما أعطت عائدا يكفي إذا ما أضيف إلى الاشتراكات ومساهمة الدولة، لتمويل نفقات المزايا في كافة الأوقات.

على أن الهدف من تراكم الاحتياطيات لم يتحقق لعدة أسباب منها عدم قيام الدولة بأداء مساهمتها المقررة قانونا وعدم انتظام ثلث أصحاب الأعمال في أداء الاشتراكات المستحقة، وعلاوة على ذلك فلم تتمكن هيئات التأمين الاجتماعي من تحقيق معدل الاستثمار المفترض عند تحديد معدل الاشتراكات إذ تبين أن من الصعب على الراى العام قبول فكرة عمليات تمويلية بحتة في مجال التأمين الإجتماعي [٣].

وبيان ذلك أن الحكومة شاركت الرأى العام في إجبار هيئات التأمين الاجتماعي على توجيه أغلب استثماراتها إلى أوجه استثمار ذات أهداف اجتماعية كالإسكان وهنا طالب مقترضوا الأموال، لشراء أو بناء المساكن، بان يكون معدل فوائد القروض في أدني الحدود باعتبارهم أصحاب الاحتياطيات، كما طالب مستأجرو العقارات بتخفيض الإيجارات بل وإلغائها كلية وأدي ذلك كله إلى انخفاض معدل الاستثمار انخفاضا كبيرا عن المعدل الاكتواري المفترض خاصة وأنه حيث تم توجيه بعض

---

(١) V.N. George op. cit., p. ٦٠, ٦١.

(٢) Ralph Von Gersdorff, Financial roblems of Social Insurance in Brazil, **Bulletin of International Social Security Association** – (Year XIII, No. ١٢ December, ١٩٦٠), pp, ٦١٥-٦٢٥.

(٣) Ralph Von Gersdorff, op. cit., PP.٦١٨-٦٢٢.

الاحتياطيات للاستثمار في قطاع الصناعة والزراعة فإن عائد الاستثمار كان يوجه، بصورة أو بأخرى، لتوفير مزايا جديدة.

ومن ناحية أخري فقد تأثر الراى العام والصحافة، وشاركهم في ذلك رجال الدولة والمشرعين، بضخامة الاحتياطيات التي تراكمت في السنوات الأولى لنشأة النظام وترجمت الزيادة في الموارد عن النفقات كما لو كانت فائضا أو شيئا شبيها بذللك مما يتعين معه رفع مستوى المعاشات واستحداث مزايا جديدة.

وقد أدي ذلك كله إلى أن موارد النظام أصبحت قاصرة على تغطية نفقاته بل وأظهرت بعض السنوات عجزا نتيجة لتراكم المعاشات وزيادة عدد ذوي المعاشات عن عدد المؤمن عليهم الجدد، وجرت هيئات التأمين الاجتماعي على ترحيل العجز من سنة إلى أخري حتى حل أسلوب الموازنة محل أسلوب التموي الكامل. (١)

٣- اتباع اسلوب التمويل الجزئى فى النظام الامريكى : (١)

منذ قانون التأمين الإجتماعى لسنة ١٩٣٥ ويتم تحديد الإشتراكات لتكون كافية لمواجهة نفقات التأمين بفرض استمراره وبمراعاة المؤمن عليهم الجدد.

ورغم ان الاحتياطيات التى تتراكم وفقا لأسلوب الصندوق المفتوح المتبع تقل عن تلك التى تتراكم وفقا لأسلوب التمويل الكامل، فقد كان هناك، وما يزال، سوء فهم واضح للأساس التمويلى للصندوق اذ يعتقد جانب كبير من الرأى العام أن الاحتياطى الإكتوارى للصندوق قد تضخم خاصة منذ تقديره بحوالى٤٧ بليون دولار وهو قدر يتجاوز الميزانية القومية. (٢)

ولعل ذلك كان وراء تعديلات سنة ١٩٣٩ التى أدت الى الاتجاه نحو أسلوب الموازنة بثبيت معدل الاشتراكات للسنوات ١٩٤٢،٤١،٤٠ عند المستوى الأصلى (٢% كاشتراك للعمال وأصحاب الأعمال معا) واستمر هذا المعدل باجراءات برلمانيه طوال الأربعينات مما تزايد

---

(١) Robert J.Myers, op.cit.,pp.٦٨-٧١,١٢٢,١٢٣.

(٢) Robert J.Myers,op. cit., p.٦٨

معه اعتقاد الرأى العام فى أهمية اتباع أسلوب الموازنة رغم أن التراكم المتزايد للاحتياطيات كان يرجع الى الارتفاع الكبير فى الدخول على أثر الحرب العالمية [١].

هذا ويتبع النظام الأمريكى أسلوب معدل الإشتراكات المتدرج وفقا لجدول محدد مقدما، وقد تحدد هذا المعدل ب ٢% من الأجور طوال السنوات من ١٩٣٧ إلى١٩٤٩ وإرتفع الى ٣% فى السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ ثم إلى ٤% من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦ والى ٥, ٤% فى عامى ١٩٥٧، ١٩٥٨ وإلى ٥% فى عام ١٩٥٩ وإلى ٦% فى عامى ٦٠، ١٩٦١ وإلى ٢٥, ٦% فى عام ١٩٦٢ والى ٢٥, ٧% فى الأعوام من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ ثم إلى ٢٥, ٨% فى عامى ٦٦، ١٩٦٧، وأخيرا ٢٥, ٩% إعتبارا من عام ١٩٦٨[٢].

ووفقا لهذا الأسلوب تتراكم الاحتياطيات، باعتباره أسلوب تمويل جزئى، بهدفين يتمثل أولهما فى الحصول على فائدة تساهم فى تحديد المستوى النهائى لمعدل الإشتراكات عند مستوى مناسب وأقل مما لو لم تتراكم أية احتياطيات، أما الهدف الثانى فيتمثل فى مواجهة أى زيادة غير متوقعة فى النفقات عن الإيرادات، إذا ما ساءت الأحوال الاقتصادية، ومن المتوقع أن تصل فوائد الاحتياطيات فى المدى الطويل، إلى ما يتراوح بين ١٠%، ١٥% من نفقات المزايا. [٣]

هذا ويتم فحص جدول الإشتراكات من وقت لآخر للتحقق من مسايرة جدول الإشتراكات للمستفاد من مقارنة الخبرة الفعلية بتلك

---

(١) Robert J.Myers, op.cit.,p. ٦٩

(٢) يري الاستاذ بيتر ثولين ملائمة هذا الاسلوب للدول النامية حيث لا يلقي اعباء مرتفعة علي اقتصادها القومي في فترة نموه، راجع:

Peter Thulien, the Scaled Premium Systen for the Financing of social insurance pension schemes: **Maximum Periods of equilibrium, International Review on Actuarial and statistical problems of social security**, No. ١٠, ١٩٦٤, I.S.S.A. p. ٢٠٧.

(٣) Robert J.Myers,op. cit.,p.٧١

المفترضة، كما يتم ذلك مع كل تطور كبير فى مستوى المزايا أو شروط استحقاقها.[١]

ثانيا: اتجاه الصناديق التكميلية للنظم القديمة الى أساليب التمويل الجزئى :

١- ألمانيا الاتحاديه وتأثر بعض صور النظم التكميلية بأسلوب الموازنة المتبع للنظام القومى للتأمين الإجتماعى[٢].

ترجع نشأة نظام التأمين الإجتماعى فى المانيا الاتحادية الى العقد الثامن من القرن الماضى حيث مهدت له نظم مساعدات العمال التى أقامها أصحاب الأعمال، على أثر التغيرات الاقتصادية والإجتماعية التى صاحبت التصنيع، والتى مازالت قائمة بالمنشئات الكبيرة ويرجع الكثير منها إلى أكثر من مائة عام ويطلق عليها نظم أصحاب الأعمال لرفاهية الشيخوخه، Employer operated old –age welfare schemes، ومع تعديلات عام ١٩٥٧ اعتبرت بمثابة نظم تكميلية لنظام التأمين الإجتماعى القومى خاصة نظام المعاشات القومى Statutary Pensions insurance scheme.

وتنشر النظم الإضافيه لدى المنشئات الكبيرة التى تمثل حوالى ٧٠% من المنشئات وتأثرت بأسلوب الموازنة الذى يتبعه النظام القومى على الوجه التالى:

١- قد يتعهد صاحب العمل بتوفير المزايا الإضافية إما مباشرة أو من خلال شركة تأمين خاص وهذه هى الصورة التى يطلق عليها ضمان المعاش Pension Guarantees.

---

(١) Robert J.Myers, op. cit., pp. ١٢٢,١٢٣

(٢) Herbert Liebing, Director of the federation of German Pensions insurance institutes, **Complementary Pension institutes or complementary Pension Schemes**, National summary submitted to V. international conference of social security actuaries and statisticians (I.S.S.A., Berne, ١٩٧١, part ١١), pp.A,٣-١٤.

وحيث يتم توفير المزايا مباشرة لا يلتزم صاحب العمل قانونا بتكوين أية احتياطيات، ومع ذلك فعادة ما يتم تكوينها منذ بدء خدمة العامل بتجنيب قسط ثابت تكفى حصيلته، مستثمرة بمعدل ٥,٥% لمواجهة نفقات المعاش، ويرجع هذا إلى ما تنص عليه تشريعات الضرائب من خصم مثل هذا القسط، محسوبا وفقا للمبادىء الإكتوارية، من الأرباح الخاضعة للضريبة.

أما حيث يتم توفير المزايا من خلال شركة تأمين خاص فإن أسلوب التمويل السائد بالطبع هو التمويل الكامل.

٢- قد يقوم صاحب العمل، بمفرده أو بالإشتراك مع عدد من أصحاب الأعمال، بانشاء صندوق خاص للمعاشات يخضع لذات الإشراف الذى تخضع له شركات التأمين الخاص ويلتزم بالتالى بأسلوب التمويل الكامل.

٣- من أفضل وابسط وسائل توفير المزايا التكميليه تلك التى يتيحها اختياريا نظام التأمين الإجتماعى القومى ذاته، إذ يجيز لأصحاب الأعمال أن يوفروا من خلاله مزايا إضافية لعمالهم، وإن كانت صور هذه المزايا محدوده بدورها قانونا وبالتالى فليست بذات التنوع القائم بالصور المشار اليها بالبندين السابقين.

وتأثرا بأسلوب الموازنة الذى يتبعه النظام القومى الإجبارى يتبع ذات الأسلوب بالنسبة لتمويل المزيا الإضافية الإختيارية.

٢- اتباع التمويل الجزئى بالنظم الإضافيه الدانمركية تأثيرا بأسلوب الموازنة الذى يتبعه النظام العام(١):

الى جانب نظام معاش الشيخوخة القومى الذى تديره الدولة بالدنمارك بدأ العمل فى أبريل سنة ١٩٦٤ بنظام معاش تكميلى لمختلف

(١) G.R Nelcon., Director of the Danish Labour Market Supplementary Pension Scheme, **National Summary of Denemark, submitted to V International conference of social security actuaries and statisticians**, (I.S.S.A., Berne, ١٩٧١, part ١١.), pp. A. ٣٣-٤٢.

العاملين بالدولة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨، ٦٦ عاما، باستثناء المتدرجين ومن يعملون لبعض الوقت، وقد بلغ عددهم فى عام ١٩٧٠ حوالى ١,٨ مليون عامل يمثلون ٨٠% من إجمالى العاملين.

وقد نص القانون على تمويل المزايا التكميلية بأسلوب وسط بين التمويل الكامل المتبع بشركات التأمين الخاص وبين أسلوب الموازنة الذى يتبعه النظام القومى لمعاشات الشيخوخة بحيث يتم توفير معاشات مناسبة لكبار السن وبحيث تتراكم الاحتياطيات تدريجيا وبصورة مناسبة.

٣- العدول عن التمويل الكامل بالنظم التكميلية الاجباري بفرنسا الى أسلوب الموازنة المتبع بالنظام القومى .(١)

منذ سنة ١٩٣٠ ويوفر نظام التأمين الإجتماعى الفرنسى معاشات تقاعد منخفضة نسبيا نتيجة لتقرير حد اقصى منخفض لأجر الإشتراك والمزايا (على سبيل المثال لا يزيد فى قطاع الصناعة عن ١٠% من متوسط الأجور السائد) ولتحديد المعاش بنسبة منخفضة من الأجر (٤٠% من الأجر لمن بلغت مدة إشتراكه ٣٠ سنة فأكثر) ولعدم مراعاة مدد العمل السابقة على بدء النظام وإن كان قد تم تعويض ذلك بمنح إضافية.
Supplementary –subsistance allawances

ومن هنا فقد تفاوتت درجة الحماية التى يوفرها نظام التأمين الإجتماعى وفقا لتفاوت مستويات الأجور بين قطاعات العمل والعاملين، فمن يبلغ أجره على سبيل المثال ضعف متوسط الأجور لن يحصل وفقا لأفضل الفروض على معاش يتجاوز٢٢% من أجره، مما أتاح الظروف المواتيه لنشأة نظم إضافية خاصة تتابعت نشأتها، وفقا لمستويات الأجور السائدة بين القطاعات ونتيجة لعوامل تاريخية بحيث أصبحت تشمل حوالى

---

(١) Jacques Doublet, Director of the General Association of Pensions Institutions of executive staffs, and Poul Hecquet, Director of the Association of complementary Retirement pensions Schemes, **National summary of France, submitted by V international conference of social security Actuaries and statisticians** (I.S.S.A., Berne,١٩٧١,part II) ,PP.A.٧١-١١٨.

٨٧% من العاملين بالصناعة وحوالى ٦٠% من العاملين بالزراعة والقطاعات المتصلة بها وذلك وفقا للوضع فى ١٩٦٨/١٢/٣١.

ففى البداية انشىء، فى عام ١٩٤٧، نظام المعاش التكميليه للإداريين وهو نظام إجبارى، تعاقدى النشأة، يشمل كافة الإداريين والمهندسين والاطباء فضلا عن الفنيين ممن تصل أجورهم إلى مستوى أجور الإداريين، وقد بلغوا فى ١٩٦٨/١٢/٣١ حوالى ١,٠١٥,٠٠٠ عضوا، ممن يعملون بالصناعة والتجارة.

وتبلغ إشتراكات هذا النظام (التى توزع بين العمال وأصحاب الأعمال) حوالى ١٤,٣% من جزء الأجر الذى يتجاوز الحد الأقصى لأجر الإشتراك بالنظام القومى بحد أقصى خاص لا يقل عن أربعة أمثال الحد الأقصى للنظام القومى وذلك بهدف توفير معاش يتراوح - إذا ما أضيف للمعاش القومى - بين ٧٠% و٨٠% من الاجر.

وإلى جانب هذا النظام فهناك نظم المعاش التكميلى لذوى الأجور (غير الإداريين) العاملين بالصناعة والتجارة وتشرف عليها مؤسسة نظم معاشات التقاعد الإضافية Association of complementary retirement pensions.

وهى بدورها نظم إجبارية، رغم نشآتها التعاقديه فى عام ١٩٦١، ويبلغ عدد اعضاءها فى ١٩٦٨/١٢/٣١ حوالى ٨,٣٧٠,٠٠٠ عامل وتتحدد إشتراكاتها بواقع ٤% من إجمالى الأجور (بما فى ذلك الجزء من الأجر الذى يهتم به النظام القومى) وذلك لتمويل معاش يبلغ - إذا ما أضيف إليه المعاش العام - ٦٠% من الأجر.

وإلى جانب ذلك فهناك عدة نظم مهنية إجبارية العضوية، تشمل فى ١٩٦٨/١٢/٣١ حوالى ١,١٨٧,٠٠٠ عامل، وأهمها تلك الخاصة بعمال الحكومة المؤقتين وبالعاملين بقطاع التأمين والضمان الإجتماعى وبمشرفى ومراقبى الصناعات المعدنيه وبالممثلين التجاريين وبالصحفيين ورجال الفنادق والكوافيرات ومنظمو الحفلات.

وقد شملت النظم الإضافية العاملين بالزراعة ولكن فى مرحلة متأخرة نسبيا (الإداريين فى عام ١٩٤٨ وغير الإداريين فى عام ١٩٦٦) نظرا للإنخفاض النسبى فى أجورهم وبالتالى فى قدرتهم على أداء الإشتراكات علاوة على اتجاههم للتناقص (من ٤٢% فى عام ١٩٢٠ إلى١٥% من العاملين فى عام ١٩٧٠)، ووفقا للوضع فى ١٩٦٨/١٢/١ فإن عدد الأعضاء المنضمين للنظم التكميلية، وهى بدورها إجبارية، يبلغ حوالى ٥٣٤٠٠٠ مؤمن عليه.

وأخيرا فهناك نظما اختيارية محدودة المجال سواء فى شكل تأمين خاص أو تأمين إجتماعى.

ومنذ البداية فقد اقيم النظام الإضافى للإداريين وفقا لمبدأ الموازنة تحقيقا للتضامن بين العاملين وبين من يتقاعد منهم أو المستحقين عنهم.

أما نظم معاشات ذوى الأجور فقد اتبعت عند نشأتها، وقبل تقريرها بشكل اجبارى، أسلوب التمويل الكامل المتبع بشركات التأمين الخاص، الا انه سرعان ما تبين عدم مرونة هذا الأسلوب وعدم سماحة بمراعاة مدد الخدمة السابقة أو بملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور فعدل عنه الى أسلوب الموازنة باعتباره الاطار الفنى والقانونى لنظام التأمين القومى.

وهكذا أدى الاهتمام المبكر للنظم التكميلية بملاءمة معاشاتها مع التغير فى القوة الشرائيه للنقود إلى إتباع أسلوب للموازنة على فترات مع خضوع تقديرات الموارد والنفقات للفحص المستمر فى ضو التغيرات الأقتصاديه، وتتراكم هنا بعض الاحتياطيات.

أما النظم التكميلية الاختيارية فنظرا لعضويتها الاختيارية وعدم شمولها لاعداد كبيرة من العاملين فانها تخضع لتنظيم قانونى من مؤداه إتباع أسلوب التمويل الكامل.

٤- توقع تحول النظام الإضافى الاسرائيلى الى التمويل الجزئى مع الاتجاه لأسلوب الموازنة (١)

فضلا عن نظام معاشات الشيخوخة والوفاة الموحدة والمقرر بالقانون الصادر سنة ١٩٥٣ فهناك نظامين آخرين لمعاشات متناسبة مع الأجور.

فهناك المعاشات التى توفرها لموظفيها وحدات الجهاز الإدارى للدولة وبعض المنشآت العامة ولا تمول بأية إشتراكات وإنما توفر نفقاتها الفعلية من خلال اعتمادات تدرج سنويا بميزانية الوحدة أو المنشأة، ومن هنا يطلق عليها Budgetary non-contributary pension schemes وتشمل وفقا للوضع فى ١٩٦٨/٤/١ حوالى ١٠٠ ٠٠٠ عامل يمثلون حوالى ١٦% من إجمالى العاملين الذين يسرى فى شأنهم التأمين القومى.

وفضلا عن ذلك فهناك نظم ممولة بإشتراكات تشمل حوالى ٣٥٠,٠٠٠ عامل بواقع ٦١% ممن يسرى فى شأنهم التأمين القومى، ومع اتباعها لأسلوب التمويل الكامل إلا أنه نظرا لطابعها شبه الإلزامى فالرأى هناك أن من غير الرغوب فيه أو الضرورى، بل من غير الممكن، أن تصل درجة التمويل إلى ١٠٠% طالما أنها نظم مستمرة.

هذا ونظرا لأن من غير المتوقع ثبات معدل إشتراكات هذه النظم (تراوح بين١٠، ١٦% وفقا لمدى المزايا) إذ يفترض ذلك عدم تغير الفروض المتعلقة بالسكان والأحوال الاقتصادية، وهو أمر يكذبه الواقع، فقد أجاز القانون تعديل معدل الإشتراكات فى حالات الضرورة.

ولما كان من الضرورى نلاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور مما يثير صعوبات مالية فى حالة استمرار اتباع أسلوب تراكم الأموال اذ يستلزم المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات وعائد استثمارها مع ربطها بالأرقام القياسية للأجور فإن الخبراء الاسرائيليون

---

(١) Meir Benenson, Chief Actuary of the association of social in surance and Pension funds, **National summary of Israel, submitted to V international conference of social security actuaries and statisticians**, (I.S.S.A., Borne, ١٩٧١, Part II) PP.A.١١٩-١٤٠.

يتوقعون تحول أسلوب التمويل الى أحد أساليب التمويل الجزئى مع الاتجاه بصورة مستمرة نحو أسلوب الموازنة.

٥- تباع النظام الاجبارى التكميلى السويدى لأسلوب الموازنة شأن المتبع بنظام التأمين الإجتماعى القومى: (١)

وعائد استثمارها مع ربطها بالارقام القياسية للاجور فان الخبراء الاسرائيليون يتوقعون تحول اسلوب التمويل الي احد اساليب التمويل الجزئي مع الاتجاه بصورة مستمرة نحو اسلوب الموازنة.

والى جانب هذا النظام القومى يوجد نظام اجبارى آخر لتوفير معاشات اضافية للعاملين يتم تمويلها باشتراكات يتحملها بالكامل أصحاب الأعمال وتتحدد أساسا وفقا لأسلوب الموازنة الا انها تعتبر مرتفعة نسبيا عن تلك اللازمة وفقا لأسلوب الموازنة الصرف (١٠,٢٥% في يناير ١٩٧١، ١٠,٥% فى يناير ١٩٧٢) وذلك لفترة انتقالية مما أدى الى تراكم بعض الاحتياطيات التى بلغت فى نهاية عام ١٩٧٠ أكثر من ٣٦ مليون كرون سويدى بما يوازى حوالى ستة أمثال اشتراكات هذا العام.

٦- النموذج السويسرى لارتباط أسلوب التمويل بمجال النظام واجباريته والعوامل السكانية والآثار الاقتصادية(١).

إهتم المجلس الاتحادى Federal council السويسرى، أثناء التعديل السادس لتأمين الشيخوخة والوفاه الذى أجرى فى يناير ١٩٦٤، بتحديد

---

(١) Laila Kihlström, (legal Advisor, Pension Guarantee Mutual insurance), Lennart Lagerström (Assistant manager) and Gunnar Olin (expert, Swedish staff pension fund), **National summary of Sweden, submitted to V international conference of social security Actuaries and statisticians** (I.S.S.A, Berne, ١٩٧١), part II, pp. A. ١٧١-١٨٢.

(٢) Ernest Kaiser (Mathematical adviser to Swiss social insurance, swiss Federal social insurance office), National summary of Switzerland, submitted to V international conference of Social security Actuaries and statisticians, (I.S.S.A, Berne, ١٩٧١) part II, pp. A ١٨٣-١٩٩.

ثلاثة مستويات للحماية من آثار تحقق أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة على النحو التالى:

١- مستوى أساسى يتم توفيره من خلال نظام تأمين الشيخوخة والوفاة القومى ونظام تأمين العجز القومى.

٢- مستوى تكميلى يتم توفيره من خلال نظم صناديق المعاشات المهنية على مستوى المشروعات والمهن والجمعيات.

٣- مستوى ثالث يتم تحقيقه على المستوى الفردى من خلال مدخراتهم أو شركات التأمين الخاص.

ونظرا لتنوع مزايا وأحكام صناديق المعاشات المهنيه (التى تحقق المستوى التكميلى) وبالتالى اختلاف فاعليتها فقد اهتم المجلس القومى، أثناء التعديل السابع لتأمين الشيخوخة والوفاة (AVS) والذى بدأ سريانه فى ١-١-١٩٦٩، بدعوة المجلس الاتحادى الى العمل لتطوير تلك الصناديق، فشكلت لجنة من ٣١ خبيرا رفعت توصياتها للمجلس الاتحادى فى ١٦-٧-١٩٧٠ حيث وافق عليها فى ٢-٩-١٩٧٠ ورفعها للبرلمان للتصديق عليها فأقرها المجلس القومى فى٢٧-١-١٩٧١ومجلس الولايات فى ١٧-٣-١٩٧١، ومن هنا بدأ المجلس الاتحادى فى إعداد التشريع اللازم لتنفيذ تلك التوصيات ليعمل به إعتبارا من ١-١-١٩٧٣.

وما يهمنا فى هذا المجال أسلوب الدراسة التى أعدها الأستاذ ارنست كايزر لتكون تحت نظر البرلمان أثناء مناقشة لمشروع القانون المشار إليه بالفقره السابقة والذى يعكس التطور الكبير فى مفهوم الأكتواريين لأساليب التمويل وارتباطها بمجال النظام ومدى إجباريته فضلا عن العوامل السكانية والآثار الاقتصادية لعبء الإشتراكات.

ففى البدايه إهتم الأستاذ كايزر بالتوزيع الديموجرافى للشعب السويسرى وأثره فى تحديد معدل الإشتراكات مقررا أن هناك ٢٤% من المواطنين يتجاوزون سن الستين ومن المتوقع إرتفاع هذه النسبة إلى ٣٦% خلال الخمسين سنة التالية للدراسة مما يعنى تزايد مبالغ معاشات المسنين ويكون على النشطين اقتصاديا تحمل عبأها، وعلى ضوء إجمالى الأجور السنوية واتجاهها للارتفاع قام بتحديد متوسط المعاش، الذى يتعين توفيره من خلال النظام القومى والنظم الإضافية، وبالتالى عبء الإشتراكات السنوية الذى قدره بحوالى٢٠% من الأجور.

ثم انتقل بعد ذلك لتحليل البيانات الاحصائيه المتاحة عن عام ٦٥ - ١٩٦٦ عن العمال وأصحاب الأعمال وذوى المعاشات وعن الصناديق المهنية القائمة وعلى ضوء ذلك اهتم ببيان الملامح العامة للنظم المهنية كما أوصت بها اللجنة الاتحادية والتى نبرز منها النقاط الآتيه:

نظرا لعدم مسايرة المعاشات المقررة بالنظام القومى لمستويات الأجور السائدة، ولما كانت تدابير الإدخار والتأمين الخاص (المستوى الثالث للحماية) محدودة الدور لاقتصارها على ذوى الدخول المرتفعة فلا بد من إنشاء نظام تأمين اتحادى إجبارى يمول بإشتراكات تبلغ فى المتوسط ٨% من الأجر الكامل الذى تؤدى على أساسه إشتراكات النظام القومى، وذلك بهدف توفير معاش من النظامين، القومى والمقترح، يوازى ٦٠% من الأجور الإجمالية يرتفع إلى٧٥% للزوجين.

وبهذا يوفر النظام القومى مزايا مناسبة لذوى الدخول المنخفضه ويوفر مع النظام المقترح مزايا ملائمة لذوى الدخول المتوسطة بينما تتناسب معاشات ذوى الدخول المرتفعه مع دخولهم من خلال التدابير الفرديه (الإدخار والتأمين الخاص).

- يتم تمويل النظام القومى (AVS,AL) وفقا لأسلوب الموازنه الذى لا يستلزم معدل اشتراكات مرتفع، ويستمر تمويل الصناديق الخاصة بالمشروعات وفقا لأسلوب الاحتياطيات الرياضية اما النظام التكميلى المقترح فإن من المناسب لتمويله أتباع أحد أساليب التمويل الجزئى.

وفى النهاية إهتم الأستاذ كايزر بتحليل الآثار الاقتصادية للنظام المقترح سواء على مستوى المشروعات أو الأفراد أو على المستوى القومى مستخلصا مايلى:

١- ستتحمل الوحده الاقتصادية الانتاجية Micro Econnomic unit production زيادة جديدة فى الإشتراكات تبلغ ٢% من الأجور (توزع مناصفة بين العمال وأصحاب الاعمال). فاذا لم يكن لديها نظام معاشات خاص فستتحمل نسبة الـ٨% بالكامل مما قد يشكل صعوبات خاصة بالنسبة للوحدات الصغيرة ولذا فقد أوصت اللجنة ببلوغ هذه النسبة بعد فترة انتقالية قدرها خمس سنوات.

٢- ستتحمل الوحدة الاقتصادية الاستهلاكية Micro Econnomic unit of consumption (ربات البيوت House holds) بجزء من الزيادة فى الإشتراكات، وعلى أنه يمكن استهلاكه من علاوات أجور السنة الأولى بفرض استمرار إتجاه الأجور للارتفاع بذات المعدل الملاحظ فى الربع قرن الأخير، فضلا عن أن العديد من ربات البيوت سيستفيدون مباشرة من صندوق المعاش الإجبارى مما يحقق استقرار نسبيا فى الاستهلاك.

٣- أما بالنسبة للتأثير على الاقتصاد القومى بوجه عام macro Economic impact فقد انتهت لجنة الخبراء من تقدير النفقات الكلية للنظام القومى والمقترح بحوالى ٢٥% من الدخول توزع بين العمال وأصحاب الأعمال (فضلا عن الدولة بالنسبة للنظام القومى) وذلك لتوفير معاش يوازى ٧٥% من الأجور، وحيث أن عدد ذوى المعاشات يتجه إلى ٤٠% من المواطنين فإن النفقات الكلية تقدر بحوالى ١٥% من الدخل القومى الكلى.

وحتى يتسنى للاقتصاديين مراعاة عبء الإشتراكات أعدت إدارة الخبراء لمكتب التأمين الإجتماعى الاتحادى تقديرات للدخل القومى ولدخول العاملين وإشتراكاتهم وللنفقات والأصول فى السنة الأولى لبدء العمل بالنظام المقترح وللسنة التالية لبلوغ معدل الإشتراكات إلى ٨% من الأجور (عام ١٩٧٩) وللسنة التى يتم فيها التطور الكامل لنظام المعاش (عام ١٩٩٤).

ثالثا: اتباع اساليب التمويل الجزئى والموازنة بالنظم التى انشئت حديثا:

(أ) بمجموعة الدول المتقدمة:

١- اتباع أسلوب الموازنة على فترات بأسبانيا:

وفقا للقرار رقم ٩٠٧ الصادر فى ٢١-٤-١٩٦٦ باللائحة الأساسية للقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن المبادىء العامة للضمان

الإجتماعى[1]، تم النص على ما يلى:

- يتمثل أسلوب التمويل الذى يتعين إتباعه فى أسلوب الموازنة على شكل نسب quotas يعاد النظر فيها بصفة دورية مع تكوين احتياطى للتوازن بتراكم الفرق، إن وجد، بين الإشتراك المتوسط the average contribution والإشتراك العادى the normal contribution as foreseen المتوقع فضلا عن احتياطيات الطوارىء Guarautee funds اللازمة لمقابلة أى عجزغير متوقع وذلك حيث تستلزم طبيعة المزايا ذلك (م٤٨).

وهكذا يتحدد معدل الإشتراكات بحيث يظل ثابتا لفترة يقرر دوريتها قرار تصدره الحكومة بناء على اقتراح وزير العدل، وبحيث تتفق الإشتراكات مع القدر المتوسط اللازم لتوازن تلك الفترة وإن كان للحكومة حق تعديل معدل تلك الإشتراكات فى حالة الضرورات الاقتصادية أو الإجتماعية (م٢١).

- وفقا لذلك ينشأ صندوق موازنة compensation fund لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، لضمان استقراره المالى طوال فترة تقدير الإشتراكات، يرحل إليه الفائض السنوى بين النسبة المتوسطة والنسبة الفعلية وذلك فضلا عن احتياطى الطوارىء.

٢- اتباع أسلوب الاشتراكات المتدرجه ببلجيكا :

فى ٢٧-٦-١٩٦٩ أجرى تعديل لقانون الضمان الإجتماعى للعمال الصادر فى ٢٨-١٢-١٩٤٤[1]، وبمقتضاه تم إصدار جدولا بمعدل إشتراكات معاشات التقاعد والوفاة لذوى المرتبات بحيث ترتفع حصة العامل تدريجيا من ٤,٢٥% من الأجور فى تاريخ التعديل إلى ٤,٥% ثم ٤,٧٥% ثم ٥% ثم ٥,٢٥% ثم ٥,٥% من أول يناير من السنوات ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ على التوالى، كما ترتفع حصة صاحب العمل تدريجيا فى ذات الفترة إلى ٦% ثم ٦,٢٥% ثم ٦,٥% ثم ٦,٧٥% ثم ٧% علي التوالى.

---

(١) Legislative series, I.L.O., May- June,١٩٧٠, No.٣ ,pp..١-٧.

(ب) مجموعة الدول النامية:

١- اتباع أسلوب الموازنة على فترات بتوجو:

وفقا للقانون رقم ١٦ الصادر فى ٥-٦-١٩٦٨ بانشاء نظام لمعاشات الشيخوخة والعجز والوفاة للعمال الخاضعين لأحكام قانون العمل[١] يتحدد معدل الإشتراكات (التى توزع بين العمال وأصحاب الأعمال) بلائحة تصدر بناء على اقتراح وزير العمل بعد أخذ رأى اللجنة الاستشاريه للعمل بحيث يتحقق الإستقرار والتوازن المالى لصندوق المعاشات لفترة طويلة نسبيا. Assure the Stability and financial equilibrium for a sufficiently long period.

وقد اهتم القانون بالنص على جواز تعديل معدل الإشتراكات، بذات الإجراءات، إذا لم تكفى حصيلتها، فضلا عن عائد الاستثمار، لمواجهة النفقات وذلك حتى يتحقق التوازن المالى لفترة جديدة، وكذلك إذا تبين من فحص العمليات المالية والتقديرات الإكتوارية، والذى يتم كل ثلاث سنوات على الأقل، انخفاض الاحتياطى الاكتوارى عما يوازى إجمالى نفقات السنوات الثلاثة السابقة، وذلك حتى يصل الاحتياطى إلى القدر المشاراليه.

٢- اتباع أسلوب الاشتراكات المتدرجة بجواتيمالا:

فى ١٢-٣-١٩٦٩ صدر قرار وزير العمل والرفاهية الإجتماعية رقم ١٣ [٢] باعتماد ما قرره مجلس إدارة مؤسسة الضمان الإجتماعى (بالقرار رقم ٤٨١) فى شأن تحديد إشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقا لأسلوب القسط المتدرج the scaled premium system الذى يسمح بتكوين بعض الاحتياطيات الفنية وبحيث يرفع معدلها إذا لم تكفى حصيلتها، فضلا عن عائد استثمار الاحتياطيات، لمواجهة النفقات فى إحدى السنوات وذلك إلى المدى الذى يحقق، وفقا للتقديرات الإكتوارية، توازنا ماليا لفترة لا تقل عن خمس سنوات ما لم تبادر الدولة بتمويل كامل الفرق بين الموارد والنفقات).

---

(١) نشر بالعدد ٣٨٧ من الجريدة الرسمية الصادر في ١-٧-١٩٦٨،ص ٣٤٧ وما بعدها ويعمل به من تاريخ نشره، مشار اليه في:
Legistative Series, I.L.O., Geneva, No.: May –June, ١٩٦٩, pp٢-١٠

(٢) Legistative Series, I.L.O., Geneva, No.:١, January-February١٩٧٠, pp.١١-١٢.

٣- اتباع أسلوب الموازنة مع احتياطى مناسب بساحل العاج:

وفقا لقانون التامين الإجتماعى للعمال الصادر برقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٠ [١]، تتحدد إشتراكات تأمين الشيخوخه والعجز والوفاه سنويا بقرار من مجلس الإدارة بحيث لا تتجاوز ٩% من الأجور (توزع بين العمال وأصحاب الأعمال بنسبة ٣:٢) مع مراعاة إنشاء احتياطى لإستقرار النظام يحول إليه سنويا ما يوازى ١٠% من الإشتراكات المحصله على الأقل وذلك حتى يصل الى ضعف الإشتراكات السنويه وحينئذ يكون تحويل القدر الزائد من الإشتراكات جوازى.

٤- اتباع أسلوب الإشتراكات التدريجيه بالسلفادور:

فى ١٩٦٨/٩/٢٥ صدرت اللائحة ١١٧ بنظام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للعاملين [٢] (باستثناء العاملين بالدولة وبالزراعة وخدم المنازل والعمال الموسميين) ونص على إتباع أسلوب الإشتراكات المتدرجه Graduated contributionsالتى تتزايد على فترات دورية يحددها مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن خمس سنوات.

ووفقا للائحة المشار اليها يتعين إجراء فحص أكتوارى دورى للتحقق من كفاية الإشتراكات وعائد استثمار الاحتياطى الفنى للتأمين (ترحل إليه الزيادة فى الإشتراكات عن النفقات) لمواجهة نفقات كل فترة فإذا ما اتضح وجوب زيادة الإشتراكات رفعت بواقع ٢% من الأجور.

٥- اتباع أسلوب الموازنة على فترات بالكاميرون:

وفقا للقانون رقم (١٨) الصادر فى ١٩٦٩/١١/١٠ بإنشاء نظام المعاشات والشيخوخة والعجز والوفاة للخاضعين لأحكام الفصل الأول من

---

(١) نشر بالعدد (٤) من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٣-١-١٩٦٩ ص ٨٦ وما بعدها، مشار اليه في:

Legislative series, I.L.O., Geneva, No.:٤ July- AUGUST, ١٩٦٩,P.٢٧.

(٢) نشر بالجريدة الرسمية بالعدد (٢٤٠) الصادر في ١٠-١٢-١٩٦٨، ص ١٣٤٣١ وما بعدها،مشار اليه في:

Legislative series, I.L.O., Geneva, , September-October, ١٩٦٩, No.:٥ ,pp.١-١٥.

قانون العمل [١]، تتحدد الإشتراكات بحيث تكفى حصيلتها لمواجهة التأمين خلال السنوات الثلاث السابقة على كل تقدير وفضلا عن تكوين رأسمال عامل working capital fund يوازى ¼ نفقات السنة الماليه السابقة على التقدير، فإذا لم تكفى الإشتراكات أو انخفضت قيمة الاحتياطى عن القدر المحدد أعيد النظر فى معدل الإشتراكات بحيث يتحقق التوازن المالى المقرر.

كما نص القانون على إعادة النظر فى معدل الإشتراكات إذا ما استلزم الوضع المالى للصندوق ذلك وفقا لما يسفر عنه الفحص الأكتوارى والمالى له والذى يتعين أن يتم كل خمس سنوات على الأقل.

٦- اتباع أسلوب الموازنة على فترات بالكونغو الشعبية:

فى ٤-٥-١٩٧١ صدر القانون رقم (١٠) بانشاء نظام معاشات للعمال الخاضعين لقانون العمل[٢]، وقد تحدد أسلوب تمويله على الوجه المنصوص عليه بنظام توجو (البند ١ من ب) مع النص على إنشاء صندوق لرأس المال العامل لا تقل قيمته فى أى سنة عن ثلاثة أمثال المتوسط الشهرى لنفقات فى السنة المالية السابقة.

٧- اتباع اسلوب الموازنة بمدغشقر (مالاجاش):

فى ١٩٦٩/٤/٨ صدر القانون رقم (١٤٥) بإنشاء نظام التأمين الإجتماعى [٣] ونصت المادة (٢٦) منه على تكوين احتياطى لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بحيث لا يقل عن نصف نفقاته السنوية.

---

(١) Legislative series, I.L.O., Genev, July-August, ١٩٧٠, No. ٤,pp. ١,٢.

(٢) نشر بالعدد (١٠) من الجريدة الرسمية الصادرة في ١٥-٥-١٩٧١، ص ١٧٧وما بعدها، مشار اليه في :
Legislative series, I.L.O., Genev, November-December, ١٩٧٢, No. ٦, pp.١-١٣.

(٣) Legislative series, I.L.O., Genev, March-April, ١٩٧٠, No., ٢, pp. ١-٤٥.

٨- اتباع أسلوب الموازنة على فترات بموريتانيا:

وفقا لقانون الضمان الإجتماعى الصادر فى ١٩٦٧/٢/٣ بالقانون رقم (٣٩) [١] تتحدد الإشتراكات (بنسبة مئوية من الأجور الإجمالية) بموجب لائحة تصدر بناء على اقتراح وزير العمل بعد أخذ رأى مجلس الإدارة ذلك أو استنفذت الأموال الاحتياطية وكان هناك خطرا على التوازن المالى للصندوق.

وقد نص القانون على عدم جواز ارتفاع معدل إشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة (التى يتحملها العمال وأصحاب الأعمال) عن ٩% من الأجور مع مراعاة تحديدها عند المستوى الذى يحقق التوازن المالى لفترة طويلة نسبياً.

(ج) بمجموعة الدول الأقل نموا:

اتباع أسلوب الموازنة على فترات بداهومى:

فى ٢٥-٣-١٩٧٠ صدر القانون رقم (١٧) بانشاء نظام للضمان الإجتماعى (إصابات عمل وإعانات عائلية وشيخوخة وعجز ووفاه) للخاضعين لقانون العمل ولكافة ذوى الجور [٢]، ووفقا له تتحدد الإشتراكات برئحة يصدرها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل وذلك بنسبة مئوية من الأجور تكفى حصيلتها لمواجهة النفقات وتكوين احتياطى طوارئ Safety Reserve وراسمال عامل لا تقل قيمته عن متوسط نفقات ثلاثة شهور من السنة السابقة.

وقد نص القانون على إجراء فحص أكتوارى للمركز المالى للنظام مرة كل ثلاث سنوات فاذا تبين انخفاض احتياطى معاشات الشيخوخة والعجز والوفاه عن نفقات الثلاث سنوات السابقة على الفحص تعين رفع معدل الإشتراكات الى القدر اللازم لتحقيق التوازن المالى ولرفع الإحتياطى الى المستوى المشار اليه فى فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

---

(١) نشر بالعدد ٢٠٢-٣ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٢-٣-١٩٦٧، ص ٩٣ مشار اليه في :
Legislative series, I.L.O., Genev, July-August, ١٩٦٨, No. ٤, pp.١-٩

(٢) نشر بالعدد العاشر من الجريدة الرسمية الصادرة فى ١-٤-١٩٧٠، ص ٢٦٧، وارد فى :
Legislative series, I.L.O., Geneva, May-June, ١٩٧١ No.:٣, pp.١-١٣.

كما يتعين رفع الإشتراكات بذات الإجراءات المقررة بالفقرة السابقة (قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل بعد أخذ رأى مجلس الإدارة) إذا لم تكفى حصيلتها، والموارد الأخرى، لمواجهة النفقات الجاريى للمزايا والمصاريف الإدارية.

*** الخلاصة :**

يؤكد لنا هذا المبحث الانتشار السريع لأساليب التمويل الجزئى والموازنة ليس فقط بين النظم حديثة النشأة بل أيضاً بين النظم القديمة والنظم التكميلية لها والتى عدلت عن أسلوب التمويل الكامل بعد تحررها من المفهوم الاكتوارى التقليدى ونتيجة لطائفة من الاعتبارات العملية العامة (المتعلقة على وجه الخصوص بالانخفاض المستمر فى القوة الشرائية للنقود) فضلا عن الاعتبارات العملية الخاصة.

وهكذا اتجه النظام الانجليزى الى أسلوب الموازنة حتى يتسنى له توفير معاشات مناسبة لمن أشرفوا على السن المعاشى (دون تحميلهم باشتراكات مرتفعة نسبياً ودون تمويل معاشاتهم من ميزانية الدولة فتصبح صورة من صور المساعدات العامة)، وقد أعيد النظر فى أسلوب التمويل التقليدى مع الاتجاه الى اتباع مبدأ تناسب الاشتراكات والمزايا مع الدخول فى ١٩٥٩ تأسياً على التخوف من الآثار التضخمية المحتملة على الاقتصاد القومى نتيجة لتراكم الاحتياطيات المتاحة للاستثمار بشكل ضخم وباعتبار انه من الصعب على اية حكومة تجنيب هذه الاحتياطيات بعيدا عن أوجه نشاطها الاخرى فتصبح مجرد قيود فى السجلات وذلك كله فضلا عما توحى به زيادة الموارد عن النفقات من ان هناك فائض يتجه عامة المؤمن عليهم الى المطالبة معه بزيادة المزايا وهو الامر الذى عكسته مناقشات مجلس العموم لقانون التأمين القومى لعام ١٩٥١.

وفى ذات الاتجاه عدل النظام البرازيلى عن أسلوب التمويل الكامل متجهاً، رغما عنه، الي اسلوب الموازنة نتيجة لتداعى الآثار التى ترتبت على عدم تفهم الرأى العام للأسس التى يقوم عليها أسلوب الاحتياطيات الرياضية وهو الأمر الذى سايرته فيه الحكومة فضلا عن رجال الصحافة والمجالس النيابية وادى الى عدم امكان تحقيق معدل الاستثمار المفترض عند تقدير الاشتراكات نتيجة لعدم قبول قيام نظام للتأمين الاجتماعى بعمليات تمويلية بحتة فضلا عن ترجمة الزيادة فى الموارد عن النفقات

كما لو كانت فائض مما ادى الى استحداث مزايا جديدة ورفع مستوى المعاشات الى الحد الذى تحقق معه عجز فى الموارد بترحيله من سنة لأخري وجد النظام نفسه وقد أتبع جبراً عنه أسلوب الموازنة.

وكنموذج ثالث للنظم القديمة يبدو النظام الامريكى الذى أتبع منذ نشأته في عام ١٩٣٥ أسلوب التمويل الجزئى الذى يقوم على افتراض استمرار النظام وتدرج اشتراكاته فى الأرتفاع على فترات محددة مسبقاً وتتم مراجعتها دوريا على ضوء الخبرة العملية، ومع ذلك فقد اقترب هذا النظام من أسلوب الموازانة حيث اتخذت فى الأربعينات إجراءات برلمانية بتجميد معدل الإشتراكات المقرر للسنوات من ١٩٤٠ الى ١٩٤٩ عند المستوى الأصلى تحت تأثير اعتقاد جانب كبير من الرأى العام بتضخم الاحتياطيات الرياضية التى تم تكوينها خاصة بعد تجاوزها لما يوازى الميزانية القومية رغم رجوع ذلك اساساً الى ارتفاع الدخول على أثر الحرب العالمية.

هذا ومن ناحية أخرى فقد تأثرت نظم المعاشات التكميلية الإجبارية أو شبه الاجبارية باتباع النظم القومية لأسلوب الموازنة.

ففى المانيا الاتحادية يجيز نظام التأمين الإجتماعى القومى ، الذى يدار وفقا لأسلوب الموازنة ، التعاقد مع أصحاب الأعمال على توفير مزايا تكميلية لعمالهم.

وفى الدنمارك يدار النظام التكميلى المقرر قانونا سنة ١٩٦٤ وفقا لأحد أساليب التمويل الجزئى تأثرا باتباع النظام القومى لأسلوب الموازنة.

وفى فرنسا أدى إهتمام النظم التكميلية الإجبارية بملاءمة معاشاتها مع التغير فى القوة الشرائيه ومستويات الأجور الى العدول عن أسلوب التمويل الكامل وإتباع أسلوب الموازنة المتبع بالنظام القومى مع السماح بتراكم بعض الاحتياطيات من خلال التوازن على فترات لعدة سنوات.

وفى اسرائيل فإن من المتوقع تحول النظم التكميلية الممولة باشتراكات والتى تتبع أسلوب التمويل شبه الكامل الى أحد أساليب التمويل الجزئى مع الاتجاه إلى أسلوب الموازنة حتى تتحقق لها المرونة والقدرة على توفير مزايا تساير التغير فى مستويات الأجور.

وفى السويد يدار نظام المعاشات التكميلى الإجبارى بأسلوب قريب من أسلوب الموازنة الذى يتبعه النظام القومى للمعاشات مع السماح بتراكم بعض الاحتياطيات فى فترة انتقالية.

وفى سويسرا اجريت دراسات قومية لمستويات الحماية التأمينية وتم اختيار اسلوب التمويل الذى يتفق مع العوامل السكانية والأثار الاقتصادي ومع مجال التطبيق واجباريته ، والذى من مؤداة ادارة نظام التأمين القومى وفقا لاسلوب الموازنة وصناديق المعاشات التكميلية الاجبارية وفقا لاساليب التمويل الجزئى فى حين يتم تمويل صناديق المعاشات الاختيارية وفقا لاسلوب التمويل الكامل.

أما عن النظم الحديثة فأن متابعة التشريعات الصادرة فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات تؤكد انتشار اساليب التمويل الجزئى والموازنة بينها.

ففى مجموعة الدول المتقدمة اتبعت أسبانيا أسلوب الموازنة على فترات واتبعت بلجيكا أسلوب الإشتراكات المتدرجة.

وفى مجموعة الدول النامية أتبع أسلوب الموازنة بمدغشقر، وأسلوب الموازنة على فترات بكل من توجو والكاميرون والكونغو الشعبية وموريتانيا ، كما أتبع ذات الأسلوب مع النص على تكوين احتياطى لا يقل عن ضعف الإشتراكات السنوية بساحل العاج ، وفى كل من جواتيمالا والسلفادور أتبع أسلوب الإشتراكات المتدرجة.

فى مجموعة الدول الأقل نموا نص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٠ الصادر بداهومى على إتباع أسلوب الموازنة على فترات.

المبحث الثالث
ملاءمة أساليب التمويل الجزئى والموازنة للنمو الإقتصادى

مشاكل نظم المعاشات في ضوء التغيرات الاقتصادية أهمية وصور ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية مفهوم اساليب التمويل وكيفية تحقيقها للتوازن المالي استخلاص اسلوب التمويل الملائم للنمو الاقتصادي

لما كانت جمهورية مصر العربية من دول العالم النامي التى يتجه اقتصادها القومى للنمو وما يصاحبه من تغيرات، فإن من الضرورى التركيز على أثر النمو الاقتصادى فى اختيار أسلوب التمويل الملائم لنظم التأمين التى توفر معاشات.

وفى هذا الشأن يجب ان نراعى ان اهم المشاكل التى تواجه تلك النظم تتمثل فى صعوبة الحيلولة، خاصة فى المدى غير القصير، دون ملاءمة المعاشات باستمرار مع التغيرات الاقتصادية المصاحبة للنمو والتقدم الاقتصادى.

وهكذا تتحكم الاعتبارات العملية في اختيار أسلوب التمويل إذ يجب ألا يحال دون ملاءمة المعاشات باتباع أسلوب غير مناسب، ومن هنا كان تخصيص هذا المبحث لاختيار أسلوب التمويل الملائمفى ظل النمو الاقتصادى، حيث نبدأ بدراسة مشاكل نظم (المعاشات) فى ضوء التغيرات الاقتصادية، ثم نركز على أهمية وصور ملاءمة المعاشات مع التغيرات المشار إليها، وأخيرا نقوم باستخلاص أسلوب التمويل المئم فى ضوء أساليب التمويل المختلفة وكيفية تحقيقها للتوازن المالى لنظام التأمين.

أولا : مشاكل نظم (المعاشات) فى ضوء التغيرات الاقتصادية:

تمثل العمل الرئيسى للمؤتمر العالمى الثانى لخبراء الضمان الإجتماعى الأكتواريين والاحصائيين، المنعقد فى روما سنة ١٩٥٩، فى بحث العلاوة بين نظم المعاشات والتطور الاقتصادى، وعلى وجه

الخصوص العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائيه للنقود ومستويات الأجور.

وفى **هذا الشأن أعد الدكتور كارل هنز وولف تقريرا اجماليا بما انتهت اليه البحوث التى قدمت للمؤتمر موضحا فى البداية التأثير المتبادل بين نظم المعاشات وبين التطور الاقتصادى.** (١)

فمن ناحية فإن لنمو نظام التأمين أثره الكبير على الاقتصاد القومى الذى تعاد اليه إشتراكات هذا النظام من خلال عمليات إعادة توزيع الدخول التى يهتم بها التأمين الإجتماعى، وذلك فضلا عن كون الإشتراكات من بين عناصر نفقات الإنتاج.

ومن ناحية أخرى تتأثر نظم المعاشات بالأحوال والمشاكل الاقتصادية فكل من مستوى الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور وبالتالى بالاقتصاد القومى بوجه عام، ولنا أن نلاحظ تأثير هيكل العمالة بالنمو الاقتصادى فيزيد ذوى المرتبات نسبيا عن ذوى الأجور مع انتشار الآلية حركة التصنيع مع الأعمار مما ينعكس أثره على إتجهات الأجور التى يلاحظ تناسبها الطردى مع الأعمار بالنسبة لذوى المرتبات فى حين تبلغ أعلى مستوى لها فى الحلقة الخامسة من العمر بالنسبة لذوى الأجور ولذلك بالطبع أثره على الإشتراكات والمعاشات المتناسبة مع الأجور.

ومن أهم صور تأثر نظم المعاشات بالاحوال الاقتصادية ما يؤدى اليه انخفاض القوة الشرائية للنقود، وهو الامر السائد فى عالمنا المعاصر، ومن انخفاض فى القيمة الحقيقية للمعاشات حيث تثور أمامنا مشكلة المحافظة على هذه القيمة.

---

(١) Dr.Karl –Heinz Wolff (chief of the actuarial and statistical division of the federation of the Austrian social insurance institutes), **Pension Shemes in the context of economic and demographic trends ,with special reference to changes in the purchasing power of mony and wage level**, international review on actuarial and problems of social security, I.S.S.A., No. : ٤ , ١٩٥٩, pp. ١٣٥-١٦١.

وقد احتلت المشكلة الأخيرة أهتمام العديد من المؤتمرات الدولية للضمان الإجتماعى للإكتواريين فضلا عن اهتمام المؤتمر العالى الثانى للخبراء الأكتواريين والاحصائيين.

وفى هذا الشأن فقد خصص المؤتمر العالمى الثالث عشرة للجمعية الدولية للضمان الإجتماعى، المنعقد بلندن سنة ١٩٥٨، جزءا كبيرا من مناقشاته لبحث المشاكل العامة لتأمين الشيخوخة فى ظل التطور (النمو) الاقتصادى، كما أهتم بهذه المشاكل المجلس العالمى السادس عشر للإكتواريين بدورته المنعقده ببروكسل سنة ١٩٦٠.

ووفقا لجدول أعمال المؤتمر العالمى الرابع عشر للضمان الإجتماعى كانت مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصاديهمن أهم مشاكل نظم المعاشات، وقد أعلن الأستاذ أرمانوند كايزر، رئيس مكتب التأمين الإجتماعى بلكسمبرج، تقريرا عنها اكد فيه العلاقة المبسطة التى استخلصها الاقتصادى الأمريكى سيدنى ونتروب بين الأسعار والأجور، باعتبارها المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بنظام التأمين الإجتماعى، وبين متوسط الانتاجية (إجمالى السلع والخدمات مقسومة على قوة العمل) رغم تعدد صور هذه العلاقة وتعقدها [١].

فقد تمكن الأستاذ ونتروب من خلال الخبرة الأمريكية فى السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٧، والتى شملت فترة الاضطرابات الاقتصادية إبان الحرب وفترة ما بعدد الحرب التى تميزت بالرخاء الملحوظ فضلا عن فترة لتدهور الاقتصاد الذى وقع فى الثلاثينات، من استخلاص العلاقة التالية:
الاسعار = مضاعف معين [٢] لحاصل قسمة متوسط الأجور على متوسط الإنتاجية.

---

(١) Dr. Ernest Kaiser, **The Financial Systems of Old -Age Insurance as influenced by Econcomic development**, bulletin of the international social security association, year XV, October-November-December ١٩٦٢, No.: ١٠-١٢ (I.S.S.A., Geneva, ١٩٦٢), PP.٧٠-٧١.

(٢) تبين من الدراسة أن هذا المضاعف يأخذ الرقم (٢) بكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع تغيير ضئيل.

وهكذا فإذا ما ارتفعت كل من متوسطات الأجور والانتاجية بدرجة واحدة ظلت الأسعار ثابتة، أما إذا إرتفع متوسط الأجور بدرجة واحدة ظلت الأسعار ثابته، أما إذا إرتفع متوسط الأجور بدرجة أكبر من إرتفاع وسط الانتاجية فإن الأسعار ترتفع أيضا ولكن بدرجة أقل من ارتفاع متوسط الأجور، وعلى العكس من ذلك إذا كان ارتفاع الإنتاجية أكبر من ارتفاع الأجور فإن الأسعار تتجه للهبوط.

وتثبت هذه العلاقة أن مشكلة ملاءمة المعاشات لاترتبط فقط، فى المدى غير القصير، بانخفاض القوة الشرائية للنقود الذى يؤدى لزيادة الاسعار وانما ترتبط ايضا بالارتفاع فى مستوى المعيشة نتيجة لارتفاع مستوى الاجور، ومن هنا استخلص الاستاذ ارنولد كايزران افضل معايير ملاءمة المعاشات هى الارقام القياسية للاجور ولنفقات المعيشة.

ومن الواضح أن النتيجة التى انتهى إليها الأستاذ ارنولد كايزر لا تهتم بالحالة التى ترتفع فيها الأسعارعن الأجور وذلك حيث تستمر الأجور فى الارتفاع رغم هبوط الانتاجية باعتبار أن ذلك لا يتم إلا فى ظروف إقتصاديه سيئة ومؤقته، ومع ذلك فيبدو أن هذه الحالة كانت وراء ما انتهى إليه الأستاذ كارل- هينزوولف من أهمية مراعاة الأثر الاقتصادى لملاءمة المعاشات وهل يكون من الاعدل ملاءمتها مع التغير فى مستوى الأجور أو مع التغير فى القوة الشرائية للنقود.(١)

ثانيا : أهمية وصور ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية:-

اهتم المؤتمر الثامن للدول الأمريكية الأعضاء فى منظمة العمل الدولية والمنعقد بأوتاوا فى سبتمبر سنة ١٩٦٦، ببحث مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية نظرا لما قاسته هذه الدول من الارتفاع السريع والمستمر فى نفقات المعيشة والإنخفاض فى القوة الشرائية للنقود.(٢)

---

(١) Karl –heinz wolff op.cit.,p.١٥٥

(٢) **The Role of social security and improved living and working standards in social and Economic development**, op.cit. pp.٦٣, ٦٩.

وقد أدى الإرتفاع المستمر فى نفقات المعيشة إلى عدم وفاء المعاشات باغراضها الإجتماعيه والاقتصادية ما لم تتم مواءمتها، على الأقل، مع التغير فى القوة الشرائية للنقود، ويكفى أن نشير فى هذا الشأن إلى أن المعاشات التى قررت فى شيلى فى عام ١٩٤٥ انخفضت قيمتها الحقيقية إلى حوالى العشر فى عام ١٩٥٩ وقبل صدور قانون عام ١٩٦٣ بملاءمتها مع نفقات المعيشة.

ولا يقتصر الامر على الدول الامر على الدول الامريكية فقط اذ تكاد تعتبر ظاهرة انخفاض القوة الشرائية للنقود من الظواهر العامة، وعلى سبيل المثال فقد تبين من دراسة اجريت فى المانيا الاتحادية الى ان المعاش الذى كان يمثل ٦٠% من الاجر المتوسط فى عام ١٩٥٩ لم تتعدى قيمته بعد عشر سنوات ٣٣% من الاجر السائد عندئذ.

ولنا أن نقدر بعد ذلك مدى غرابة النتائج التى يمكن أن نصل إليها إذا ما تناولنا بالدراسة فترات زمنية أطول أو بلادا تنخفض فيها القوة الشرائيه للنقود بمعدلات أكبر [١].

هذا وقد أهتم المؤتمر الثامن للدول الأمريكية بمقارنة التغير فى القوة الشرائية للنقود بالتغير فى المستوى العام للأجور حيث لوحظ عندئذ إرتفاع مستوى الأجور بمختلف الدول التى شملتها الدراسة بصورة أكبر من ارتفاع نفقات المعيشة، ومن هنا تم استخلاص أهمية تناسب المعاشات مع مستويات الأجور حتى يشارك ذوى المعاشات فى ارتفاع مستويات المعيشة بافتراض أن ذلك يرجع لزيادة الانتاجية وهو الأمر الذى ساهموا بعملهم السابق فى التمهيد له.

وهكذا فانه طالما تسعى الدول المختلفة لتطوير اقتصادها القومى ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وطالما تتجه الاسعار والاجور والإنتاجية للارتفاع، فإنه يتعين أن تأخذ معاشات التأمين الإجتماعى ذات

---

(١) سامى نجيب : **العلاقة بين مزايا التأمين الاجتماعى والأجور**، النشرة العلمية للتأمينات الإجتماعية (الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية، العدد الأول، السنة الأولى، يناير، مارس ١٩٧٣، القاهره)، ص ١١٠، ١١١.

الاتجاه ليس فقط تحقيقا لاعتبارات العدالة بل أيضا كضرورة اقتصادية.[١]

وإذا كانت المعاشات الجديدة، المتناسبة مع الأجر الأخير أو مع متوسط الأجر فى عدد محدود من السنوات السابقة على انتهاء الخدمة، تساير مستوى الأجور السائد وقت تقريرها مسايرة كاملة أو جزئية [٢]، فلنا أن نلاحظ أنه بافتراض ارتفاع الأجور بمعدل ٣% سنويا فإنها ستتضاعف فى فترة تزيد قليلا عن العشرين عاما وعندئذ فإن المعاش الذى حدد فى بداية هذه الفترة لن يمثل سوى ٥٠% من معاش جديد حدد فى نهايتها لذات المهنة، ولنا أن نتساءل هنا عما إذا كان للشخص الذى حصل على معاشه منذ سنوات عديدة الحق فى التمتع بمستوى معيشة يتزايد مع إرتفاع نفقات المعيشة.

يشير الاستاذ كايزر هنا الى الوسيلة الاولى هى التى تعبر - دون غيرها - عن حركة حقيقية للمعاشات، وفضلا عن ذلك فإن ملاءمة المعاشات الجارية وفقا للتغير فى الاسعار قد يؤدى الى نتائج غير مقبولة وعلى سبيل المثال اذا ما ارتفعت الانتاجية بدرجة أكبر من ارتفاع الاجور واتجهت بالتالى الأسعار للهبوط فهل من المنطقى عندئذ تخفيض المعاشات الجارية رغم ارتفاع حصيلة الاشتراكات [٣].

هذا وهناك من يرى أنه إذا ما أمكن ترتيب الوظائف هرميا أو على الأقل تحديد المرتبات وفقا لفئات ودرجات معينة فإنه يمكن ملاءمة المعاشات الجارية باسلوب بسيط، ويحقق أفضل ضمان لذوى المعاشات وبشكل فورى ومؤثر، وذلك بربط المعاشات وفقا لمدة الإشتراك والأجر المقابل للوظيفه أو للدرجة بحيث يتحدد فى النهاية بنسبة مئوية من هذا الأجر الذى يؤدى فعلا للموجودين بالخدمة بذات الوظيفة أو الدرجة بغض النظر عن الأجر الذى كان يحصل عليه صاحب المعاش عند إنتهاء خدمته. [٤]

وأخيراً فإن تعديل المعاشات الجاريه قد يتم من خلال تقرير مبدأ التعديل دون تحديد الأحكام المتعلقة بمداه أو الإجراءات التى تتبع لتنفيذه

---

(١) Ernest Kaiser, op. cit., p.٨٢.
(٢) Lucien Féraud, op. cit., p. A. ٢٣٠.
(٣) Ernest Kaiser, op. cit., p. ٨٣-٨٥.
(٤) Lucien Feraud, op. cit., p.A. ٢٣١.

وبالتالى يصدر التعديل بمقتضى تشريع خاص وفقا للظروف السائده ومن هنا يسمى بالتعديل التجريبى أو الاختيارى Empirical adjustment، وقد يتضمن نظام التأمين الإجتماعى القواعد والإجراءات التى يتم على أساسها التعديل ومدى دوريته Adjustment on principle وقد يتم التعديل بصورة تلقائية وفقا لأسس محددة مسبقا وبشكل دورى فى فترات ترتبط بمعدلات التغير فى الأرقام القياسية للأجور أوالأرقام القياسية لنفقات المعيشة Automatic or semi- Automatic adjustment.

ثالثا : مفهوم أساليب التمويل وكيفية تحقيقها للتوازن المالى:

لا يحدد نظام التأمين الإجتماعى مجال تطبيقه فقط بل يهتم بتقرير أحكام الإشتراكات والمزايا، وطالما كان من المتفق عليه النمو المستمر للاقتصاد القومى وبالتالى تغير مستويات الأسعار والأجور والإنتاجية فإن من الضرورى إتباع مبدأ تناسب الإشتراكات والمزايا مع الأجور [١] وهو ما نفترضه فى الفقرات التالية.

هذا وأيا كان أسلوب التمويل المتبع فمن الضرورى تحقيق التوازن المالى Financial Equilebrium بين الموارد والنفقات وهو الأمر الذى يتم بطرق مختلفه وفقا لأسلوب التمويل. [٢].

ففى أسلوب الموازنة System of assessment يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المشتركين فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة، وقد تزيد فترة التوازن إلى عدة سنوات ونكون بصدد ما يسمى باسلوب الموازنة على فترات Assessment by intervals.

وفى ظل هذا الأسلوب يتغير معدل الإشتراكات من سنة لأخرى أو من فترة لأخرى من فترات التوازن المالى على ضوء التغير فى نفقات المعاشات خلال السنة أو الفترة المعينة.

---

(١) Ernest Kaiser, op. cit., p.٧٥.
(٢) Ernest Kaiser, op. cit., p.٧٧-٨١

أما فى أسلوب التمويل الكامل full funded أو التراكم المالى (أو الرأسمالى) system of copitalisation فيتم تحقيق التوازن المالى من خلال قيام المؤمن عليهم باداء الإشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم وذلك منذ سريان نظام التأمين فى شأنهم لأول مرة ببلوغهم السن الأدنى للتأمين وحتى بلوغهم السن المعاشى Pension age، ومن هنا تبدأ على الفور عملية تراكم للإشتراكات كاحتياطيات رياضية Mathematical reserves يتم استثمارها للحصول على عائد يسهم فى تمويل المعاشات المقررة، ولا تقتصر الاحتياطيات المتراكمة هنا على الاحتياطى الرياضى للمعاشات الجارية Pension in course of Payment بل تشمل أيضا الاحتياطى الرياضى للمعاشات الجديدة the future new pension.

ومن حيث الأصل فإن معدل الإشتراكات الذى يتحدد وفقا لأسلوب التمويل الكامل إنما يختلف وفقا للعمر مما يتعين معه زيادته لمن يسرى فى شأنهم التأمين بعد بلوغهم السن الأدنى لبدء التأمين وذلك ما لم يتم تمويل العجز فى إشتراكاتهم من موارد أخرى، إلا أنه عادة ما يتم تخفيض معاشاتهم فى إشتراكاتهم من موارد أخرى، إلا أنه عادة ما يتم تخفيض معاشاتهم نسبيا مع تحقيق التوازن المالى بالنسبة لمجموعة المشتركين من ذوى الأعمار المختلفة ونكون بصدد ما يسمى بالصندوق المغلق للجيل الأول (الأصلي) .Closed fund for the initial generation.

هذا أما عن الأساليب المختلطة mixed system أو أساليب التمويل الجزئى فيتم فيها التوازن المالى من خلال تقدير القيمة الحالية للمعاشات الجديدة ونكون بصدد موازنة لقيم المعاشات الجديده assessment of pension values ونكون بصدد موازنة لقيم المعاشات وقد يتم التوازن المالى من خلال تجميع مفتوح open aggregate أو ما يسمى باسلوب القسط اللمتوسط المتوسط العام، ويظل معدل الإشتراكات هنا ثابتا لعدد من السنوات.

ويتم تراكم الاحتياطيات فى ظل الأساليب المختلطة بصورة أقل بكثير منها فى ظل أسلوب التمويل الكامل، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المغلق، والذى يقوم على افتراض عدم ضمان تجديد عضوية المشتركين وبالتالى إحتمال تصفيته المفاجئة أو التدريجيه ومن هنا يتعين توافر احتياطيات رياضيه لمواجهة كل من المعاشات الجارية والمستقبلة وغيرها من حقوق مجموعة المشتركين، أما بالنسبة للأساليب المختلطة،

وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح، فإنه يقوم على افتراض توافر عددا أدنى من المشتركين فى كافة الأوقات مع ضمان الدولة لوفائه بالمزايا عند استحقاقها ومن هنا فليس من المنطقى أو من المرغوب فيه افتراض تصفية وانفاق الأموال المتراكمة بالكامل.

رابعا : استخلاص أسلوب التمويل الملائم للتطور (النمو) الاقتصادى:

لتحديد اسلوب التمويل المناسب فى ظل افتراض التطور والنمو الاقتصادى فإنه يتعين ملاحظة أن المركز أو الحالة المالية لنظام التأمين فى سنة ما يعبر عنها بالايرادات والنفقات والاحتياطيات المتاحة فى نهاية السنة، فاذا ما زادت الايرادات عن النفقات رحلت الزيادة الى الاحتياطى وفى الحالة العكسية يسحب العجز من الاحتياطى [١].

وطالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجر وأن مستوى النفقات، على عكس الإشتراكات، لا يتأثر بأسلوب التمويل، فان مشكلة ملاءمة المعاشات مع مستوى الأجور إنما تثور، فى المقام الأول، بالنسبة للاحتياطيات التى يتعين تزايدها بذات نسبة زيادة الايرادات والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين [٢].

ومن هنا استخلص الأستاذ لاشيراوسانز Lasheras-Sanz أن الأسلوب الملائم لنظم التأمين الإجتماعى الإجبارى يتمثل فى أسلوب الموازنة مع احتياطى صغير له وظيفة تعويضية بين الأخطار (لمواجهة التقلبات فى الفروض الإكتوارية عن عدد ذوى المعاشات والمؤمن عليهم ومستوى المعاشات والإشتراكات) وذلك لتلافى مشاكل تراكم الاحتياطيات[٣].

---

(١) Karl- Heinz Wolff,op.cit.,p.١٤٠
(٢) Karl- Heinz Wolff, op.cit.,p.١٤٣.
(٣) Karl- Heinz Wolff,op.cit.,p.١٥٠.

وفى ذات الاتجاه إهتم الأستاذ واناتوسكى Wanatowski بتحليل أثر التغيرات الاقتصادية على المعاشات وانتهى إلى أنه حيث يصعب التنبؤ باتجاهات الأسعار والأجور فأنه يتعين إتباع أسلوب الموازنة الصرف pure assessment وإلا نشأت لدينا صعوبات عديدة عند إعادة تقدير المزايا. (١)

وهكذا ينتهى الاستاذ كارل هينز وولف الى أنه طالما يتعذر التنبؤ بدقة باتجاه القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور، بحيث تظل احتمالات التغير فى هذا الشأن دائما قائمة، فانه يتعين اتباع أسلوب التمويل الملائم لمقابلة كل ما يستجد من تغيرات، ونظرا لان التأمين الإجتماعى الاجبارى يسمح بالاحتياطيات السلبية negative reserves ويتعين ألا تزيد اشتراكاته عن قدرة مصادرها، وان مواءمة المعاشات مع نفقات المعيشة أو المستوى العام للأجور تكون أيسر كلما كانت الاحتياطيات أقل، فان كثيرا من الباحثين يتفقون على اتباع أسلوب الموازنة، والا نشأت لدينا مشكلة البحث عن موارد اضافية لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات وهى مشكله ليست يسيرة الحل ولعلها كانت وراء اقتراح البعض جمع احتياطيات نظم التأمينات الإجتماعية بمختلف الدول فى صندوق دولى مما يتيح مسايرتها للتطرر الاقتصادى الدولى، ولو جزئيا، دون التأثير بالتغيرات المحلية التى قد تتميز بالحدة. (٢)

وفى ذات الإتجاه ينتهى الأستاذ بيرثهولد هينيك فى دراسته عن الضمان الإجتماعى والاقتصادى القومى إلى أهمية التخلص من أسلوب التمويل الكامل لعدم مرونته فى مجال ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية (٣).

ولعل أشمل الدراسات التى أجريت لاستخلاص أسلوب التمويل الملائم فى ظل التغيرات الاقتصادية تلك التى أعدها الدكتور ارنست كايزر، رئيس اللجنه الدائمة للإكتواريين والإحصائيين ونائب مدير مكتب

(١) Karl- Heinz Wolff,op.cit.,p.١٥٣.
(٢) Karl- Heinz Wolff, op.cit.,pp.١٥٦,١٥٧.
(٣) Berthold Heinicke, op.cit.,p.٤٤.

التأمين الإجتماعى الاتحادى السويسرى ورئيس قسم الرياضة والاحصاء لهذا المكتب، والتى تناول فيها، بتكليف من الجمعية الدولية للضمان الإجتماعى، العلاقة بين الأسعار والأجور والانتاجية، على النحو الذى انتهى إليه الاقتصادى سيدنى ونتروب، وأساليب التمويل وتحديد المزايا ثم كيفية تحقيق التوازن بين النفقات والموارد ومدى ملاءمة كل من أساليب التمويل المختلفة للتغيرات الاقتصادية ثم انتهى إلى ما يلى (١) :

١- بالنسبة الى أسلوب الموازنة : وفقا لهذا الأسلوب يمكن ملاءمة كل من المعاشات الجديدة والجارية مع التغير فى مستويات الأجور دون ضرورة لرفع الإشتراكات، ولأسلوب الموازنة على فترات تلك السمات الى حد كبير.

٢- بالنسبة الى اسلوب التمويل الكامل : تؤدى ملاءمة المعاشات الجديدة مع مستوى الأجور، فى ظل هذا الأسلوب، إلى ارتفاع كبير فى معدل الإشتراكات، وغالبا ما يتضاعف هذا المعدل بالنسبة لمن هم فى سن العشرين، كما أن ملاءمة المعاشات الجارية مع مستويات الأجور تستتبع زيادة أخرى فى معدل الإشتراكات.. وتسرى هذه النتائج بالنسبة للصناديق المغلقة... ولما كان من الصعب التنبؤ بدقه باتجاهات الأجور فى المستقبل فحيث يتبع هذا الأسلوب يتعين زيادة الإشتراكات مع كل زيادة فى الأجور عن المستوى المتوقع، وبالتالى لا يتميز معدل الإشتراكات بالثبات.

٣- بالنسبة الى الأساليب المختلطة: لا تنشأ الحاجة هنا الى تعديل الإشتراكات نتيجة لملاءمة المعاشات الجديدة مع الأجور كما هو ملاحظ لأسلوب موازنة قيم المعاشات، إلا أن الأمر يستلزم تعديل معدل الإشتراكات عند ملآءمة المعاشات الجارية، وتسرى هذه النتائج بالنسبة للصناديق المفتوحة حيث يتحدد معدل الإشتراكات كقسط عام متوسط.

ومن هنا يستخلص الأستاذ ارنست كايزر أن أسلوب الموازنة هو الأسلوب المرغوب فيه لتمويل نظم المعاشات فى ظل التطور والنمو

---

(١) Ernest Kaiser, ,op.cit.,pp.٨٥-٨٧

الاقتصادى ويأتى فى المرتبه التالية له أسلوب متوسط القسط العام وأخيرا يأتى أسلوب التمويل الكامل بما يؤدى إليه من نتائج غير مقبولة [١]، وذلك كله بفرض ثبات عدد المشتركين والمستفيدين وإلا أدى انخفاض عدد المؤمن عليهم إلى ارتفاع معدل الإشتراكات المحدد وفقا لأسلوب الموازنة بدرجة أكبر مما لو اتبع الأسلوب المختلط وتميز المعدل المشار اليه بالثبات اذا ما اتبع اسلوب التمويل الكامل.

وهكذا يتفق الأستاذ ارنست كايزر مع العديد من الإكتواريين فى انه منذ اللحة التى يتم فيها التأكد من امتداد التأمين باستمرار الى مؤمن عليهم جدد وأن الدولة تضمن الوفاء بالمزايا، وهو الأمر الملحوظ فى نظم التأمين الإجتماعى الإجبارى، فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الاطلاق ويتمثل الاختيار عندئذ بين أسلوب الموازنة وأسلوب التمويل الجزئى وهنا يتعين اعطاء الأولوية لأسلوب الموازنة، طالما يتعين ملاءمة المعاشات الجارية، مع انشاء صندوق تعويضى صغير لمواجهة التغيرات المؤقته فى حالة انخفاض حجم الأجور أو عدد المؤمن عليهم، وبمعنى أخر فالأفضلية لأسلوب الموازنة على فترات حيث يوجد صندوق توازن يمكنه مواجهة كافة التقلبات. [٢]

ووفقا للفروض التى استخدمها الأستاذ أرنست كايزر فإن الحجم النهائى للآحتياطيات المتراكمة وفقا لأسلوب التمويل الكامل يصل إلى ١٨ مثل النفقات السنوية على الأقل، فى حين لا تصل احتياطيات أسلوب موازنة قيم المعاشات إلى سبعة أمثال النفقات السنوية ومن هنا فهو يقترح أن يتحدد حجم أموال الصندوق التعويضى لأسلوب الموازنة بمثلى أوثلاثة أمثال النفقات السنوية وهو قدر صغير نسبيا وبالتالى يسمح بملاءمة المعاشات الجارية مع التغيرات الاقتصادية إلى مدى كبير [٣].

ولعل من المفيد أن نأتى فى الفقرات التالية إلى النتائج التى استخلصها الأستاذ أرنست كايزر فى نهاية بحثه القيم [٤].

---

(١) Ibid.
(٢) Ibid.
(٣) Ernest Kaiser, op. cit., pp.٩٠-٩٢
(٤) Ernest Kaiser, op.cit.,pp. ٩٧-٩٩.

"ويرجع إتباع اسلوب التمويل الكامل إلى مناسبته للصناديق المغلقه التى لا نضمن تجدد عضويتها مما يستدعى ضرورة توافر احتياطيات رياضية لكل من المعاشات الجارية والمستقبلة حتى يمكن الوفاء بها عند استحقاقها.

ولما كانت نظم التأمين الإجتماعى الإجبارى ليست بأية حال نظما مغلقة فإنه من غير الضرورى على الإطلاق أن تهتم بتكوين أحتياطيات رياضية بالمفهوم التقلليدى لهذه العبارة، ذلك أنه اذا ما تطور الاقتصاد القومى وكان من الضرورى عندئذ ملاءمة المعاشات فان تراكم الاحتياطيات يستلزم تحقيق عائد استثمار مرتفع جدا، كما تنشأ الحاجة الى رفع الإشتراكات.

وعلى العكس من ذلك أسلوب الموازنة فهو الأسلوب اللصيق والطبيعى للصناديق المفتوحة التى من المؤكد فيها تجديد العضوية، كما انه الأسلوب الأفضل لملاءمة المعاشات مع التغير فى الظروف الاقتصادية إذ يمكن فى ظله المحافظة على معدل الإشتراكات المحددة خلال فترات الاستقرار الاقتصادى حتى مع ملاءمة كافة المعاشات مع تغيرات اقتصادية عمية، على انه نظرا لتأثر هذا الأسلوب بالتغير فى حجم العضوية، مما ينعكس على معدل الإشتراكات، فإنه يتعين مصاحبته بصندوق تعويضى يجعله فى حقيقة الأمر أقرب للأساليب المختلطة.

وتفهم اساليب التمويل المختلطة وفقا لفكترة الصناديق المفتوحه التى تفترض التجدد المستمر للعضوية، والصورة النموذجيه هنا تلك الخاصة بموازنة قيم المعاشات حيث تتكون الاحتياطيات الرياضية المناسبة للمعاشات الجارية فقط، وفى هذه الصورة يمكن ملاءمة المعاشات الجارية موارد إضافية، وعلى أى حال فهناك صور عديدة لأساليب التمويل المختلطة وفقا لدرجة التمويل أى لحجم الاختياطيات الرياضية التى يتم تكوينها، وبالطبع تتأثر معدلات الإشتراكات اللازمة لملاءمة المعاشات الجارية والجديدة وفقا لدرجة التمويل.

ولذا فإن أفضل وسائل التمويل فى ظل النمو الاقتصادى يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات ملحقا به صندوق للتوازن يعادل ثلث الاحتياطى الرياضى للمعاشات الجارية، وبذلك يمكن مسايرة المعاشات الجديدة، والى حد كبير المعاشات الجارية، للتغيرات العامة فى الأجور دون زيادة فى معدلات الإشتراكات، والاحتياطى المقترح هنا وظيفة تعويضية

لمقابلة التغيرات المؤقته فى الفروض المستخدمة كما أنه يتم استثماره والحصول على عائد مناسب.

... هذا وقد إفترضنا، ضمنا، فيما ذهبنا إليه عدم إمكان حل مشكلة إعادة تقييم الاستثمارات وعائدها مع التغيرات الإقتصادية بصورة مستثمرة ذلك أن النجاح فى هذا المجال أمر نادر عمليا وإذا حدث فانما يكون ذلك بوسائل صناعية.

وفى النهاية فإن خيرة الدول المختلفة توضح أن تلك التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية إنما اتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة ولا يمكن ارجاع ذلك إلى مجرد الصدفة فقد أوضحت نظم هذه الدول سلامة استراتيجيتها التمويلية لملاءمة المعاشات.

وليس من الغريب أن تتفق النتيجة التى انتهى إليها الأستاذ أرنست كايزر فى بحثه الذى أعده عام ١٩٦٢ مع ما انتهى اليه بعد حوالى ١٠ سنوات الأستاذ لوسيان فيرود المستشار الفنى للجمعية الدولية للضمان الإجتماعى إذ أكد الاتباع الفعلى لأسلوب الموازنة لتمويل نظم المعاشات التى تهتم بملاءمتها مع التغيرات الاقتصادية فى الأسعار والأجور كما أوضح شروط استخدام هذا الأسلوب وذلك فى العبارات الآتيه [١]:

"يتبع اسلوب الموازنة لملاءمة المعاشات بصناديق التأمين الإجتماعى حيث يفترض استمرارها وضمان تجديد عضويتها بجيل وراء آخر من المشتركين وحيث لا يتوقع انخفاض العضوية أو حجم الأجور لأقل من مستوى أدنى معين."

ولسنا بالسذاجه التى نظن معها أن أتباع اسلوب الموازنة يعتبر نوعا من التهور وسوء الإدراك إذ أنه يرتبط بتوافر مجموعة كاملة من

---

(١) Lucien Féraud, op.cit. pp. A. ٢٣٢-٢٣٣

الضمانات تتمثل فيما يلى:

١- منذ البداية ويتخطط الأسلوب بأن ضمان المزايا يكون من خلال الموارد التى يتم جمعها، ويجب أن نلاحظ هنا أنه حتى فى غياب

ضمان الدولة فان المزايا تتمتع بقدر أدنى من الضمان فضلا عما لا تباع هذا الأسلوب من قوة دافعة للقائمين على إدارة الصندوق على العمل بأقصى طاقاتهم للوفاء بالتزاماته.

٢- وفقا لهذا الأسلوب يكون من المتوقع زيادة معدل الإشتراكات تدريجيا ومن هنا يشبه هذا الأسلوب إلى حد ما أسلوب القسط المتدرج حيث يتجهان الى رفع معدل الإشتراكات مع نمو النظام.

٣- يقوم التوازن المالى على اجراء مقارنة بين تقديرات الموارد والنفقات المستقبلة، وقد تطور الوضع من الإهتمام بمجموعة المؤمن عليهم الموجودين فى تاريخ المقارنة (الصندوق المغلق) الى الإهتمام بالاجيال والاحتياطيات، ثم تطور الوضع بعد ذلك الى مراعاة بلوغ الحالة التى تتميز بثبات نسبة ذوى المعاش الى المشتركين حيث لا يكون من الضرورى عندئذ وجود أموال احتياطية متاحة.

٤- يفترض اسلوب الموازنة فى الأصل نمو النظام فهناك الامتداد السكانى وبالتالى اجيالا جديدة من المؤمن عليهم صغيرى السن وهناك النمو الاقتصادى وبالتالى الارتفاع المستمر فى مستويات الأجور.

٥- اجتذب أسلوب الموازنة المتبع فى فرنسا لنظام التأمين القومى، صناديق المزايا التكميلية التى اقيمت فى البداية وفقا لأسلوب التمويل الكامل وأدى عدولها عن هذا الأسلوب الأخير إلى انتشارها وامتدادها إلى الغالبية العظمى من العاملين الذين يسرى فى شأنهم النظام القومى.

* الخلاصة:

أصبح الانخفاض السريع والمستمر فى القوة الشرائية للنقود، والارتفاع المتلاحق فى نفقات المعيشة ومستويات الأجور من الظواهر العامة التى تسود مختلف دول العالم وتتم بالنسبة لبعضها بكثير من الحدة.

ولذا فقد اهتمت العديد من المؤتمرات الدولية للضمان الإجتماعى وللإكتواريين والاحصائيين بدراسة التأثير المتبادل بين نظم التأمين الإجتماعى التى توفر معاشات وبين التطور أو النمو الاقتصادى خاصة فى مجال العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائية للنقود ومستويات الاجور.

وفى هذا الشأن فإن الاعتبارات الإجتماعية والاقتصادية، فضلا عن اعتبارات العدالة، تدعو الى المطالبة بتناسب المعاشات مع التغير فى مستويات الاجور بحيث يمكن اعتبار مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات العامة فى الامور الحتمية التى تواجهها نظم المعاشات.

وطالما أن مستوى كل من الاشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الاجور، وهو ما يستلزمه النمو الاقتصادى، وأن مستوى النفقات لايتأثر بأسلوب التمويل المتبع بعكس مستوى الإشتراكات، فان مشكلة تمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع مستويات الاجور انما تثور، فى المقام الاول، بالنسبة الى اساليب التمويل وما قد تؤدى اليه من تراكم احتياطيات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين .

ومن هنا استخلص ان من المناسب لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى اتباع أسلوب للموازنة على فترات ذو احتياطى محدود له وظيفة تعويضية ويوازى مثلى أو ثلاثة أمثال النفقات السنوية (ثلث الاحتياطى الرياضى للقيمة الحالية للمعاشات الجارية) وذلك باعتباره الأسلوب الأمثل والأكثر مرونة لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية وذلك فضلا عن كونه الأسلوب المتفق مع طبيعة نظم التأمين الاجتماعى المشار اليها.

وتأتى بعد ذلك أساليب التمويل الجزئى التى تتراكم فيها الاحتياط يات بدرجة أكبر نسبيا وأن كانت أقل منها فى أسلوب التمويل الكامل أو الاحتياطيات الرياضية الذى لا يعتبر مرغوبا فيه فى هذا المجال.

وبيان ذلك أنه فى ظل أسلوب التمويل الكامل full funded **أو التراكم المالى** Capitalization **، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المغلق** Closed funded**، فأن التوازن المالى لنظام التأمين يتم من خلال قيام المؤمن عليهم بأداء الاشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم ومن هنا تبدأ فور سريان النظام عملية تراكم للاحتياطيات الرياضية** mathematical reserves**التى تتكون لكل من المعاشات الجارية والمعاشات الجديدة ويتم استثمارها للحصول على عائد يساهم فى تمويل تلك المعاشات.**

ونتيجة لذلك فإن ملاءمة المعاشات فى ظل أسلوب التمويل الكامل تستلزم المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات المتراكمه مع السعى الى رفع معدل الإشتراكات الذى لا يتميز عندئذ بالثبات فضلا عن تأثره بصعوبة التنبؤ بدقة باتجاهات الاجور فى المستقبل.

ومن هنا فطالما نضمن استمرار عددا أدنى من المؤمن عليهم وحجما أدنى من الاجور وتضمن الدولة الوفاء بالمزايا، وهى أمور متوافرة بالنسبة لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى التى يفترض استمرارها وتجدد عضويتها بجيل وراء آخر من المؤمن عليهم، فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الاطلاق فى ظل التطور والنمو الاقتصادى ويتمثل الاختيار عندئذ بين أساليب التمويل الجزئى وأساليب الموازنة التى تقوم على الفروض المتوافرة فى نظم التأمين الإجتماعى.

أما عن أساليب التمويل الجزئ أو الأساليب المختلطة، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوحOpen fund، فإن التوازن المالى للنظام يتحقق من خلال موارده ونفقاته بفرض استمراره وبالتالى يكون تراكم الاحتياطيات الرياضية بدرجة أقل بكثير منها فى أسلوب التمويل الكامل ولاتنشأ الحاجة الى تعديل معدل الاشتراكات مع ملاءمة المعاشات الجديدة وفقا لمستويات الاجور وان كان ذلك مطلوبا لملاءمة المعاشات الجاريه.

وهكذا يصبح أسلوب الموازنة هو الأسلوب الملائم لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الاجور حيث يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المؤمن عليهم فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين فى ذات السنة وهذه هى الموازنة البحته Pure assessment.

وتتأكد جدية استخدام الأسلوب المستخلص اذا ما تفهمنا أنه يفترض، فضلا عن استمرار نظام التأمين الإجتماعى وتجدد عضويته، نمو هذا النظام مع النمو السكانى وبالتالى انضمام اجيالا جديدة صغيرة العمر، كما يفترض النمو الاقتصادى واتجاه مستويات الاجور الى الارتفاع وذلك كله مع مراعاة بلوغ حالة ثبات نسبة ذوى المعاشات الى المؤمن عليهم حيث لا يكون من الضرورى عندئذ توافر أموال احتياطية متاحة.

على انه نظرا للحاجة الى انشاء صندوق تعويضى صغير نسبيا لمواجهة التغيرات المؤقته فى حالة الانخفاض المؤقت فى حجم الاجور أو عدد المشتركين فإن أمثل أساليب التمويل يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات Assessment by intervals حيث تزيد فترة التوازن المالى الى عدة سنوات وحيث ينشأ صندوق توازن يمكنه مواجهة كافة التغيرات ونكون هنا أقرب الى أساليب التمويل الجزئى.

وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد أن النظم التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية انما أتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة وتكاد تتفق مع الأسلوب المستخلص فى هذا المبحث.

٢-
فى أسلوب تمويل المعاشات
وملاءمتها مع التغير فى مستويات الأجور والأسعار
إتفاقاً والقدرة المالية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية

من دراسات أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
(فريق بحثى لخبراء إكتواريون وأساتذه التأمين) (١)

---

(١) تم تشكيل الفريق البحثى على النحو التالى:

١- **الباحث الرئيسى :** ***أ.د. سامى نجيب ملك*** **(**أستاذ ورئيس قسم الرياضه والتأمين ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث جامعة القاهره فرع بنى سويف)
... فى الأساليب الفنيه للتمويل وتكوين الأموال.

٢- **إستشارى إكتوارى :** ***أ.د. فتحى محمد ابراهيم*** **(**الخبير الإكتوارى للهيئة القومية للتأمين والمعاشات**)**

٣- **عن خبراء الصناديق والنظم الفئويه :** ***أ. خيرى عبد الحميد سليم*** **(**نائب رئيس مجلس الإداره الهيئه المصريه للرقابه على التأمين**)**

٤- **عن خبراء الأساليب الإحصائيه والتأمينيه :**

- ***أ.د. محمد توفيق المنصورى*** **(**أستاذ ورئيس قسم الرياضه والتأمين بجامعة القاهره**)**
- ***أ.د. محمد محمود ابراهيم الكاشف*** **(**أستاذ التأمين ووكيل كلية تجارة بنى سويف لشئون الطلاب بجامعة القاهره**)**

٢/أ
فى أسلوب تمويل المعاشات
وملاءمتها مع التغير فى مستويات الأجور والأسعار

المبحث الاول : مشاكل نظم المعاشات فى ضوء التغيرات الاقتصادية.

المبحث الثانى : مفهوم اساليب التمويل وكيفية تحقيقها للتوازن المالى.

المبحث الثالث: استخلاص أسلوب التمويل الملائم للنمو الاقتصادى.

تمهيد

لما كانت جمهورية مصر العربية من دول العالم النامى التى يتجه اقتصادها القومى للنمو وما يصاحبه من تغيرات، فإن من الضرورى التركيز على أثر النمو الاقتصادى فى اختيار أسلوب التمويل الملائم لنظم التأمين التى توفر معاشات.

وفى هذا الشأن يجب ان نراعى ان اهم المشاكل التى تواجه تلك النظم تتمثل فى صعوبة الحيلولة، خاصة فى المدى غير القصير، دون ملاءمة المعاشات باستمرار مع التغيرات الاقتصادية المصاحبة للنمو والتقدم الاقتصادى.

ومن هنا كان إهتمام الدراسة التى قام بها فريق من الخبراء والإستشاريين المهتمين بأساليب تمويل وتكوين الأموال لنظم التأمينات الإجتماعية (الفئوية والقومية) **بإختيار أسلوب التمويل الملائم فى ظل النمو الاقتصادى، وفى البداية تمت دراسة مشاكل نظم (المعاشات) فى ضوء التغيرات الاقتصادية، ثم تم التركيز على أهمية وصور ملاءمة المعاشات مع التغيرات المشار إليها، وأخيرا تم استخلاص أسلوب التمويل الملائم فى ضوء أساليب التمويل المختلفة وكيفية تحقيقها للتوازن المالى لنظام التأمين.**

المبحث الأول
مشاكل نظم المعاشات فى ضوء التغيرات الاقتصادية

تحتل هذه المشاكل إهتمام خبراء التامينات الأجتماعيه حيث يبحثون العلاقة بين نظم المعاشات والتطور الاقتصادى، وعلى وجه الخصوص العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائيه للنقود ومستويات الأجور.

وفى هذا الشأن فإن لنمو نظام التأمين أثره الكبير على الاقتصاد القومى الذى تعاد اليه إشتراكات هذا النظام من خلال عمليات إعادة توزيع الدخول التى يهتم بها التأمين الإجتماعى، وذلك فضلا عن كون الإشتراكات من بين عناصر نفقات الإنتاج .

ومن ناحية أخرى تتأثر نظم المعاشات بالأحوال والمشاكل الاقتصادية فكل من مستوى الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور وبالتالى بالاقتصاد القومى بوجه عام، ولنا أن نلاحظ تأثير هيكل العمالة بالنمو الاقتصادى فيزيد ذوى المرتبات نسبيا عن ذوى الأجور مع انتشار الآلية وحركة التصنيع مما ينعكس أثره على إتجهات الأجور التى يلاحظ تناسبها الطردى مع الأعمار بالنسبة لذوى المرتبات فى حين تبلغ أعلى مستوى لها فى الحلقة الخامسة من العمر بالنسبة لذوى الأجور ولذلك بالطبع أثره على الإشتراكات والمعاشات المتناسبة مع الأجور .

ومن أهم صور تأثر نظم المعاشات بالاحوال الاقتصادية ما يؤدى اليه انخفاض القوة الشرائية للنقود، وهو الامر السائد فى عالمنا المعاصر، من انخفاض فى القيمة الحقيقية للمعاشات حيث تثور أمامنا مشكلة المحافظة على هذه القيمة حتى تفى باغراضها الإجتماعيه والاقتصادية.

وهكذا فانه طالما تسعى الدول المختلفة لتطوير اقتصادها القومى ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وطالما تتجه الاسعار والاجور والإنتاجية للارتفاع، فإنه يتعين أن تأخذ معاشات التأمين الإجتماعى ذات

الاتجاه ليس فقط تحقيقا لاعتبارات العدالة بل أيضا كضرورة اقتصادية.

وإذا كانت المعاشات الجديدة، المتناسبة مع الأجر الأخير أومع متوسط الأجر فى عدد محدود من السنوات السابقة على انتهاء الخدمة، تساير مستوى الأجور السائد وقت تقريرها مسايرة كاملة أو جزئية، فلنا أن نلاحظ أنه بافتراض ارتفاع الأجور بمعدل ٣% سنويا فإنها ستتضاعف فى فترة تزيد قليلا عن العشرين عاما وعندئذ فإن المعاش الذى حدد فى بداية هذه الفترة لن يمثل سوى ٥٠% من معاش جديد حدد فى نهايتها لذات المهنة، ولنا أن نتساءل هنا عما إذا كان للشخص الذى حصل على معاشه منذ سنوات عديدة الحق فى التمتع بمستوى معيشة يتزايد مع إرتفاع نفقات المعيشة .

هذا وهناك من يرى أنه إذا ما أمكن ترتيب الوظائف هرميا أوعلى الأقل تحديد المرتبات وفقا لفئات ودرجات معينه فإنه يمكن ملاءمة المعاشات الجارية باسلوب بسيط، ويحقق أفضل ضمان لذوى المعاشات وبشكل فورى ومؤثر، وذلك بربط المعاشات وفقا لمدة الإشتراك والأجر المقابل للوظيفه أو للدرجة بحيث يتحدد فى النهاية بنسبة مئوية من هذا الأجر الذى يؤدى فعلا للموجودين بالخدمة بذات الوظيفة أو الدرجة بغض النظر عن الأجر الذى كان يحصل عليه صاحب المعاش عند إنتهاء خدمته .

وأخيرا فأن تعديل المعاشات الجاريه قد يتم من خلال تقرير مبدأ التعديل دون تحديد الأحكام المتعلقة بمداه أوالإجراءات التى تتبع لتنفيذه وبالتالى يصدر التعديل بمقتضى تشريع خاص وفقا للظروف السائده ومن هنا يسمى بالتعديل التجريبى أوالاختيارى، وقد يتضمن نظام التأمين الإجتماعى القواعد والإجراءات التى يتم على أساسها التعديل ومدى دوريته وقد يتم التعديل بصورة تلقائية وفقا لأسس محددة مسبقا وبشكل دورى فى فترات ترتبط بمعدلات التغير فى الأرقام القياسية للأجور أوالأرقام القياسية لنفقات المعيشة.

المبحث الثانى
مفهوم أساليب التمويل
وكيفية تحقيقها للتوازن المالى

لا يحدد نظام التأمين الإجتماعى مجال تطبيقه فقط بل يهتم بتقرير أحكام الإشتراكات والمزايا، وطالما كان من المتفق عليه النمو المستمر للاقتصاد القومى وبالتالى تغير مستويات الأسعار والأجور والإنتاجية فإن من الضرورى إتباع مبدأ تناسب الإشتراكات والمزايا مع الأجور وهو ما نفترضه فى دراستنا فى هذا المبحث .

هذا وأيا ما كان أسلوب التمويل المتبع فمن الضرورى تحقيق التوازن المالى بين الموارد والنفقات وهو الأمر التى يتم بطرق مختلفه وفقا لأسلوب التمويل الإكتوارى المتبع.

ففى أسلوب الموازنة يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المشتركين فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة، وقد تزيد فترة التوازن إلى عدة سنوات ونكون بصدد ما يسمى باسلوب الموازنة على فترات .

وفى ظل هذا الأسلوب يتغير معدل الإشتراكات من سنة لأخرى أو من فترة لأخرى من فترات التوازن المالى على ضوء التغير فى نفقات المعاشات خلال السنة أو الفترة المعينة .

أما فى أسلوب التمويل الكامل أو التراكم المالى (أو الرأسمالى) فيتم تحقيق التوازن المالى من خلال قيام المؤمن عليهم باداء الإشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم وذلك منذ سريان نظام التأمين فى شأنهم لأول مرة ببلوغهم السن الأدنى للتأمين وحتى بلوغهم السن المعاشى، ومن هنا تبدأ على الفور عملية تراكم للإشتراكات كاحتياطيات رياضية يتم استثمارها للحصول على عائد يساهم فى تمويل المعاشات المقررة، ولا تقتصر الاحتياطيات المتراكمة هنا على الاحتياطى الرياضى للمعاشات الجارية بل تشمل أيضا الاحتياطى الرياضى للمعاشات الجديدة .

ومن حيث الأصل فإن معدل الإشتراكات الذى يتحدد وفقا لأسلوب التمويل الكامل إنما يختلف وفقا للعمر مما يتعين معه زيادته لمن يسرى فى شأنهم التأمين بعد بلوغهم السن الأدنى لبدء التأمين وذلك ما لم يتم تمويل العجز فى إشتراكاتهم من موارد أخرى، إلا أنه عادة ما يتم تخفيض معاشاتهم نسبيا مع تحقيق التوازن المالى بالنسبة لمجموعة المشتركين من ذوى الأعمار المختلفة ونكون بصدد ما يسمى بالصندوق المغلق للجيل الأول (الأصلى) .

هذا أما عن الأساليب المختلطة أو أساليب التمويل الجزئى فيتم فيها التوازن المالى من خلال تقدير القيمة الحالية للمعاشات الجديدة ونكون بصدد موازنة لقيم المعاشات الجديده وقد يتم التوازن المالى من خلال تجميع مفتوح أو ما يسمى باسلوب القسط المتوسط العام، ويظل معدل الإشتراكات هنا ثابتا لعدد من السنوات .

ويتم تراكم الإحتياطيات فى ظل الأساليب المختلطة بصورة أقل بكثير منها فى ظل أسلوب التمويل الكامل، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المغلق، والذى يقوم على إفتراض عدم ضمان تجدد عضوية المشتركين وبالتالى إحتمال تصفيته المفاجئة - أو التدريجية- ومن هنا يتعين توافر احتياطيات رياضيه لمواجهة كل من المعاشات الجارية والمستقبلة وغيرها من حقوق مجموعة المشتركين، أما بالنسبة للأساليب المختلطة، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح، فإنه يقوم على افتراض توافر عددا أدنى من المشتركين فى كافة الأوقات مع ضمان الدولة لوفائه بالمزايا عند استحقاقها ومن هنا فليس من المنطقى أو من المرغوب فيه افتراض تصفيتة وانفاق الأموال المتراكمة بالكامل .

المبحث الثالث
استخلاص أسلوب التمويل
المناسب لملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور

لتحديد اسلوب التمويل المناسب فى ظل افتراض التطور والنمو الاقتصادى فإنه يتعين ملاحظة أن المركز أو الحالة المالية لنظام التأمين فى سنة ما يعبر عنها بالايرادات والنفقات والاحتياطيات المتاحة فى نهاية السنة، فاذا ما زادت الايرادات عن النفقات رحلت الزيادة الى الاحتياطى وفى الحالة العكسية يسحب العجز من الاحتياطى.

وطالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور ....وأن مستوى النفقات، على عكس الإشتراكات، لا يتاثر بأسلوب التمويل، فان مشكلة ملاءمة المعاشات مع مستوى الأجور إنما تثور، فى المقام الأول، بالنسبة للاحتياطيات التى يتعين تزايدها بذات نسبة زيادة الايرادات والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.
ومن هنا فان الأسلوب الملائم لنظم التأمين الإجتماعى الإجبارى يتمثل فى أسلوب الموازنة مع احتياطى صغير له وظيفة تعويضية بين الأخطار (لمواجهة التقلبات فى الفروض الإكتوارية عن عدد ذوى المعاشات والمؤمن عليهم ومستوى المعاشات والإشتراكات) وذلك لتلافى مشاكل تراكم الاحتياطيات.

وفى ذات الاتجاه فانه طالما يتعذر التنبؤ بدقة باتجاه القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور، بحيث تظل احتمالات التغير فى هذا الشأن دائما قائمة، فانه يتعين اتباع أسلوب التمويل الملائم لمقابلة كل ما يستجد من تغيرات.

ونظرا لان التأمين الإجتماعى الاجبارى يسمح بالاحتياطيات السلبية ويتعين ألا تزيد اشتراكاته عن قدرة مصادرها، وان مواءمة المعاشات مع نفقات المعيشة أو المستوى العام للأجور تكون أيسر كلما كانت الاحتياطيات أقل، فان كثيرا من الباحثين يتفقون على اتباع أسلوب الموازنة، والا نشأت لدينا مشكلة البحث عن موارد اضافية لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات وهى

مشكله ليست يسيرة الحل ولعلها كانت وراء اقتراح البعض جمع احتياطيات نظم التأمينات الإجتماعية بمختلف الدول فى صندوق دولى مما يتيح مسايرتها للتطرر الاقتصادى الدولى، ولو جزئيا، دون التأثير بالتغيرات المحلية التى قد تتميز بالحدة.

وهكذا يتعين علينا دراسة التخلص من أسلوب التمويل الكامل لعدم مرونته فى مجال ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية.

ولعل أشمل الدراسات التى أجريت لاستخلاص أسلوب التمويل الملائم فى ظل التغيرات الاقتصادية تلك التى أعدها الدكتور ارنست كايزر، رئيس اللجنه الدائمة للإكتواريين والإحصائيين ونائب مدير مكتب التأمين الإجتماعى الاتحادى السويسرى ورئيس قسم الرياضة والاحصاء لهذا المكتب، والتى تناول فيها، بتكليف من الجمعية الدولية للضمان الإجتماعى، العلاقة بين الأسعار والأجور والانتاجية، وأساليب التمويل وتحديد المزايا ثم كيفية تحقيق التوازن بين النفقات والموارد ومدى ملاءمة كل من أساليب التمويل المختلفة للتغيرات الاقتصادية ثم انتهى إلى ما يلى :

١- بالنسبة الى اسلوب الموازنة :

وفقا لهذا الأسلوب يمكن ملاءمة كل من المعاشات الجديدة والجارية مع التغير فى مستويات الأجور دون ضرورة لرفع الإشتراكات، ولأسلوب الموازنة على فترات تلك السمات الى حد كبير.

٢- بالنسبة الى اسلوب التمويل الكامل :

تؤدى ملاءمة المعاشات الجديدة مع مستوى الأجور، فى ظل هذا الأسلوب، إلى ارتفاع كبير فى معدل الإشتراكات، وغالبا ما يتضاعف هذا المعدل بالنسبة لمن هم فى سن العشرين، كما أن ملاءمة المعاشات الجارية مع مستويات الأجور تستتبع زيادة أخرى فى معدل الإشتراكات .. وتسرى هذه النتائج بالنسبة للصناديق المغلقه... ولما كان من الصعب التنبؤ بدقه باتجاهات الأجور فى المستقبل فحيث يتبع هذا الأسلوب يتعين زيادة الإشتراكات مع كل زيادة فى الأجر عن المستوى المتوقع، وبالتالى لا يتميز معدل الإشتراكات بالثبات.

٣- بالنسبة الى الأساليب المختلطة :

لا تنشأ الحاجة هنا الى تعديل الإشتراكات نتيجة لملاءمة المعاشات الجديدة مع الأجور كما هو ملاحظ بالنسبه لأسلوب موازنة قيم المعاشات، إلا أن الأمر يستلزم تعديل معدل الإشتراكات عند ملآءمة المعاشات الجارية، وتسرى هذه النتائج بالنسبة للصناديق المفتوحة حيث يتحدد معدل الإشتراكات كقسط عام متوسط .

ومن هنا يعتبر أسلوب الموازنة مرغوبا فيه لتمويل نظم المعاشات فى ظل التطور والنمو الاقتصادى ويأتى فى المرتبه التالية له أسلوب متوسط القسط العام وأخيرا يأتى أسلوب التمويل الكامل بما يؤدى إليه من نتائج غير مقبولة، وذلك كله بفرض عدم انخفاض عدد المؤمن عليهم حيث يؤدى إلى ارتفاع معدل الإشتراكات المحدد وفقا لأسلوب الموازنة بدرجة أكبر مما لو اتبع الأسلوب المختلط وتميز المعدل المشار اليه بالثبات اذا ما اتبع اسلوب التمويل الكامل .

ومنذ اللحظة التى يتم فيها التأكد من امتداد التأمين باستمرار الى مؤمن عليهم جدد وأن الدولة تضمن الوفاء بالمزايا، وهو الأمر الملحوظ فى نظم التأمين الإجتماعى الإجبارى، فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الاطلاق ويتمثل الاختيار عندئذ بين أسلوب الموازنة وأسلوب التمويل الجزئى وهنا يتعين اعطاء الأولوية لأسلوب الموازنة طالما يتعين ملاءمة المعاشات الجارية، مع انشاء صندوق تعويضى صغير لمواجهة التغيرات المؤقته فى حالة انخفاض حجم الأجور أو عدد المؤمن عليهم، وبمعنى أخر فالأفضلية لأسلوب الموازنة على فترات حيث يوجد صندوق توازن يمكنه مواجهة كافة التقلبات.

ولعل من المفيد أن نأتى فى الفقرات التالية إلى نتائج الدراسه:

١- يرجع إتباع اسلوب التمويل الكامل إلى مناسبته للصناديق المغلقه التى لا نضمن تجدد عضويتها مما يستدعى ضرورة توافر احتياطيات رياضية لكل من المعاشات الجارية والمستقبلة حتى يمكن الوفاء بها عند استحقاقها .

ولما كانت نظم التأمين الإجتماعى الإجبارى ليست بأية حال نظما مغلقة فإنه من غير الضرورى على الإطلاق أن تهتم بتكوين إحتياطيات رياضية بالمفهوم التقليدى لهذه العبارة، ذلك أنه اذا ما تطور الاقتصاد القومى وكان من الضرورى عندئذ ملاءمة المعاشات فان تراكم

الاحتياطيات يستلزم تحقيق عائد استثمار مرتفع جدا، كما تنشأ الحاجة الى رفع الإشتراكات .

٢- وعلى العكس من ذلك أسلوب الموازنة فهو الأسلوب اللصيق والطبيعى للصناديق المفتوحة التى من المؤكد فيها تجديد العضوية، كما انه الأسلوب الأفضل لملاءمة المعاشات مع التغير فى الظروف الاقتصادية إذ يمكن فى ظله المحافظة على معدل الإشتراكات المحددة خلال فترات الاستقرار الاقتصادى حتى مع ملاءمة كافة المعاشات مع تغيرات اقتصادية عمية، على انه نظرا لتأثر هذا الأسلوب بالتغير فى حجم العضوية، مما ينعكس على معدل الإشتراكات، فإنه يتعين مصاحبته بصندوق تعويضى يجعله فى حقيقة الأمر أقرب للأساليب المختلطة .

٣- وتفهم اساليب التمويل المختلطة وفقا لفكرة الصناديق المفتوحه التى تفترض التجدد المستمر للعضوية، والصورة النموذجيه هنا تلك الخاصة بموازنة قيم المعاشات حيث تتكون الاحتياطيات الرياضية المناسبة للمعاشات الجارية فقط، وفى هذه الصورة يمكن ملاءمة المعاشات الجارية موارد إضافية، وعلى أى حال فهناك صور عديدة لأساليب التمويل المختلطة وفقا لدرجة التمويل أى لحجم الاختياطيات الرياضية التى يتم تكوينها، وبالطبع تتأثر معدلات الإشتراكات اللازمة لملاءمة المعاشات الجارية والجديدة وفقا لدرجة التمويل .

٤- ولذا فإن أفضل وسائل التمويل فى ظل النمو الاقتصادى يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات ملحقا به صندوق للتوازن يعادل ثلث الاحتياطى الرياضى للمعاشات الجارية، وبذلك يمكن مسايرة المعاشات الجديدة، والى حد كبير المعاشات الجارية، للتغيرات العامة فى الأجور دون زيادة فى معدلات الإشتراكات، والاحتياطى المقترح هنا وظيفة تعويضية لمقابلة التغيرات المؤقته فى الفروض المستخدمة كما أنه يتم استثماره والحصول على عائد مناسب .

... هذا وقد إفترضنا، ضمنا، فيما ذهبنا إليه عدم إمكان حل مشكلة إعادة تقييم الاستثمارات وعائدها مع التغيرات الإقتصادية بصورة مستثمرة ذلك أن النجاح فى هذا المجال أمر نادر عمليا وإذا حدث فانما يكون ذلك بوسائل صناعية .

وفى النهاية فإن خبرة الدول المختلفة توضح أن تلك التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية إنما اتبعت

أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة ولا يمكن ارجاع ذلك إلى مجرد الصدفة فقد أوضحت نظم هذه الدول سلامة استراتيجيتها التمويلية لملاءمة المعاشات.

وهكذا يتبع اسلوب الموازنة لملاءمة المعاشات بصناديق التأمين الإجتماعى حيث يفترض استمرارها وضمان تجديد عضويتها بجيل وراء آخر من المشتركين وحيث لا يتوقع انخفاض العضوية أو حجم الأجور لأقل من مستوى أدنى معين.

الخلاصـة:

أصبح الانخفاض السريع والمستمر فى القوة الشرائية للنقود، والارتفاع المتلاحق فى نفقات المعيشة ومستويات الأجورمن الظواهر العامة التى تسود مختلف دول العالم وتتم بالنسبة لبعضها بكثير من الحدة.

ولذا فقد اهتمت العديد من المؤتمرات الدولية للضمان الإجتماعى وللإكتواريين والاحصائيين بدراسة التأثير المتبادل بين نظم التأمين الإجتماعى التى توفر معاشات وبين التطور أو النمو الاقتصادى خاصة فى مجال العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائية للنقود ومستويات الاجور .

وفى هذا الشأن فإن الاعتبارات الإجتماعية والاقتصادية، فضلا عن اعتبارات العدالة، تدعو الى المطالبة بتناسب المعاشات مع التغير فى مستويات الاجور بحيث يمكن اعتبار مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات العامة فى الامور الحتمية التى تواجهها نظم المعاشات .

وطالما أن مستوى كل من الاشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الاجور، وهو ما يستلزمه النمو الاقتصادى، وأن مستوى النفقات لايتأثر بأسلوب التمويل المتبع بعكس مستوى الإشتراكات، فان مشكلة تمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع مستويات الاجور انما تثور، فى المقام الاول، بالنسبة الى اساليب التمويل وما قد تؤدى اليه من تراكم احتياطيات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين .

ومن هنا استخلص ان من المناسب لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى اتباع أسلوب للموازنة على فترات ذو احتياطى محدود له وظيفة تعويضية ويوازى مثلى أو ثلاثة أمثال النفقات السنوية (ثلث الاحتياطى الرياضى للقيمة الحالية للمعاشات الجارية) وذلك باعتباره الأسلوب الأمثل والأكثر مرونة لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية وذلك فضلا عن كونه الأسلوب المتفق مع طبيعة نظم التأمين الاجتماعى المشار اليها .

وتأتى بعد ذلك أساليب التمويل الجزئى التى تتراكم فيها الاحتياطيات بدرجة أكبر نسبيا وأن كانت أقل منها فى أسلوب التمويل الكامل أو الاحتياطيات الرياضية الذى لا يعتبر مرغوبا فيه فى هذا المجال.

وبيان ذلك أنه فى ظل أسلوب التمويل الكامل أو التراكم المالى، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المغلق، فأن التوازن المالى لنظام التأمين يتم من خلال قيام المؤمن عليهم بأداء الاشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم ومن هنا تبدأ فور سريان النظام عملية تراكم للاحتياطيات الرياضية التى تتكون لكل من المعاشات الجارية والمعاشات الجديدة ويتم استثمارها للحصول على عائد يساهم فى تمويل تلك المعاشات .

ونتيجة لذلك فإن ملاءمة المعاشات فى ظل أسلوب التمويل الكامل تستلزم المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات المتراكمه مع السعى الى رفع معدل الإشتراكات الذى لا يتميز عندئذ بالثبات فضلا عن تأثره بصعوبة التنبؤ بدقة باتجاهات الاجور فى المستقبل.

وهنا فطالما نضمن استمرار عددا أدنى من المؤمن عليهم وحجما أدنى من الاجور وتضمن الدولة الوفاء بالمزايا، وهى أمور متوافرة بالنسبة لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى التى يفترض استمرارها وتجدد عضويتها بجيل وراء آخر من المؤمن عليهم، فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الاطلاق فى ظل التطور والنمو الاقتصادى ويتمثل الاختيار عندئذ بين أساليب التمويل الجزئى وأساليب الموازنة التى تقوم على الفروض المتوافرة فى نظم التأمين الإجتماعى.

أما عن أساليب التمويل الجزئ أو الأساليب المختلطة، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح، فإن التوازن المالى للنظام يتحقق من خلال موارده ونفقاته بفرض استمراره وبالتالى يكون تراكم الاحتياطيات

الرياضية بدرجة أقل بكثير منها فى أسلوب التمويل الكامل ولا تنشأ الحاجة الى تعديل معدل الاشتراكات مع ملاءمة المعاشات الجديدة وفقا لمستويات الاجور وان كان ذلك مطلوبا لملاءمة المعاشات الجاريه .

وهكذا يصبح أسلوب الموازنة هو الأسلوب الملائم لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الاجور حيث يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المؤمن عليهم فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين فى ذات السنة وهذه هى الموازنة البحته .

وتتأكد جدية استخدام الأسلوب المستخلص اذا ما تفهمنا أنه يفترض، فضلا عن استمرار نظام التأمين الإجتماعى وتجدد عضويته، نمو هذا النظام مع النمو السكانى وبالتالى انضمام اجيالا جديدة صغيرة العمر،كما يفترض النمو الاقتصادى واتجاه مستويات الاجور الى الارتفاع وذلك كله مع مراعاة بلوغ حالة ثبات نسبة ذوى المعاشات الى المؤمن عليهم حيث لا يكون من الضرورى عندئذ توافر أموال احتياطية متاحة.

على انه نظرا للحاجة الى انشاء صندوق تعويضى صغير نسبيا لمواجهة التغيرات المؤقته فى حالة الانخفاض المؤقت فى حجم الاجور أو عدد المشتركين فإن أمثل أساليب التمويل يتمثل فى أسلوب الموازنة على فترات حيث تزيد فترة التوازن المالى الى عدة سنوات وحيث ينشأ صندوق توازن يمكنه مواجهة كافة التغيرات ونكون هنا أقرب الى أساليب التمويل الجزئى .

وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد أن النظم التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية انما أتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة وتكاد تتفق مع الأسلوب المستخلص فى هذا المبحث.

٢/ب
العدول الفعلى
عن أسلوب التمويل الكامل فى مصر

المبحث الاول : الإعانات والزيادات
المبحث الثانى : الإستثمار الحكومى
المبحث الثالث : إتباع أسلوب الموازنة لنظام التأمين الإجتماعى الشامل

---

(١) مع تنامى ظاهرة التضخم يتبع عملياً أحد أساليب التمويل الجزئى بالنسبة لنظام التأمين الإجتماعى للعاملين (الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥) **... مع ملاحظة إتباع أسلوب الموازنة السنوية بالنسبة لنظام التأمين الإجتماعى** (الشامل) (الصادر بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠).

المبحث الأول
زيادات وإعانات المعاشات
(١٩٩٣/١٩٨٧)

٢٠% منها فى ١٩٨٧ و١٥% منها فى اعوام ١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١ ثم ٢٠% فى عا م ٩٢ و١٠% فى عام ١٩٩٣
بمقتضى القوانين ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ و١٥٠ لسنة ١٩٨٨ و١٢٤ لسنة ١٩٨٩ و١٤ لسنة ١٩٩٠ و١٤ لسنة١٩٩١ و٣٠ لسنة ١٩٩٢ و١٧٥ لسنة ١٩٩٣

مثال رقمى لزيادات أقصى معاش أجر أساسى **(مستحق وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) فى١٩٨٦/٦/٣٠ (٢٠٠ جنيه) وبمراعاة إنه عند تقرير أية زيادة جديده فإنها تنسب إلى مجموع المعاش وزياداته السابقه:**

جدول رقم (٤٨)
زيادات أقصى معاش أجر أساسى

التاريخ	المعاش والإضافات	الإضافات			المجموع
		مبلغ	بيان		
	ج	ج	٢٥%بحد أدنى٢٠وأقصى٣٥		ج
١٩٨٦/٧/١	٢٠٠,٠٠	٣٥,٠٠			٢٣٥
١٩٨٧/٧/١	٢٣٥,٠٠	٤٧,٠٠	٢٠%	١٩٨٧/٧/١	٢٨٢
١٩٨٨/٧/١	٢٨٢,٠٠	٤٢,٣٠	١٥%	١٩٨٨/٧/١	٣٢٤,٣٠
١٩٨٩/٧/١	٣٢٤,٣٠	٤٨,٦٥	١٥%	١٩٨٩/٧/١	٣٧٢,٩٥
١٩٩٠/٧/١	٣٧٢,٩٠	٥٥,٩٤	١٥%	١٩٩٠/٧/١	٤٢٨,٨٩
١٩٩١/٧/١	٤٢٨,٨٩	٦٤,٣٣	١٥%	١٩٩١/٧/١	٤٩٣,٢٢
١٩٩٢/٧/١	٤٩٣,٢٢	٩٨,٦٤	٢٠%	١٩٩٢/٧/١	٥٩١,٨٦
١٩٩٣/٧/١	٥٩١,٨٦	٥٩,١٨	١٠%	١٩٩٣/٧/١	٦٥١,٠٤
		٤١٦,٠٤			

ومن الجدير بالملاحظة إمتداد الزيادات المقرره منذ يوليو ١٩٨٨ (والتى تتحملها الخزانه العامة) الى المعاشات المستحقه للمؤمن عليهم من أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم (١,٤ مليون مؤمن عليه) والمصريين العاملين بالخارج (حوالى ٤١ الف مؤمن عليه) **والغاء الحد الأقصى لتلك المعاشات منذ يوليو ١٩٩٢ وفقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ مما أدى فى بعض الحالات إلى مضاعفة المعاشات ... وفيما يلى مثالا رقميا لبيان الزيادات التى أضيفت اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ إلى أقصى معاش مستحق وفقا لقانونى أصحاب الأعمال (١٠٨ لسنة ١٩٧٦) والمصريين العاملين بالخارج (٥٠ سنة ١٩٧٨) :**

مبلغ قرش جنيه	بيان
٢٠٩ ,٠٠	- أقصى معاش مستحق فى ١٩٩٢/٦/٣٠
	- الزيادات المضافه والتى تتحملها الخزانه العامة
	قرش جنيه ح
	٣١ ,٣٥ ال ١٥% لعام ٨٨ (تنسب إلى ٢٠٩ ,٠٠)
	٣٦ ,٠٥ ال ١٥% لعام ٨٩ (تنسب إلى ٢٤٠ ,٣٥)
	٤١ ,٤٦ ال ١٥% لعام ٩٠ (تنسب إلى ٢٧٦ ,٤)
	٤٧ ,٦٨ ال ١٥% لعام ٩١ (تنسب إلى ٣١٧ ,٨٦)
	٧٣ ,١١ ال ٢٠% لعام ٩٢ (تنسب إلى ٣٦٥ ,٥٤)
٢٢٩ ,٦٥	
٤٣٨ ,٦٥	المعاش واضافاته فى ١٩٩٢/٧/١

وقد ادت تلك الزيادات والاعانات التى تتحملها الخزانه العامه إلى تحمل الموازنة العامه للدوله بأعباء سنويه ارتفعت من حوالى ٣٣٥ مليون عام ٨٤/٨٣ الى اكثر من ١٥١٦ مليون فى عام ٩٢/٩١ على النحو الذى يبينه الجدول التالى :

جدول رقم (٤٩)

مبالغ الزيادات والاعانات التى تتحملها الخزانه العامه

منذ ٨٤/٨٣ وحتى ٩٣/٩٢ (بملايين الجنيهات)

السنه الماليه	تأمين ومعاشات	تأمينات إجتماعيه	المجموع
٨٤/٨٣	١٠٣ ,٠	٢٣١ ,٩	٣٣٤ ,٩
٨٥/٨٤	١٢٩ ,٦	٢٦٩ ,١	٣٩٨ ,٧
٨٦/٨٥	١٧٢ ,٠	٣٢٥ ,٠	٤٩٧ ,٠
٨٧/٨٦	١٧٩ ,١	٣٢٨ ,٢	٥٠٧ ,٣
٨٨/٨٧	١٨٥ ,١	٣٧٠ ,٨	٥٥٥ ,٩
٨٩/٨٨	٢٩٢ ,٤	٤٦٤ ,٢	٧٥٦ ,٦
٩٠/٨٩	٢٩٧ ,٣	٥٧١ ,٨	٨٦٩ ,١
٩١/٩٠	٤١٦ ,٦	٧٣٦ ,٠	١١٥٢ ,٦
٩٢/٩١	٥٥٦ ,٩	٩٥٩ ,٧	١٥١٦ ,٦
٩٣/٩٢	٩٣١ ,٠	١١٣٤ ,٢	٢٠٦٥ ,٢

وفيما يلي بيانا تفصيليا بمبالغ الاعانات الاضافيه والزيادات المشار اليها :

جدول رقم (٥٠)
تفاصيل مبالغ الأعانات والزيادات
عدا زيادات ومعاشات السادات والتأمين الشامل

(بلغت زيادات القانون١٦ لسنة ١٩٩١ ٨٢١٩٨ و٨١٠٩٠عامى ٩٢/٩١ و١٩٩٣/٩٢ على التوالى)

بآلاف الجنيهات

السنه الماليه	الاعانات الاضافيه	٢٠% ١٠٢	١٥% ٨٨/٧/١	ق ٨٣ الأجتماعي ١٥٠ل٨٨	اعانه التهجر	١٥% ٨٩/٧/١ ١٢٤ل٨٩	١٥% ٩٠/٧/١ ١٤ل٩٠	١٥% ٩١/٧/١ ١٤ل٩١	٢٠% ٩٢/٧/١
٩٨/٨٨	١٨٢٤٦٦	٣٣٨٩٦	٨٠٧٨١	٦٤٥٣	٣٢٤٠	-----	-----		
٩٠/٨٩	١٩٠٩٢٧	٣٣٥٢٥	٨٤٧٨٢	٦٤٠٩	٣١٩٨	٩٩٨٧٣	---	----	
٩١/٩٠	٣٢٩٨٥٨					١٠٣٠٠٣	١١٨٤٥٠	١٨٠٠٣	
٩٢/٩١	٣٤٨٤٢٥					١٠٧٨٩٠	١٢٤٧١٣	١٤٧٥٣٤	-----
٩٣/٩٢	٦٠٠٣٣٢							١٤٧٩١٦	٢٢٦٦٨١

المبحث الثانى
الاستثمار الحكومى
(١٩٩٣/١٩٧٥)

ما نبحثه هنا هو أثر اسلوب التمويل الكامل فى تراكم احتياطيات ضخمه تكاد تستثمر بالكامل فى سندات وقروض حكومية سواء مباشرة أو من خلال صندوق إستثمار الودائع والتأمينات ومن بعده بنك الإستثمار القومى.

وللإستثمار فى قروض مشاكله الملموسه بمراعاة الإنخفاض العالمى والمحلى فى القوه الشرائيه للنقود.

ومن ناحية أخرى فإنه حيث تكون الدوله وأجهزتها هى المقترضه فإن معدل الإستثمار تحدده الدوله وهى فى ذات الوقت المدينه به فيأتى منخفضا عن مثيله بسوق المال كما تنشأ العديد من المنازعات غير المتكافئه فى العمليات المحاسبيه لتحديد ريع الأموال المستثمره فى اقتضاؤه واصدار صكوك بقيمته.
وتهتم الدراسه بالجوانب عاليه.

التراكم المستمر فى الإحتياطيات وبالتالى الأموال المتاحة للإستثمار :

أولا : على مستوى الهيئة القائمة بتنفيذ نظام التامين الإجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى :

يلاحظ تراكم المال الإحتياطى وبالتالى الإحتياطيات المتاحة للإستثمار (على مستوى الهيئة القومية للتأمين والمعاشات القائمة على إدارة صندوق التأمين الإجتماعى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة وفقا للمادة التاسعه من قانون التأمين الإجتماعى الصادربالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥**) والذى تتكون أهم أمواله من:**

١- اشتراكات العاملين المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال .
٢- المبالغ التى تؤديها الخزانة العامة لحساب تأمين الشيخوخه والعجز والوفاه .

٣- حصيلة استثمار أموال الصندوق.

وقد ارتفع المال الإحتياطى من حوالى ٤, ١ مليار جنيه فى ٧٥/١٢/٣١ إلى ٥,٤ مليار جنيه فى١٩٨٤/٦/٣٠ (حيث تم تعديل مفهوم أجر الإشتراك ورفع حده الأقصى مع ضم عناصر جديدة تحت مسمى الأجر المتغير) والى ٢١,٥ مليار جنيه فى ١٩٩٣/٦/٣٠ .

وفى ذات الاتجاه ارتفعت الأموال المستثمره من ١,١ مليار جنيه فى ١٩٧٥/١٢/٣١ إلى ٥,٢ مليار جنيه فى ١٩٨٤/٦/٣٠ ثم إلى ٢٠,٩ مليار جنيه فى ١٩٩٣/٦/٣٠.

ثانيا : على مستوى الهيئة القائمة على تنفيذ نظام التأمين للعاملين بالقطاعين الخاص والعام ولأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم والمصريين العاملين بالخارج .

على نحو مماثل لما جاء بالبند أولاً **يلاحظ تراكم بصورة أكبر للمال الإحتياطى** (وبالتالى للأموال المستثمره) **على مستوى الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية التى تقوم بإدارة :**

١- صندوق التأمين الإجتماعى للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الإقتصادية وبالقطاعين التعاونى والخاص والذى تتكون أهم موارده من الإشتراكات ومساهمة الخزانة العامه وحصيلة استثمار أموال الصندوق على النحو السابق بيانه بالنسبة لصندوق التأمين الإجتماعى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة وبالهيئات العامة .

٢- نظام التأمين الإجتماعى لأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ .

٣- نظام التأمين الإجتماعى للمصرين العاملين بعقود شخصيه بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ .

كما يلاحظ إرتفاع المال الإحتياطى (وأغلبه من صندوق العاملين بالقطاعين العام والخاص) من ١,٢ مليار جنيه فى ٧٥/١٢/٣١ إلى ٦,٣ مليار جنيه فى ١٩٨٤/٦/٣٠ ثم إلى ٢٦ مليار جنيه فى ١٩٩٣/٦/٣٠.

وفى ذات الاتجاه ارتفعت الأموال المستثمره من ١,١ مليار جنيه فى ١٩٧٥/١٢/٣١ إلى ٦ مليار جنيه فى ١٩٨٤/٦/٣٠ ثم إلى ٢٤,١ مليار جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ .

الأموال المتاحة للإستثمار تكاد تستثمر بالكامل فى قروض حكوميه :

مع التراكم المستثمر فى الإحتياطيات كان الإستثمار الحكومى لأموال التأمين الإجتماعى سواء كان فى صورة صكوك على وزارة الماليه (الخزانه) أو سندات حكومية أو إيداعات فيما سمى بصندوق إستثمار الودائع والتأمينات ومن بعده بنك الإستثمار القومى.

التحديد القانونى لمعدلات الإستثمار الحكومى :

يتبين من الدراسة تطور معدلات الإستثمار الحكومى لأموال التأمينات الإجتماعية وفقا للتشريعات الصادره فى هذا الشأن على النحو التالى :

١- اعتبارا من ١٩٦٢/١/١ بدأ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٢ بقيام وزارة الخزانة بإستثمار أموال التأمينات الإجتماعية بمعدل ٣,٥% يضاف اليها ١% مساهمه من الحكومه فى التمويل .

٢- إعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ تقرر قيام صندوق الإستثمار التابع لوزارة الماليه بإستثمار أموال التأمينات الإجتماعية بمعدل ٤,٥% وفى المقابل لقيت مساهمة الحكومة السابق تحديدها بواقع ١% .

٣- اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١ رفع معدل ريع الإستثمار إلى ٦% وفقا لتوصية اللجنه الوزارية للشئون الاقتصاديه بجلستها المنعقده فى ١٩٨٠/٦/٢٣ والتى اعتمدها مجلس الوزراء بجلسته بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢ .

٤- اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ ومع استحداث ماسمى بالأجور المتغيره قررت الماده الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ إنشاء حساب خاص بإشتراكاتها ومزاياها ونصت الماده الثانيه من القانون على ان تتحدد نسبة ريع الإستثمار التى يلتزم بنك الإستثمار القومى بأدائها عن أموال حساب الأجور المتغيرة بالإتفاق بين هذا البنك ووزير التأمينات وبما لا يقل عن النسبة التى روعيت اكتواريا فى تحديد أموال الحساب المشار اليه (والبالغه ٨%).

٥- إعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ بدأ العمل بالماده الرابعه من القانون رقم ١٠٧ لسنة ٨٧ التى تنص على أنه مع عدم الإخلال بنسبة ريع الاستثمار التى يلتزم بنك الإستثمار القومى بادائها عن أموال الحساب المنصوص عليه فى المادة الأولى من القانون رقم٤٧ لسنة١٩٨٤ بتعديل

بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى المشار اليه تتحدد نسبة ريع الإستمارالتى يلتزم البنك بأدائها عن باقى إحتياطيات كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية المودعة لديه بواقع ٧% سنويا .

٦- أجرى إتفاق مع بنك الإستثمار القومى بمقتضاه تم توحيد سعر الفائده للمبالغ المحوله سنويا من هيئتى التأمين الإجتماعى (بما فى ذلك فائض الأجرين الثابت والمتغير) على النحو التالى :

- **٨ % إعتبارا من ١٩٨٩/٧/١**
- **٩ % إعتبارا من ١٩٩٠/٧/١**
- **١١% إعتبارا من ١٩٩١/٧/١**
- **١٣% إعتبارا من ١٩٩٢/٧/١**

٧- إعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ تقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ استبدال نص الماده الثانيه من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بالنص الآتى :

"تحدد سنويا نسبة ريع الإستثمار التى يلتزم بنك الإستثمار القومى بأدائها عن اموال التأمين الإجتماعى المودعه لديه بالإتفاق بين ممثل البنك ووزير التأمينات بمراعاة سعر الإستثمار المعلن من البنك المركزى وبما لا يقل عن النسبة التى روعيت إكتواريا فى تحديد اموال النظام".

صوره لمشاكل الإستثمار الحكومى :

١- تم خلال عام ١٩٩٢/٩١ الإنتهاء من تنفيذ مراحل فحص المركز المالى لآحدى هيئتى التأمين الإجتماعى فى ١٩٨٧/٦/٣٠ بإستخدام معدل ريع ٦% سنويا وهو للمعدل المتوسط لريع الإستثمار المحقق فعلا فى ذلك التاريخ واسفرت هذه النتائج عن وجود عجز ضخم فى إحتياطى الصندوق نتيجة عدم قيام الخزامة العامة بسداد العجز السابق الذى اظهره فحص المركز المالى للصندوق فى١٩٨٣/٦/٣٠ وفوائده خلال السنوات العشر الماضيه (١٩٩٢/٨٢) او اصدار صك بقيمته بالإضافة الى ان معدل فائدة الصكوك التى اصدرتها الخزانة العامة لصالح الصندوق وهو ٤,٥% يقل عن معدل الريع السائد فى السوق حاليا، مما اسهم فى ظهور عجز فى إحتياطى للصندوق، كما ان معدل الريع ٦% الذى يؤديه بنك الإستثمار القومى على إحتياطى اموال الهيئة المتراكم طرفه يقل ايضا عن معدلى الريع المنصوص عليهما فى قانون التأمين الإجتماعى وهما ٧%

على احتياطى نظام الحقوق التأمينيه عن الاجر الاساسى، ٨% على احتياطى نظام الاجور المتغيره، مما ترتب عليه ان اصبح مستحقا للصندوق فرق ريع استثمار يبلغ حوالى نصف مليار جنيه طرف بنك الاستثمار القومى .

٢- بعرض هذا الموضوع على الاستاذه الدكتورة وزيرة التأمينات فقد اصدرت سيادتها توجيهاتها لصندوقى التأمين الإجتماعى بارجاء اعلان نتائج الفحص لحين دراسة الموقف مع الاستاذ الدكتور وزير الماليه، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة بالقرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٩١ تضم ممثلين عن كل من هيئتى التأمين الإجتماعى ووزارة المالية وبنك الإستثمار القومى والبنك المركزى المصرى وذلك لبحث الموضوعات المالية المعلقة بين كل من وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى وبين هيئتى التأمين الإجتماعى واقتراح التوصيات اللازمة لمعالجتها.

وقد تم اعداد الدراسات الفنية التى طلبها الخبراء الإكتواريون للظام كبدائل لعلاج عجز المركز المالى لصندوقى التأمين الإجتماعى وعرضت على اللجنة .

٣- تقدمت اللجنة بتقرير يتضمن التوصيات والمقترحات التى رأت انها تسهم بدرجة كبيرة فى خفض العجز فى احتياطى صندوقى التأمين الإجتماعى ومنها :

- ***رفع معدل الفائده على صكوك الخزانة السابق اصدارها*** *لصالح هيئتى التأمين الإجتماعى الى ٧% سنويا تدريجيا* اعتبارا من ١٩٩٣/٧/١.
- ***زيادة الإعتمادات المالية اللازمة لصرف الإعانات والزيادات*** **التى تلتزم بها الخزانة العامة** ضمن الاعتمادات الإجمالية بموازنة الهيئة عن السنة التى تتقرر فيها هذه الإعانات والزيادات مع جدولة مستحقات هيئتى التأمين الإجتماعى طرف الخزانه العامة وسدادها على اقساط سنوية خلال ثلاث سنوات .
- ***يقوم بنك الإستثمار بإضافة قيمة الاقساط المستردة من احتياطى الهيئة طرفه والسابق اقراضه وفوائدها الى حسابها المستثمر طرفه بمعدل ٨%*** **خصما من ارصدة الهيئة المستثمرة بمعدل ٦%، ٧% وكذا الدفعات المحولة الى البنك لحساب نظام الحقوق التأمينية عن الاجور المتغيرة اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١ وتطبيق ذات القاعدة بالنسبة للارصده المستثمرة بمعدل ٩%، ١١%.**

- **رفع معدل ريع الاستثمار على الدفعات الجديدة المحولة الى بنك الإستثمار القومى اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ وكذا الفوائد المرسله والاقساط المسترده المعاد اقراضها الى ١٣% .**
- **السماح لكل من هيئتى التأمين الإجتماعى باستثمار جزء (فى حدود ٢٥%) من فائض أموالهما المحوله الى بنك الاستثمار القومى اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ حتى تسهم الزيادة فى عائد استثمار فى تغطية جزء من العجز فى احتياطى الصندوقين .**

٤- وقد تمت الموافقة على هذه التوصيات من الاطراف المعنيه.

وبناء عليه فقد اصدرت الاستاذه الدكتورة وزيرة التأمينات توجيهاتها باعادة فحص المركز المالى مع الاخذ فى الاعتبار الاثار المترتبه على توصيات اللجنه.

وبناء عليه تم بحث متوسط معدل ريع استثمار احتياطى اموال الصندوق بعد البدء فى تنفيذ التوصيات من جانب كل من وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى حيث تبين ان متوسط معدل ريع الاستثمار يبلغ حوالى ٧% سنويا.

وبناء عليه فقد تم اعداد جداول معاملات اكتواريه بإستخدام معدل فائده ٧% ادى استخدامها الى اختفاء اغلب العجز.

المبحث الثالث
اتباع أسلوب الموازنه السنويه
لتمويل
معاشات القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ (معاشات السادات)
ومعاشات نظام التأمين الإجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١٩٨٠/١١٢

تمهيد :

يشمل نظام التأمين الإجتماعى المقرر بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وبمقتضاه تستحق معاشات على النحو التالى :

أولا : معاشات قانون الإصدار (معاشات السادات) :

تمنح هذه المعاشات لكل من بلغ سن الخامسه والستين أو ثبت عجزه الكامل أو وقعت وفاته قبل ١٩٨٠/٧/١ ولم يستحق معاشا بصفته من الفئات المؤمن عليها وفقا لأحكام قوانين التأمين الإجتماعى أو التأمين والمعاشات مع مراعاة خصم الإشتراكات المقرره بقانون التأمين الإجتماعى الشامل (٣٠ قرشا شهريا حتى ١٩٩٣/٦/٣٠) عن عشر سنوات وذلك فى حدود ربع المعاش المستحق .

قد تقرر معاش السادات إعتبارا من١٩٨٠/٧/١ بواقع عشر جنيهات شهريا وفقا للماده الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون نظام التأمين الإجتماعى الشامل .

وإعتبارا من ١٩٩١/٦/١ تمت زيادة معاش السادات بواقع خمسة جنيهات شهريا اى بواقع ٥٠% بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١ بزيادة معاشات التأمين الإجتماعى الشامل (والضمان الإجتماعى) وتتحمل الخزانه العامه تلك الزياده .

واعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ ووفقا للماده الثانيه من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الإجتماعى وقانون نظام التأمين الإجتماعى الشامل تمت زيادة المعاشات المشار اليها مضافا اليها زيادة الخمسة جنيهات بواقع ٢٠% منها لتصبح ١٨ جنيها مع تحمل الخزانه العامه لهذه الزياده .

واعتبارا من ١٩٩٣/٧/١ أضيفت زيادة جديده قدرها جنيهان بمقتضى الماده الأولى من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ الصادر بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الصادر بنظام التأمين الإجتماعى الشامل ليتضاعف المعاش من ١٠ جنيهات قبل ١٩٩١/٦/١ إلى عشرين جنيها إعتبارا من ١٩٩٣/٧/١.

ثانيا : معاشات قانون التأمين الإجتماعى الشامل :

وهذه تستحق على النحو التالى :

أ - معاش الشيخوخه ويشترط لاستحقاقه :

- بلوغ المؤمن عليه سن ال٦٥.
- الإشتراك فى التأمين لمدة١٢٠ شهر على الأقل (مع خصم الإشتراكات عن المدد التى تكمل ١٢٠ شهر فى حالة نقص المده عن ١٢٠ شهرا).

وقد حدد المعاش (فى البدايه) بمبلغ قدره ١٢ جنيه شهريا تتحمل الخزانه العامه نصفه .

ب- معاش العجز الكامل ومعاش الوفاه ويشترط لاستحقاقه :

- ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاه قبل بلوغ سن ال ٦٥.
- مدة اشتراك قدرها ٦ أشهر .

ويقدر المعاش بمبلغ ١٢ جنيها شهريا

وتتحمل الخزانه العامه (وقتئذ) بقيمة نصف المعاش بمعنى أن التزامات الصندوق مقابل معاش قدره ٦ جنيه شهريا فقط .

ج- نفقات جنازة بواقع (وقتئذ)٢٠ جنيه فى حالة وفاة صاحب المعاش .

هذا وإعتبارا من ١٩٩١/٦/١ ووفقا للماده الثانيه من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١ تمت زيادة المعاشات المشار اليها بواقع خمسة جنيهات شهريا لتصبح ١٧ جنيها شهريا مع اعتبارا تلك الزياده جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه.

وقد نصت الماده الثالثه من القانون رقم ١٦ لسنة ٩١ على تحمل الخزانة العامة بقيمة زيادة الخمسة جنيهات شهريا المشار اليها .

وإعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ ووفقا للماده الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ **تمت زيادة معاش نظام التأمين الإجتماعى الشامل (مضافا اليه زيادة القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١) بواقع ٢٠% مع جبر كسر الجنيه إلى جنيه ليصبح ٢١ جنيها ونصت الماده الثالثه من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ على تحمل الخزانة العامة بقيمة الزياده الجديده .**

وإعتبارا من١٩٩٣/٧/١ وبمقتضى الماده الأولى من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ **أضيفت زيادة جديدة قدرها أربعة جنيهات لمعاشات نظام التأمين الإجتماعى الشامل المستحقه أو التى تستحق إعتبارا من التاريخ المشار اليه ليصبح مقدار المعاش وزياداته خمسة وعشرون جنيها .**

وعلى النحو الذى جرى العمل عليه جاءت الماده الثالثه من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه لتنص على تحمل الخزانه العامه ليس فقط باعباء الزياده وإنما بقيمة الفرق بين مجموع الحقوق المنصرفه خلال كل سنة ماليه ومجموع الموارد المحصله خلال السنه .

واتساقا مع تحمل الخزانه العامه للفرق بين نفقات النظام وموارده (المحدده) جاءت الفقره الثانيه من الماده الثالثه المشار اليها لتلغى الماده الثامنه من قانون التأمين الإجتماعى الشامل الخاصه بفحص المركز المالى للحساب الخاص بهذا التأمين .

موارد الحساب الخاص بالتأمين :

وفقا للماده (٦) من قانون التأمين الإجتماعى الشامل يخصص فى صندوق الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعيه حساب خاص لهذا التأمين تكون موارده كما يلى :

- اشتراك شهرى بواقع ثلاثون قرشا يؤديها المؤمن عليه على هيئة طوابع.

- موارد غير مباشره أهمها :

أ - المبالغ التى يخصصها بنك ناصر من ميزانيته سنويا .

ب - نسبة لا تتجاوز ٢% من اشتراكات التأمين الإجتماعى المحصله وفقا للقانون رقم ٧٩ /١٩٧٥ .

ج- رسوم على الاراضى الزراعية والحدائق المثمرة وتراخيص العمل وتراخيص المراكب والمحاصيل الزراعية .

مجال النظام :

- العاملون المؤقتون بالزراعة .

- حائزوا الاراضى الزراعيه (ملاك ومستأجرين) لأقل من ١٠ أفدنه.

- ملاك المبانى الذين يقل نصيب كل منهم فى ريعها عن ٢٥٠ جنيها سنويا.

- عمال التراحيل .

- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين .

- خدم المنازل ومن فى حكمهم .

- أصحاب المراكب الشراعية ووسائل النقل البسيطة بشرط عدم استخدام عمال .

- المتدرجون بمراكز التدريب المهنى لمرضى الجزام .

- المرتلون والقيمه وغيرهم من خدم الكنيسة غير الخاضعين لقانون أصحاب الأعمال .

- الناقهون من مرض الدرن والملحقون بمراكز التدريب التابعة لجمعيات مكافحة التدرن .

هذا وقبل إلغاء النص الخاص بفحص المركز المالى للحساب الخاص بنظام التأمين الإجتماعى الشامل أجرى فى ٨٥/٦/٣٠ و٨٨/٦/٣٠ فحصان للمركز المالى لهذا الحساب .

... ونتناول فيما يلى نتائج فحص ٨٨/٦/٣٠ والأسس المستخدمه للتوصل اليها على النحو التالى :

أولا : البيانات المتاحة من واقع تقرير انجازات الهيئة فى ١٩٨٨/٦/٣٠ والاحصائيات الوارده من الحاسب الآلى للهيئة :

أ - عدد المؤمن عليهم ٤٣٩٩١١٢

ب - المعاشات القائمة كما يلى :

الشيخوخه	٤٣٧ ٩٧٥	حالة
العجز	٣١ ٧١١	حالة
الوفاه	٣٠٦ ٧٤٢	حالة

ج - وكانت جملة المعاشات المنصرفة كما يلى من واقع حساب ختامى الهيئة فى ١٩٨٨/٦/٣٠ :

احياء	٣٣ ٤٧٣ ٢٨٨
ورثه	١٨ ٥٦٣ ٠٨٨

د - المال الإحتياطى :

بلغ المال الإحتياطى فى١٩٨٨/٦/٣٠- ٥٥٢ ٤ ١٥٨ ١٤٩.

هـ- بحساب متوسط الموارد غير المباشره خلال فترة تطبيق القانون (وحتى تاريخ الفحص) تبين أن متوسطها السنوى ٦,٢٥٧ جنيها تقريبا بالنسبه لكل مؤمن عليه .

ثانيا : أسس التقدير :

تم استخدام نفس الاسس الفنيه المستخدمه فى تقدير المركز المالى للهيئة فى١٩٨٧/٦/٣٠ بالنسبة للقوانين ٧٩، ١٠٨، ٥٠ وتتلخص فيما يلى :

١- معدلات الوفاه بين المؤمن عليهم :

تم استخدام معدلات الجدول البريطانى٢٩-٢٤ دون تعليه فى السن.

٢- معدل الوفاه بين أصحاب معاشات التقاعد :

استخدمت معدلات الوفاه بالجدول البريطانى المذكور بعد أخذ توريث المعاش فى الحسبان .

٣- معدلات الوفاه بين أصحاب معاشات العجز الصحى :

نفس الاسس كما فى حالة أصحاب معاشات التقاعد مع اعتبار أن سن صاحب المعاش يزيد ١٥ سنة عن سنه الفعلى .

٤- معدلات العجز الصحى المستديم للمؤمن عليهم :

من واقع خبرة الهيئة فى الفتره من ٨٢ حتى ١٩٨٧ .

٥- معدل ريع الاستثمار المستخدم فى التقدير :

طبقا للدراسة الموضحة تفصيلا فى تقرير فحص المركز المالى للهيئة للقوانين ٧٩ ، ١٠٨، ٥٠ والتى استقرت على استخدام معدل ريع استثمار ٦% .

٦- المصروفات الاداريه :

حسبت بواقع ١% من القيمة الحالية للإشتراكات المستقبلة .

ثالثا : نتائج الفحص :

وباستخدام نتائج الدراسات الفنيه السابقة تم حساب مجموعة الدوال الماليه والإكتوارية للمؤمن عليهم ولأصحاب المعاشات سواء مستحقين أو ورثه كل على حده .

وكانت نتائج الفحص كما يلى :

١- تم تقدير التزامات الهيئة بالنسبة للمؤمن عليهم فى تاريخ التقدير باتباع الطريقة التطلعية وذلك بحساب الفرق بين القيمة الحالية للمزايا التى يكلفها النظام (معاش ال ٦ جنيهات) فى حالات التقاعد والوفاه والعجز وبين القيمة الحالية للموارد .

وبالنسبة للمعاشات القائمة فى تاريخ التقدير سواء لأصحاب المعاشات أو المستحقين فقد تم حساب القيمة الحاليه لهذه المعاشات بإستخدام معاملات اكتوارية مستخرجه من جداول الدوال الماليه .

وقد اعتبر مجموع المعاشات المستحقه للأولاد فى جميع حالات الوفاه المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات مساوية لنصف المعاش الكامل (٦ جنيهات) وكذلك بالنسبة للآرامل .

٢- التزامات الهيئة فى ١٩٨٨/٦/٣٠ :

كانت النتائج التى تم التوصل اليها لتقدير التزامات الهيئة فى ١٩٨٨/٦/٣٠ كالآتى :

	جنيه
أ- جانب الخصوم	
١- القيمة الحالية لالتزامات القانون	
- أصحاب معاشات ومستحقين	٨٨٢ ٠٢٥ ٥٢٠
- مؤمن عليهم.	٣١٤ ٢٨٥ ٢١٩ ١
٢- احتياطى المصاريف الادارية	٣١١ ٧٢٦ ٤
	٥٠٧ ٠٣٧ ٧٤٤ ١

ب- جانب الاصول :

القيمة الحاليه للموارد والإشتراكات ١٢٤ ٦٣١ ٤٧٢ جنيه .

ج - الاحتياطى الحسابى أو الالتزام الحسابى فى ١٩٨٨/٦/٣٠:

الاحتياطى الحسابى أو الالتزام الحسابى فى ١٩٨٨/٦/٣٠ هو الفرق بين القيمة الحالية للمزايا التأمينيه (الالتزامات) وبين القيمة الحالية للموارد والإشتراكات .

ومن الأرقام السابقه نحصل على	جنيه
- القيمة الحالية للمزايا	٥٠٧ ٠٣٧ ٧٤٤ ١
- القيمة الحالية للموارد	١٢٤ ٦٣١ ٤٧٢

الاحتياطى الحسابى أوالالتزام الحسابى فى٨٨/٦/٣٠ ٣٨٣ ٤٠٦ ٢٧١ ١

وهذا المبلغ يمثل المال اللازم وجوده فى١٩٨٨/٦/٣٠ حتى تستطيع الهيئه مقابلة التزاماتها قبل المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين الموجودين فى ذلك التاريخ.

د - العجز أو الفائض:

لتحديد الفائض أو العجز فى أموال النظام فى ٨٨/٦/٣٠. يقارن الالتزام الحسابى بالمال الاحتياطى للنظام فى ذلك التاريخ .

ولما كان المال الإحتياطى للنظام فى ٨٨/٦/٣٠ هو ٤٩١٥٨٥٥٢ جنيها بينما الالتزام الحسابى مبلغ ١,٢٧١,٤٠٦,٣٨٣ جنيه لذلك يتضح وجود عجزا قدره ١,١٢٢,٢٤٧,٨٣١ جنيه .

ولنا أن نلاحظ بالنسبة للنتائج عاليه :

أولا : أن الفحص قد أجرى بافتراض أن المعاش ٦ جنيه فقط بإعتباره الجزء من المعاش الممول من الإشتراكات والرسوم ومساهمتى بنك ناصر وصندوق العماله غير المنتظم .

هذا ويوضح الفحص مدى عدم كفاية الموارد المقرره لتمويل ال ٦ جنيه الأولى من المعاش حتى بمراعاة زيادة الإشتراكات من ٣٠ قرشا شهريا إلى مائة قرش اعتبارا من ١٩٩٣/٧/١ ذلك ان مساهمة بنك ناصر أصبح لا محل لها فى ظل القانون رقم ٢٠٣ لسنة ٩١ والأمر ذاته بالنسبة لمساهمة صندوق العماله المنتظمه.

ثانيا : الجزء من المعاش الذى لم يتم مراعاته فى الفحص تموله الخزانه العامه ويتمثل فى الآتى :

١- ٦ جنيه باعتباره نصف المعاش المقرر بواقع ١٢ جنيها

٢- ٥ جنيه بإعتبارها الزيادة التى تقررت إعتبارا من١٩٩١/٦/١ بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١ (وقد صاحب ذلك زياده بواقع ٢٥% للرسم المشار اليه بالبند ٢ (جوازات سفر) وبواقع ٥ قروش للرسم المشار اليه بالبند ٩ من م١ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ٨٤ بغرض رسم تنميه الموارد الماليه للدوله .

٣- ٤ جنيه بإعتبارها زيادة ال٢٠% المقرره اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ على المعاش وزيادة ال ٥ جنيه مع جبر كسر الجنيه.

٤- ٤ جنيه الزياده المقرره إعتبارا من ١٩٩٣/٧/١ بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ (وقد صاحب ذلك زيادة الإشتراك الشهرى للمؤمن عليه من ٣٠ قرش الى مائة قرش).

ثالثا : لم يتم فحص معاش قانون الإصدار (معاش السادات) والذى تزايد مبلغه الشهرى على النحو التالى :

جـ

١٠ اعتبارا من بدء العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

٥ زيادة ١٩٩١/٦/١ بالقانون ١٦ لسنة ١٩٩١
٣ زيادة ١٩٩٢/٧/١ بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٩٢
٢ زيادة ١٩٩٣/٧/١ بالقانون ١٧٦ لسنة ١٩٩٣

وتكاد تستقل الخزانة العامة بتمويل المعاش المشار اليه نظرا لضآلة إشتراكاته.

الفهرس

*** تمهيـد : حول تلازم الإستدامة المـالية مـع العدالة الإجتماعية ٣**

١- فى تطور (وتعدد) الأساليب الإكتوارية لفحص نظم التأمينات الإجتماعية وإستدامتها المالية ... ٧-٧٠

من رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة (قسم الرياضةوالتأمين)١٩٧٦

تمهيد ٨

المبحث الأول : تطور أساليب تقديراشتراكات التأمين. ٩

المبحث الثانى: إتبـاع أسـاليب التمـويل الجـزئى والموازنة بالنظم القديمة والحديثة والتكميلية ٢٨

المبحث الثالث: ملاءمة أسـاليب التمـويل الجـزئى والموازنة للنمو الإقتصادى ٥٣

٢- فى أسلوب تمويل المعاشات وملاءمتهـا مـع التغير فى مستويات الأجور والأسعار .. إتفـاقاً والقدرة المالية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية. ٧١-١٠٥

من دراسات أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (فريق بحثى يجمع بين الخبراء الإكتواريون ورؤساء أقسام الرياضة والتأمين بالجامعات)١٩٩٤

٢/أ : فى أسلوب تمويل المعاشات ومـلاءمتها مـع التغير فى مستويات الأجور والأسعار ٧٣-٨٥

تمهيـــد ٧٤

المبحث الاول : مشاكل نظم المعاشـات فـى ضوء التغيرات الاقتصادية .. ٧٥

المبحث الثانى : مفهوم اساليب التمويل وكيفية
تحقيقها للتوازن المالى ٧٧
المبحث الثالث : استخلاص أسلوب التمـويل
الملائم للنمو الاقتصادى ٧٩

٢/ب : العدول الفعلى عن أسلوب التمـويل الكامـل
فى مصر ٨٧-١٠٥
المبحث الاول : الاعانات والزيادات ٨٨
المبحث الثانى : الاستثمار الحكومى ٩١
المبحث الثالث : اتباع اسلوب الموازنه لنظام
التأمين الإجتماعى الشامل . ٩٧

الفهرس ١٠٦-١٠٧